



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عباس لغرور - خنشلة

Abbas Laghrou University Khenchela

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences



آليات التوريق لتطوير المنتجات المالية الإسلامية في

المصارف الإسلامية

دراسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

إشراف الأستاذة (ة)

بلعيدى عبد الله

إعداد الطلبة

عقون فارس

حقاى ابراهيم

لجنة المناقشة

| الصفة | الجامعة الأصلية | الرتبة | الإسم و اللقب |
|--------|----------------------------|-------------------|-----------------|
| رئيسا | جامعة عباس لغرور - خنشلة - | أستاذ محاضر - أ - | مزاهدية رفيق |
| مشرفا | جامعة عباس لغرور - خنشلة - | أستاذ محاضر - أ - | بلعيدى عبد الله |
| مناقشا | جامعة عباس لغرور - خنشلة - | أستاذ محاضر - أ - | عمار بوطكوك |

السنة الجامعية 2023 / 2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكراً وتقديرين

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وبعد

بداية أتقدم بالشكر وأسعى عبارات التقدير إلى كل من قدم لي يد العون لانجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ بلعيدي عبد الله لما قدمه من توجيهات قيمة كانت عوناً

لي في إتمام هذه الدراسة بالشكل المطلوب

كل الأساتذة الكرام اللذين رافقونا من بداية المشوار الدراسي إلى كافة عمال الطاقم الإداري بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة

عباس لغرور

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة العلمية لقبولهم مناقشة

هذا العمل المتواضع

إِهْتِاء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة وسر

الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

(أمي الحبيبة)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه

بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

.. وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

(والدي العزيز)

إلى من شاركوني حلاوة الحياة ومرها أو اعترز بكونهم مني وكوني منهم إلى اخوتي مع تمنياتي

لهم بالنجاح في حياتهم العلمية والعملية

أهدى

أهدي ثمرة جهدي الى من يجب له الحمد أولا وأخيرا لانه كان لي معينا والى من يستحق
التشكر كله ، الثناء كله اليك ربي عسى ان تقبله مني خالصا لوجهك الكريم
الى منارة العالم والإمام المصطفى الى الامي الذي علم المتعلمين ، الى سيد الخلق الى رسولنا
الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
هنا سوف اصنع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وغيرمجراها وعمق في توسيع مداركي
العلمية والعقلية
لكل من ملم احزاني بين فترة وأخرى الى ينبوع الذي لايمل العطاء الى من حاكت سعادتي
بخيوط منسوجة من قلبها الى 'والدتي العزيزة'
الى من سعى وشقى وانعم بالراحة والهناء لم يبخل بشيء من اجل دفعي ، الى طريق النجاح
الذي علمي ان أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر الى "والدي العزيز
لى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي
اليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع



| | |
|----|---|
| أ | مقدمة |
| 1 | الفصل الأول الاطار العام المصارف الاسلامية |
| 2 | تمهيد: |
| 3 | المبحث الأول: ماهية المصارف الاسلامية |
| 3 | المطلب الأول: لمحة تاريخية المصارف الاسلامية |
| 5 | المطلب الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية. |
| 7 | المطلب الثالث : أهداف واهمية المصارف الاسلامية |
| 10 | المبحث الثاني: مصادر اموال المصارف الاسلامية |
| 11 | المطلب الأول: المصادر الداخلية لاموال المصارف الاسلامية |
| 12 | المطلب الثاني: المصادر الخارجية لاموال المصارف الاسلامية. |
| 19 | المطلب الثالث : المصادر الاخرى لاموال المصارف الاسلامية |
| 21 | المبحث الثالث: صيغ تمويل المصارف الاسلامية |
| 21 | المطلب الأول: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى الطويل |
| 27 | المطلب الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى المتوسط |
| 29 | المطلب الثالث صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير |
| 38 | الفصل الثاني آليات التوريق في المصارف الإسلامية |
| 39 | تمهيد الفصل |
| 40 | المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية |
| 40 | المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية |

| | |
|----|---|
| 40 | اولا: تعريف الهندسة المالية الإسلامية |
| 42 | المطلب الثاني: أهمية الهندسة المالية الإسلامية: |
| 43 | المطلب الثالث: أسس الهندسة المالية الإسلامية |
| 44 | المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي الصكوك الإسلامية |
| 44 | المطلب الأول : مفهوم الصكوك الإسلامية |
| 51 | المطلب الثالث: أساليب واجراءات الترويق الإسلامي انواعه |
| 56 | المبحث الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تنوع مصادر تمويل المصارف الإسلامية |
| 56 | المطلب الأول: عرض أهم المنتجات المالية المطبقة في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر |
| 63 | المطلب الثاني: مناهج استخدام الهندسة المالية لتطوير المنتجات المالية الإسلامية |
| 65 | المطلب الثالث: آفاق تبني المنتجات المالية الإسلامية (المزايا والتحديات) |
| 71 | خلاصة الفصل الثاني: |
| 72 | الفصل الثالث |
| 72 | دراسة حالة بنك البركة" |
| 73 | تمهيد |
| 74 | المبحث الأول: أساسيات حول بنك البركة - فرع وكالة عين مليلة - |
| 74 | المطلب الأول: التعريف بالوكالة و مبادئها و هيكلها التنظيمي . |
| 78 | المطلب الثاني: وظائف الوكالة و أهدافها |
| 79 | المطلب الثالث: مهام أهم مصالح الوكالة. |
| 80 | المبحث الثاني: مصادر تمويل بنك البركة لتمويل المؤسسات |
| 80 | المطلب الأول: مصادر أموال بنك البركة. |

فهرس المحتويات

| | |
|-----|---|
| 80 | المطلب الثاني: اقع الأنشطة التمويلية لبنك البركة (فرع وكالة عين مليلة). |
| 89 | المطلب الثالث: الصعوبات التمويلية التي تواجه بنك البركة |
| 97 | خاتمة الفصل : |
| 98 | خاتمة |
| 103 | قائمة المصادر والمراجع |
| 109 | الملخص |

فهرس الجدول

| | |
|----|---|
| 50 | الجدول رقم (01): الفرق بين الصكوك الاسلامية وأدوات الاستثمار التقليدي |
| 90 | جدول رقم (02): قروض قصيرة الأجل |
| 92 | الجدول رقم (03): ترتيب إستعمال الصيغ التمويلية المستخدمة في بنك البركة الجزائري سنة 2015. |

فهرس الاشكال

| | |
|----|---|
| 55 | الشكل رقم (01): أنواع الصكوك الاسلامية |
| 77 | الشكل رقم 02: هيكل التنظيمي لبنك البركة عين ميليلة |
| 91 | الشكل رقم (03): تطور نسب مختلف صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2004-2007 |



مقدمة

إن التطور الكبير في مجال التكنولوجيا والاتصال الذي شهدته اقتصاديات العالم ترك أثرا كبيرا وواضحا على معاملاتها المالية والمصرفية بعد أن كانت تقتصر على استخدام أساليب التمويل التقليدية التي لم تعد تتلاءم مع هذه التطورات، وهذا ما ساعد على ظهور الهندسة المالية وانتشارها، والتي تعتبر عصب الإبداع المالي لأنها تسعى إلى ابتكار أدوات وعمليات مالية جديدة، وإيجاد حلول لمشاكل تمويلية تمكن المؤسسات المالية والمصرفية من مواجهة التزاماتها المتنوعة، فقد نتج عنها ظهور أدوات مالية جديدة ومستحدثة أشبعت ميولات ورغبات العديد من المستثمرين. تعتبر الصكوك والسندات من أدوات التمويل المهمة التي تستخدمها الحكومات والشركات والمؤسسات لتوفير السيولة اللازمة لتمويل مشروعاتها وبتكلفة منخفضة نسبيا، إلى جانب ذلك تقدم الصكوك والسندات حماية لمحافظ المستثمرين بمنحهم القدرة على تنويع المخاطر عبر توفير أدوات استثمارية ذات مخاطر أقل وعائد دوري آمن فضلاً عن أنها تساهم في توسيع القاعدة التمويلية وتدفع بتحسين أداء الشركات لتواصل مسيرتها في تنمية أعمالها .

وقد أثبتت الصناعة المالية الإسلامية نجاعتها بالنظر لما حققته من نجاحات خاصة على صعيد المصرفية الإسلامية، التي أكدت صلابتها في مواجهة تداعيات أزمة الرهن العقاري سنة 2008 لما تطرحه من أدوات مالية شرعية تحقق الأمان للمؤسسات المالية والمستثمرين على حد سواء، وكذا لقدرة منتجاتها على القيام بأدوار هامة في الاقتصاد، وتتمثل هذه المنتجات أساسا في الصكوك الإسلامية التي تشهد تطورا في إصدارها واعتماد الحكومات عليها لتمويل مشاريعها المختلفة. وعلى النقيض من ذلك أثبتت الأدوات المالية التقليدية قصورها في تحقيق ذلك، ولعل مسببات وتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة لخير دليل على ذلك، وتشير الإحصائيات إلى رواج التعامل بصكوك الإسلامية (الترويق) واعتماد الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام خاصة بعد النتائج الطيبة التي حققتها في العديد من الدول مثل ماليزيا، البحرين، السودان، قطر، الإمارات العربية المتحدة.... هذا وشهدت الصكوك الإسلامية رواجاً كبيراً حتى عند بعض الدول الغربية كبريطانيا وفرنسا نظراً لتنوعها وتعدد خصائصها.

إن البيئة الاقتصادية والمالية في تغير مستمر، لذلك وجب على المؤسسات المالية لضمان استمرار بقائها ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة أقل تكلفة وأدنى مخاطرة وتحقق في نفس الوقت أعلى عائد. ولقد قدمت الهندسة المالية الإسلامية مصادر تمويل موافقة للشريعة، حيث تعد الصكوك الإسلامية من أبرز المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية باستخدام

آلية التصكيك الإسلامي وبوضع معايير وضوابط إسلامية يكون التوريق المصرفي التقليدي قد صنع مسار جديد تتخذه هذه التقنية في الهندسة المالية الإسلامية للحصول على عملية تمويلية شرعية سليمة وخالية من المخاطر .

في الآونة الأخيرة شهدت أسواق الصكوك الإسلامية العالمية عدة إصدارات حكومية لتمويل المشروعات الكبرى وتنشيط اقتصاداتها وجذب أموال المستثمرين لتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة، ولعل أهم المصارف الإسلامية في الجزائر التي تقوم بعمليات المصرفية وفق الأسس الشرعية هي بنك البركة وبنك السلام وسنحاول من خلال هذا الدراسة معرفة لآلية التوريق أحد البنوك الناشطة في السوق الجزائرية و معرفة مدى تطبيق المنتجات المالية للتوريق الإسلامي .

أولاً: إشكالية البحث:

أفرز الابتكار المالي المشروع مجموعة من المنتجات المالية تنوعت بين أصلية ومقلدة للمنتجات المالية التقليدية لكنها مقبولة بصيغة شرعية من مضاربة، مشاركة مرابحة إجارة، استصناع، سلم، توريق (تصكيك) إلى غير ذلك، لكننا في هذا الموضوع سنركز على آلية التوريق المصرفي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية باعتبارها عملية تحويل الديون إلى أصول مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية. مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لآلية التوريق من تطوير المنتجات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية هي:

- ما هي البنوك الإسلامية وما هي مصادر استخدامات أموالها ؟
- فيما تتمثل أهمية المنتجات المالية الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية؟
- هل تمكنت المصارف الإسلامية من تطوير منتجاتها المالية من خلال آلية التوريق؟
- هل يمكن لبنك البركة وكالة عين مليلة تمويل المشاريع من خلال توريق إسلامي ؟

ثانياً: فرضيات البحث:

يمكن لهذا الموضوع أن يعتمد على فرضية رئيسية متمثلة في:

-يسمح التوريق الإسلامي بإدارة سيولة المصارف الإسلامية وتوظيف أموالها بشكل سليم وملائم. والفرضيات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1-البنوك الإسلامية هي المؤسسات المالية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتجنب الفوائد والمعاملات الربوية المحرمة، بدلاً من ذلك تعتمد على مفهوم الرباح والخسائر وتشجيع الشراكة في الأعمال المالية. أما مصادر استخدامات أموالها فتشمل الودائع الإسلامية التي يقوم العملاء بإيداعها والتي يتم استثمارها في التمويل الإسلامي وفقاً لمبادئ الشريعة، إضافة إلى توجيه الأموال للأنشطة التي تتوافق مع قيم الشريعة الإسلامية.

2-أهمية المنتجات المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية تتمثل في تلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون التعامل وفق مبادئ دينهم، وهي توفر بدائل شرعية للمنتجات والخدمات التقليدية التي قد تتعارض مع الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم المنتجات المالية الإسلامية في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام المالي والمصرفي، مما يعزز الثقة بين المؤسسات المالية والعملاء.

3- تمكنت المصارف الإسلامية من استخدام آليات التوريق لتقديم منتجات وخدمات جديدة ومتطورة تتوافق مع متطلبات العملاء وتوجهات السوق، مما يعزز قدرتها على المنافسة في السوق المالية العالمية ويعزز مكانتها كلاعب رئيسي في القطاع المالي العالمي.

4-يقوم بنك البركة وكالة عين مليلة تمويل المشاريع من خلال المنتجات الإسلامية من بينها مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى إبراز ما يلي:

-التعرف على المصارف الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها.

-التعرف على الهندسة المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

-دراسة الآليات المستخدمة في المصارف الإسلامية لتوريق المنتجات المالية وتقييم فعاليتها ومدى تناسبها مع القيم الإسلامية.

- تحديد القيود والتحديات التي قد تواجه عملية توريق المنتجات المالية الإسلامية واقتراح سبل للتغلب عليها.

-تقديم توجيهات وتوصيات للمصارف الإسلامية والجهات الرقابية لتطوير وتعزيز آليات التوريق والمنتجات المالية الإسلامية في المستقبل.

رابعاً: منهج البحث:

في هذا الموضوع سيتم تناول الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها المالية، لذلك سنستخدم المنهج الوصفي، لأنه يعتمد على وصف الظاهرة المتمثلة في آلية التوريق وتطبيقاتها على المصارف الإسلامية من أجل استخلاص النتائج والتوصل إلى توصيات يمكن تعميمها بغية الاستفادة منها في الدراسات اللاحقة.

خامساً- حدود الدراسة :

من أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة و فهم جوانبها المختلفة، حددنا مجال دراستنا كما يلي:

1- **حدود مكانية:** بهدف التعرف على اثر دور لآلية التوريق من تطوير المنتجات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية ، إختارنا لتحقيق هذه بنك البركة عين مليلة ام البواقي.

2- **حدود زمنية:** امتدمت حدود الزمنية التي أجريت فيها التريص من 2024/04/28 الى غاية 2024/05/06

سادساً: الدراسات السابقة:

سيتم الاستعانة في هذا البحث على الدراسات التالية التي تناولت أهم مواضيع البحث وهي كالاتي:

1- **حسام صبحي المغربي الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة مذكرة ماجستير ، 2014، 2015 ،** حيث تناول فيها الباحث بعض المفاهيم العامة المتعلقة بالمصارف الإسلامية والرقابة الشرعية عليها وعلاقتها بالبنك المركزي، وقد توصل إلى أن البنك الإسلامي يسعى مع أمثاله من المؤسسات المالية والتجارية التي تتعامل ضمن أحكام الشريعة الإسلامية في السعي نحو تحقيق الكسب المادي وزيادة ثروات الملاك وذلك يستوجب

إتباعه للتعديلات الموضوعة من طرف البنك المركزي للتخفيف من الأزمات المالية الخاصة فيما يتعلق بمنح الائتمان.

2-أمال نعمش دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية مذكرة ماجستير من العلوم التجارية لسنة 2001/2012 للطالبة التي تناولت في موضوع بحثها الهندسة المالية الإسلامية وتطبيقات بعض منتجاتها المالية الإسلامية، حيث تطرقت إلى تطبيقات التورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا، وقد توصلت إلى أن الهندسة المالية الإسلامية وفرت منتجات مالية لها القدرة على إدارة سيولتها الفائضة وتوظيفها بالشكل الأمثل.

3-العنزي مرضي بن مشوح فقه الهندسة المالية الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية 2015، الذي تناول في هذه الدراسة مفاهيم حول الهندسة المالية الإسلامية والمستندات الشرعية لها، وتطبيقات معاصرة لها، فتوصل إلى أن للهندسة المالية أهمية كبيرة لقيامها بابتكار عقود وتطوير أخرى منضبطة بالضوابط الشرعية وتساهم في كسر حلقة التبعية للعالم الغربي، وهي البديل والعلاج للأزمات المالية التي يشهدها العالم، كما أوصى الدكتور بأن تبتعد المصارف الإسلامية في هندستها للعقود المالية عن التحايل على العقود المحرمة، لأن الناس لم يتوجهوا إليها إلا طلبا لمرضاة الله

4-ساسية جدي دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية مذكرة الماجستير 2014/2015، التي تناولت موضوع الهندسة المالية من خلال دراسة هيكل الصناعة المالية الإسلامية في كل من ماليزيا والسودان، وتوصلت إلى أن الصناعة المالية الإسلامية تمكنت من تخطي مرحلة الانطلاق بنجاح لكنها تواجه مجموعة من التحديات.

5-بلقيس دنيا زاد عياشي دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية للسنة الجامعية 2017/2018، حيث تناولت الدكتوراه مفاهيم عامة حول الصناعة المالية الإسلامية وضوابطها الشرعية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وتوصلت إلى أن هذه الأزمة التي مست الاقتصاد العالمي نتجت عن عدم الالتزام بالضوابط الشرعية للصناعة المالية الإسلامية.

6- بوشلاغم نور الدين الهندسة المالية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية << أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية للسنة الجامعية 2018/2019، حيث تناول فيها الإطار المفاهيمي لكل من الهندسة المالية والهندسة المالية الإسلامية، وخصص دراسة لنماذج مالية إسلامية مبتكرة متمثلة في تجربة التورق المصرفي في إسلام ماليزيا، تجربة الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك الأردن الإسلامي، ونموذج الصكوك الإسلامية (الحكومية) في السودان، وتوصل إلى أنه من خلال اختبار أدوات الهندسة المالية الإسلامية فإنها تحقق كفاءة اقتصادية ومصداقية شرعية، وهي بالتالي تحقق مبادئ الهندسة المالية الإسلامية.

سابعاً: محتويات الدراسة:

في هذا البحث سيتم تناول الموضوع في ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: مدخل للتعريف بالمصارف الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها: سنتناول في هذا الفصل ماهية المصارف الإسلامية من تعريف ونشأة ، وخصائصها وأسس ، عملها، أهدافها، إضافة إلى مصادر أموالها واستخداماتها.

الفصل الثاني: المنتجات المالية الإسلامية لتطوير عمل المصارف الإسلامية

في هذا الفصل سنتطرق إلى تعريف الهندسة المالية الإسلامية وتطورها، خصائصها وأهدافها، أهميتها ومبادئها، والتطرق إلى أنواع المنتجات المالية الإسلامية ومختلف المشاريع التي تمولها هذه الأخيرة

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة سنقوم في هذا الفصل بإبراز دور آلية التوريق المصرفي في المصارف الإسلامية في بنك البركة من خلال دراسة مصادر تمويل هذا البنك ومختلف المشاريع الذي يقوم بتمويلها

الفصل الأول

الاطار العام المصارف الاسلامية



FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين بعثاً لنشأة وتطور المصارف الإسلامية وانتشارها داخل العالم الإسلامي و خارجه، متبعة في ذلك فكريا اقتصاديا متميزا طرحته في مجال المعاملات المالية والمصرفية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي كبديل للممارسات المماثل لدى المصارف التقليدية، فقد أصبحت المصرفية الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، بل في جميع بقاع العالم، مقدمة بذلك فكريا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة، يختلف كل الاختلاف عن الفكر الاقتصادي الشيوعي المندثر أو عن الفكر الاقتصادي الرأسمالي السائد، ولقد أصبحت هذه المصارف واقعا ملموسا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل والتعامل بايجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم، الأمر الذي يستدعي منا التعرف على مفهومها ونشأتها وتطورها وكذلك الإحاطة بأهم مصادر تمويلها ، بالإضافة إلى صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول، مكونة بذلك جزءا مهما من المنظومة المصرفية العالمية، فهي تمثل تجسيدا لمبادئ الإقتصاد الإسلامي، و جزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته و شريعته، ، فمن خلال الأنشطة التمويلية التي تمارسها أصبحت تساهم في بناء الواقع الإقتصادي بأبعاده و بما يخدم تحقيق أهداف المجتمع لتؤدي دورها التنموي على أكمل وجه.

المطلب الأول: لمحة تاريخية للمصارف الإسلامية

ظهرت فكرة المصارف الإسلامية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين حيث كانت ثمرة للصحة الإسلامية التي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع المصارف التقليدية التي يركز نشاطها أساسا على الربا، وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة الوضع نموذج لمصرف إسلامي بالاستفادة من خبرات المصارف التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية وقد مرت هذه المصارف في إنشائها وتطورها بمرحلتين هما:

أولاً- المرحلة الأولى: من 1963م إلى 1975م

تميزت هذه المرحلة بنمو وانتشار المصارف الإسلامية ، حيث ظهرت في هذه المرحلة أربعة بنوك إسلامية فقط (بنوك الادخار المحلية، بنك ناصر الاجتماعي، بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية) وقد يرجع السبب في ذلك إلى عون الفكرة حديثة، ويلزمها الوقت لأجل تقبلها واستيعابها هذا من جهة، والخبرة من جهة ثانية، وذلك لأجل تجسيدها بالشكل المناسب على ارض الواقع، حيث شملت هذه المرحلة المحطات التالية:¹

1- كانت أول تجربة للبنوك الإسلامية هي تجربة بنوك الادخار المحلية (سنة 1963م)، بمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بمصر، وتمت هذه التجربة تحت إشراف الدكتور احمد

¹ عادل حسيني علي رضوان، البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير ، معهد الشريعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 1996، ص 31

النجار، حيث قامت فكرة هذه المصارف على جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة¹.

2- لم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها المميز والمنظم كمؤسسات تمويل واستثمار إلا في أواسط السبعينات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية مايلي²:

أ- في عام 1971 م تأسس بنك ناصر الاجتماعي الذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذ وعطاء على الرغم من ضيق نطاق التجربة إلا أنها جذبت قدرا لا بأس به من الاهتمام إلى حد إدراجها على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في عام 1972م.

ب- في عام 1973 نوقشت الجوانب النظرية والعملية لإقامة بنوك الإسلامية تقدم خدمات مصرفية متكاملة وذلك في اجتماع وزراء مالية، الدول الإسلامية وقد ساهمت الندوات الإسلامية ومجامع الفقه والدراسات الأكاديمية للنيل الماجستير والدكتوراه وفي كتب أساتذة الجامعات وذلك للعمل على التخطيط والتنفيذ ودراسته لإيجاد مصاريف إسلامية لتجنب الربا والمعاملات المحرمة وتقدم الخدمات للناس.

د- اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي لتنمية وقد تم إعدادها والتصديق عليها بواسطة وزراء مالية الدول الإسلامية في عام 1974، ويعتبر أول بنك إسلامي تساهم فيه الدول الإسلامية، وقد فتح البنك أبوابه. إنشاء بنك دبي الإسلامي في عام 1975م ويعتبر أول بنك خاص وكان مصدر للعدد من المصارف الإسلامية التي أسست بعده، خاصة في منطقة الخليج.

ثانيا- المرحلة الثانية: من 1977م - 2010

شهدت هذه المرحلة نمو كبيرا وواسعا للبنوك الإسلامية إذ أسس عام 1977م فيصل الإسلامي السوداني، وفي مصر ظهر بنك فيصل الإسلامي المصري، للعمل عام 1977م فبيت

¹ اسمهان يعيش تمام ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية،مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة محمد خيضر-بسكرة،2015،ص4.

² فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004،ص23

التمويل الكويتي وفي عام 1978م أعقبها بعد ذلك البنك الإسلامي الأردني لتمويل والاستثمار، وفي مملكة البحرين تم تأسيس بنك البحرين الإسلامي بموجب المرسوم رقم: 2 لسنة 1979م، وفي دول إسلامية أخرى، نشأت المصارف الإسلامية مثل: بنك قطر الإسلامي بالدوحة بدولة قطر وبيت البركة التركي للتمويل في تركيا... و غيرها، وهكذا استمرت المصارف الإسلامية في الظهور حتى هذا اليوم فلقد انتقل عدد المصارف الإسلامية من 25 بنك سنة 1980م إلى 160 سنة 1955م إلى 370 بنك سنة 2005م لتصل إلى بنك سنة 2010 ،

إن الدول الإسلامية انقسمت إلى قسمين، منها من زاوجت بين النظامين التقليدي والإسلامي مثل: مصر الأردن، الإمارات العربية، الكويت، ومنها من حاولت تغيير نظامها المالي والبنكي تغييرا جذريا بتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل: السودان، باكستان، إيران.. ولقد عرف النشاط البنكي الإسلامي انتشارا كبيرا في العديد من الدول الإسلامية الأخرى وفي بعض الدول الأوروبية (على شكل نوافذ إسلامية تفتح في بنوك غربية) مما دفع بأحد الباحثين إلى القول بأن الدول الغربية مضطرة لأخذ هذا النشاط بعين الاعتبار ومنحه الأهمية التي يستحقها¹.

المطلب الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية.

لقد نشأت المصارف الإسلامية وتطورت عبر الزمن ونالت حظا وافرا من الاهتمام وتعددت التعاريف حسب وجهات نظر الاقتصاديين غير أنهم قد اختلفوا في أهدافها وخصائصها.

أولا: تعريف المصارف الإسلامية

قد عرف الباحثون المصرف الإسلامي بتعاريف عدة منها :

-عرفت بانها: « تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمة أفراد أو جهات لبناء مجتمع التكافل وتحقيق الرفاهية وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى مع الالتزام في كل

¹ عماد عزازي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص23

ما يتعلق بذلك بقواعد الإسلام وما تتضمنه من معايير اقتصادية ودينية وأخلاقية تحقيقاً لمفهوم التنمية الشاملة.¹»

-عرفت انها: «مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار²»

-عرفت ايضا انها: «مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، و تحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي³»

عرفت كذلك ايضا: «المصرف الإسلامي يتوقف أساساً على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وذلك كبديل لمفهوم سعر الفائدة الثابت الذي تتعامل به المصارف التقليدية⁴»

ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية.

تتميز المصارف الإسلامية بالعديد من الخصائص عن المصارف التقليدية من أهمها⁵:

1-تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية و الإستثمارية.

2-تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.

3-تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.

4-تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.

5-كما تتميز بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية و هي:

¹مرسي سلامة، فلسفة البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة، بحث مقدم الى مؤتمر دورالبنوك الاسلامية في بمصر، جامعة المنصورة، مصر، 1981، ص09.

²يوسف كمال محمد، مراجعة علمية قصرية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيزة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 10، 1998، ص24.

³حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن عمان، ط1، 2010، ص 110

⁴محمد جمال محمود شبانة، آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخابية وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016، ص 25.

⁵محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2015، ص ص 86 - 87

-نشاط القرض الحسنه

-نشاط صندوق الزكاة.

-الأنشطة الثقافية المصرفية.

المطلب الثالث : أهداف واهمية المصارف الاسلامية

اولا: اهداف المصارف الاسلامية

تسعى المصارف الاسلامية أثناء أداء نشاطها المصرفي، إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية و مصلحة المجتمع و ذلك بتسطير مجموعة من الأهداف مستمدة من الفكر الاقتصادي الإسلامي، و يمكن أن تصنف إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:¹

1- الأهداف الشرعية: نبدأ بالتصور العام لهذه الأهداف وهو الالتزام بمقاصد الشريعة و استخدام وسائل في العمل تتلاءم معها، بهدف تحقيق نقلة حضارية اقتصادية و مالية و اجتماعية و سلوكية من منظور إسلامي مما يحقق التنمية وفق المقاصد و المعايير الشرعية، فيما يلي :

-غرس و تنمية قيم و قواعد الشريعة الإسلامية، في كافة المعاملات المصرفية، و تثبيتها لدى العاملين و المتعاملين في أو مع المصارف الإسلامية

-تقديم البديل الإسلامي لجميع المعاملات المالية و المصرفية المعاصرة لرفع الحرج على المسلمين، و الذي تضطلع به في المصارف الإسلامية هيئات الرقابة الشرعية التي تتكون من مجموعة من أهل العلم الشرعي و أهل الخبرة و العلم بشؤون الاقتصاد و المالية،

-نشر الوعي المصرفي الإسلامي و تطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول و الشعوب، و المساهمة في نشر الثقافة و المعرفة الإسلامية باستخدام الوسائل الإعلامية المتاحة

2- الأهداف الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

¹ميلود بن مسعود،معايير التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية ،مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008،ص ص 21 22.

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - تحقيق أعلى عائد ممكن للمساهمين و المستثمرين.
 - الاستفادة المثلى من موارد البنك وتوظيفها بالطرق الشرعية .
 - تشجيع الأفراد على الادخار لتجميع الموارد للتمويل الاستثماري.
 - المساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية
 - توفير التمويل اللازم بأجله المختلفة و توفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الإنتاجية.
 - القيام بجميع العمليات و الخدمات المصرفية.
- 3- الأهداف الاجتماعية:** تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات، و ذلك بالموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي و تعظيم العائد الاجتماعي بمراعاة مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:¹
- تأكيد دور العمل كمصدر للكسب بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب بحصول البنك على أجر خدماته في شكل عمولة مصرفية.
 - تشجيع أفراد المجتمع على الادخار و التوسع فيه طالما تستثمر المدخرات لصالح المجتمع و تعود على صاحبها بالربح الحلال
 - توجيه الاستثمار نحو إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان، و ليست تلك التي تنطوي على ضرر الإنسان، أي لا تخرج عن دائرة الحلال.
 - تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي و ذلك بجمع الزكاة و إنفاقها في مصارفها الشرعية

ثانيا: أهمية المصارف الإسلامية

¹ميلود بن مسعود،،مرجع سبق ذكره ص22.

تلعب المصارف الإسلامية دوراً في تنمية المجتمع المسلم وتنشيط الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع الشريعة ، ويمكن تحديد مختلف هذه الأدوار فيما يلي: ¹

1- قبول الودائع: تقدم لأصحاب الودائع الاستثمارية حصة معلومة من الأرباح التي يدرها استثمار مدخراتهم، ويأخذ المصرف الإسلامي من هذه الأرباح تصيباً معلوماً أيضاً لقاء كونه مضارباً بأموال غيره من أصحاب المدخرات المودعة لديه للتمير، أما إذا كانت محصلة استثمارات المصرف الإسلامية خسارة فبالخسارة على رأس المال.

2- الحصول على الأموال على أساس المضاربة: تكون العلاقة بين المصارف الإسلامية مع أصحاب الودائع على أساس المضاربة فقط، حيث يتفق البنك بصفته كمضارب على تقسيم الأرباح أو الخسائر مع أصحاب الأموال المودعين) بنسب معينة، كما أن للبنك حق توكيل غيره في استثمار مال المودعين في مختلف المشروعات الاستثمارية والمصارف الإسلامية كغيرها تقوم باختيار المشروع متخذة في ذلك إجراءات ضرورية و تدابير من شأنها أن تحسن من سمعته ولن يكون ذلك إلا إذا تمكنت هذه المصارف من توزيع أرباح على أصحاب المدخرات تفوق ما يحصل عليه غيرهم في المصارف المنافسة لها.

3- الاستعانة بالمصارف الأخرى: عند تعرض بنك إسلامي لعجز يلجأ إلى مساعدة من بنك آخر مثله بحيث تتم المساعدة في نطاق المشاركة على الربح والخسارة من غير فوائد

4- إصدار سندات المقارضة: وهي عبارة عن وثائق موحدة صادرة عن البنك بأسماء من يكتبون بما قابل دفع القيمة المحررة بما على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المتحققة سنوياً حسب شروط الإصدار خاصة بكل إصدار على حدى، وهي على نوعين: منها سندات المقارضة المشتركة و منها سندات المقارضة المخصصة

5- تأدية الخدمات البنكية: من تلك الخدمات عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة

¹رحاب بودراجي ، مريم ميظالي،البنوك الإسلامية اساليب التمويل فيها وتجاربها،مذكرة ليسانس في علوم الاقتصادية،جامعة المدية،2007،ص21.

كذلك إجراء الحوالات بأنواعها وبيع العملات الأجنبية وشرائها وتحصيل الكمبيالات نيابة عن العملاء بشرط أن لا تقوم المصارف الإسلامية بخضم الكمبيالات بفائدة إنما بعمولة غير مرتبطة بمدة الكمبيالة، إصدار خطابات الضمان والكفالات وإصدار الاعتمادات المستندية

6- الخدمات الاجتماعية: وذلك بهدف توثيق أواصر الترابط والتراحم بين مختلف الجماعات والأفراد وذلك عن طريق تقاسم القرض الحسن للغايات الإنتاجية لتمكين المستفيد من بدء حياته وتحسين مستوى دخله ومعيشته بدون فوائد، وإنشاء إدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية و كذا تقديم قروض الزواج أو أي أعمال تسعى إلى تحقيق أهداف البنك الإسلامي.

7- أنشطة استثمارية باستخدام أموال المساهمين: و كذا أموال أصحاب حسابات الاستثمار، وتمثل هذه الأنشطة محور عمل المصارف الإسلامية والمصدر الأساسي لتحقيق إيرادات لأصحاب الاستثمار¹.

المبحث الثاني: مصادر اموال المصارف الإسلامية

حتى تتمكن المصارف الإسلامية من أداء دورها بكفاءة و فعالية، يجب أن تتوفر لديها الموارد المالية التي تساعد على ذلك، و الواقع أن موارد المصرف الإسلامي لا تختلف كثيرا عن موارد المصرف التجاري، كما لا تختلف كثيرا بين المصارف الإسلامية نفسها إلا في بعض الشروط التي تضعها مجالس الإدارة و خاصة منها ما يتعلق بنسبة دخول الوديعة في مجال الاستثمار، و نسبة ما تتحصل عليه من ربح)، و تنقسم الموارد المالية في المصرف إلى موارد داخلية و موارد خارجية، و موارد أخرى.

¹رحاب بودراجي ، مريم ميظالي،مرجع سبق ذكره،ص22.

المطلب الأول: المصادر الداخلية لاموال المصارف الإسلامية

تتألف الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية كما هو الشأن في المصارف التقليدية، ومن رأس المال والاحتياطيات، و الأرباح غير الموزعة (المحتجزة).

اولا: رأس المال :

هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للمصرف ، وبه يتم تأسيسه وإيجاد الكيان الإعتباري له ، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه ، بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك من أفراد وأثاث ومعدات وأجهزة وأدوات ومطبوعات مختلفة وغيرها ، ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس ولكنه يشخطاء الى القيام بدور تزيلى في الفترة الأولى من عمر البنك ، حيث لا تكون الموارد الأخرى . وخاصة الإبداعات . قد تدفقت الى البنك بعد ، ومن ثم يجب أن يتاح جانب من رأس المال لتمويل بعض العمليات كنماذج بهدف إثبات الوجود الحقيقي في السوق المصرفي ، ولا يتوقف هذا الدور التمويلي لرأس المال بانتهاء السنة الأولى من عمر البنك ، بل يظل رأس المال . مع غيره من الموارد التالية . مطلوبة لتغطية الإحتياجات التمويلية طويلة الأجل ، ومن ثم تنشأ الحاجة الى زيادة رأس المال.¹

ثالثا: الإحتياطيات

الإحتياطيات هي مبالغ تقطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركز المالي والإحتياطي بذلك حق من حقوق الملكية . مثل رأس المال . ولنظم التشريعات المصرفية لهذا المصدر وتضع نسبا وحدودا له، وكيفية استقطاعه والتصرف فيه ، ولد أضحت الإحتياطيات مصدرا هاما للتمويل نظرا للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأس المال حيث يكن سنوية الإضافة اليه أو الخصم منه ، بالإضافة إلى الإمكانية المتاحة باستمرار لتوظيفه سواء فيما خصص له بالنسبة للإحتياطيات المخصصة أو في مجالات التوظيف المناسبة بالنسبة للإحتياطي العام. فإنه يجب أن يتم إقتطاعه مما آل الى المساهمين من صافي أرباح ، وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة ككل . والتي يدخل فيها أموال المودعين . وهذا يعني أن براعى نظام التوزيع في

¹ الغريب ناصر، اصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط 1، دار أبولو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص80.

المصارف الاسلامية أن يقوم أولاً بالفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين ، وتلك التي تخص المودعين ثم يقوم ثانياً بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمل به من تكاليف عامة للوصول الى صافي الربح الذي يخص المساهمين ، وهو يعتبر الوعاء الذي تقتطع منه الإحتياطيات¹.

ثالثاً: الأرباح غير الموزعة "المحتجزة"

و هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع و هي أيضاً حقا من حقوق الملكية أي تخص المساهمين و من ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها و ترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، و هذه الأرباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك في توسيع نشاط البنك وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للمصرف قوة لمنافسة المصارف والمؤسسات الأخرى².

المطلب الثاني: المصادر الخارجية لاموال المصارف الاسلامية.

هناك خمسة مصادر خارجية للأموال لدى المصارف الاسلامية وهي الودائع، صكوك التمويل الإسلامية، صناديق الاستثمار، أرصدة تغطية خدمات الاعتمادات المستندية و الكفالات المصرفية وخطابات الضمان والكمبيالات الائتمانية، موارد صناديق الزكاة والصدقات والتبرعات وتعتبر هذه المصادر بمثابة خدمات مصرفية يقدمها المصرف الإسلامي لعملائه ، و بالتالي يتحقق له منها عائداً وأجراً أو عمولة مشروعة وفيما يلي تفصيل هذه المصادر

أولاً : الودائع المصرفية

تستقطب المصارف النقد المتوفر لدى الجمهور بأساليب مختلفة ومنها فتح حسابات جارية وحسابات التوفير وودائع لأجل ولكن الفرق بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية

¹ الغريب ناصر، مرجع سبق ذكره، ص82

² عبد الحميد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، ط1، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة السعودية، 2004، ص114

من أن الأخيرة تمنح فائدة لتلك الحسابات وخاصة حسابات التوفير وودائع لأجل وتستثمر أموالها في ميادين شتى دون إعطاء المزيد لأصحابها وهي بذات الوقت تتكفل باعادة المبالغ حسب شروط الإيداع، أما المصارف الإسلامية فإنها تختلف في معاملتها للأموال المودعة لديها وأن اتفقت بعض الشيء مع المصارف التقليدية في قبول الأموال وفتح الحسابات حيث أن الفيصل في هذا الاختلاف عنصر الفائدة من ناحية وإها تقبل الأموال للمشاركة مع أصحابها في ميادين مختلفة وحسب تعليمات وشروط في هذا الشأن من ناحية أخرى، وهناك ثلاث أنواع من الودائع الإسلامية تصنف بحسب تاريخ استردادها وهي كمايلي: ¹

1- الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية": قبل أن نتطرق إلى الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية يجب أن تعطي تعريف بسيط للحساب الجاري فهو عبارة عن قائمة تقيد بها المعاملات المصرفية المتبادلة بين العميل والمصرف، ويقوم صاحب المال يفتح هذا الحساب في المصرف لوضع ماله فيه، يعرض حفظه وصوته ثم طلبه عند الحاجة إليه، أو لأغراض التعامل اليومي والتجاري، دون الاضطرار إلى حمل النقود، وسمي بهذا الاسم لان طبيعته تجعله في حركة مستمرة من زيادة بالإيداع أو نقصان بسبب ما يطرأ عليه من قيود بسحب وإيداع فتغير من حاله بحيث لا يبقى على صفة واحدة. اما الودائع تحت الطلب وهي الحسابات التي يحق لأصحابها السحب والإيداع منها في أي وقت يشاءوا، سواء نقداً أو عن طريق التحويلات المصرفية ولا تستحق أية أرباح ولا نتحمل أية خسارة، ويلتزم البنك بدفع الرصيد كاملاً للمتعامل عند طلبه، وهي الحسابات الدائنة التي تكون مهيأة للسحب ولالإيداع بلا قيد ولا شرط ويسمح فيها باستعمال الشبكات وغيرها من وسائل السحب والتصرف بالحساب وذلك حسب شروط معينة.

2- الودائع الاستثمارية: الودائع الاستثمارية هي أموال تقدم للمصارف بقصد تشغيلها في المشاريع الاستثمارية أي بوصفها رأس مال للمشاركة، لكن تسمية الودائع الاستثمارية باسم الودائع بعيدة عن واقعها، وما قيل في غيرها من الودائع يصلح للقول فيها، لأن الوديعة شرعا لا قيود على

¹سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة ماستر في علوم التسير، جامعة العربي مهدي ام بواقي، 2012، ص ص

سحبها وإعادتها إلى أصحابها، بل القيود تكون على الشخص الذي احتضن المال (الوديع) لمنعه من التصرف بها أو استعمالها دون ادن المودع، لذلك فهي ليست ودائع بالمعنى الفقهي للوديعة كما سبقت الإشارة إليها، وإنما هي أموال وضعت قيد الاستثمار تحت تصرف المصرف، وقام المصرف بوضع قيود على سحبها، أو التصرف بها بصفتها رأس مال مشارك في الاستثمار

3 -الودائع الادخارية: هناك فرق بين اكتناز المال وبين ادخاره، والاكتناز محرم ومكروه، في الوقت الذي فيه الادخار محبب ومحث عليه، وهذا تعتبر الودائع الادخارية من أهم المصادر التي يتمول منها المصرف الإسلامي وهي أموال تقدم للمصارف يقصد ادخارها الوقت الحاجة إليها، وتقوم المصارف بنوعيتها الربوية والإسلامية بفتح حساب ادخار (توفير) وتختلف التسمية لهذه الحسابات لكن المضمون هو نفسه، فيطلق عليها الودائع الادخارية، أو حسابات التوفير تعتبر هذه الودائع مصدر من مصادر التمويل الخارجي للمصرف وتلتقي مع الوديعة الجارية بإمكان السحب منها متى شاء المودع وتلتقي مع الوديعة الاستثمارية (الثابتة) في إمكان أن تدخل في مجال المضاربة. وهي ودائع صغيرة غالباً، يعطى صاحبها عادة دفتر توفير وله الحق في سحب بعض أو كل الوديعة من شاء ويتعامل البنك الإسلامي مع الودائع الادخارية بطريقتين:

-**الأولى :** معاملة القرض الحسن: حيث لا يدفع لأصحابها أي أرباح تتجم عن استثمار هذه الأموال وهم بالمقابل لا يتحملون الخسائر التي قد تتجم عن استثمار هذه الأموال.

-**الثانية:** حساب الاستثمار : يقوم المودع بوضع جزء من أمواله في حساب الاستثمار وجزء في حساب الوديعة المقابلة احتياجات سحبه وذلك وفقاً للاتفاق بين البنات و المودع.¹

ثانياً: صكوك التمويل الإسلامية "صكوك الاستثمار"

تقوم المصارف الإسلامية بإصدار صكوك تمويل إسلامية بهدف توفير موارد مالية للمصرف تساعد على تحقيق أهدافه وتمكنه من انجاز مشاريعه ، ويمكن النظر إلى الصكوك الإسلامية على أنها بديل الشهادات الإيداع التي تصدرها المصارف التقليدية. فهي صيغة تمويلية جديدة ناتجة من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي آلية تمويلية تتجه نحو ما افتقدته المصارف

¹سارة بن حيزية، مرجع سبق ذكره، ص32

الإسلامية من الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في التمويل بصيغ المضاربة والمشاركة عن التمويل بالمرابحة والتي اعتمدت عليه أكثر من المصارف الإسلامية وتتبع فكرة استصدار الصكوك الإسلامية من صيغ المعاملات الشرعية المعهودة من إدارة وسلم و استصناع و مضاربة وغيرها كتطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية كبديل عن السندات التي تتعامل بالفوائد المصرفية¹.

تقوم المصارف الإسلامية بإصدار أنواع مختلفة من صكوك التمويل، التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وتوفر للبنك موارد مالية مناسبة، وتمكنه من تحقيق أهدافه في خدمة التنمية الاقتصادية للمجتمع، ورفع شأن المسلمين وتحسين معيشتهم وأهم أنواع هذه الصكوك ما يلي:

1- إصدار صكوك زيادة رأس المال: وهي بديل لفكرة السهم التقليدية، حيث تتيح لحاملها ذات حقوق المساهمين في البنك مع احتفاظه بحق الانسحاب من البنك خلال مدة محددة أو استبدالها بالأسهم الدائمة في نهاية الفترة المنصوص عليها بالصك وهي تتيح للبنوك الإسلامية موارد مناسبة و محددة وتمكنهم من القيام بالأنشطة الاستثمارية المختلفة.

2- إصدار صكوك المشاركة في العائد: وهي صكوك ذات طبيعة عامة، غير مخصصة لمشروع معين بذاته، وغير محددة المدة، بل ممتدة الأجل، ويقوم البنك بإصدارها لمن يرغب في استثمار أمواله بالبنك ويرغب في اقتسام عائد الاستثمار العام لإجمالي نشاط البنك وتوقيتاته، ومن ثم فان عائد هذا النوع من الصكوك يرتبط بالعائد العام الخاص بالبنك الإسلامي.

3- إصدار صكوك إيداع إسلامية لأجل متوسطة: وهذا النوع من الصكوك يرتبط بالمدة، حيث قد لا يرغب بعض الأفراد الاستمرار في العمليات الاستثمارية لمدة طويلة، و من ثم يناسبهم هذا النوع من الصكوك التي تتيح لهم استثمار أموالهم لمدة متوسطة الأجل تزيد عن سنة واحدة و تصل إلى خمس سنوات، وتتاسب مع احتياجات العديد من العملاء، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تصدر هذه

¹سارة بن حيزية، مرجع سبق ذكره، ص33

الصكوك في عدة أشكال استثمارية للتوافق مع احتياجات ورغبات شرائح مختلفة من العملاء على النحو التالي:

أ- **صكوك متراكمة القيمة:** وهذا النوع من الصكوك تتراكم وتتزايد قيمته سنويا بمقدار العائد الذي حققه البنك الإسلامي خلال كل سنة من السنوات التي صدر عنها الصك التمويلي . ويشيع هذا النوع من الصكوك رغبات واحتياجات العملاء اللذين يرغبون في زيادة مدخراتهم لمواجهة التزام مستقبلي يستحق في نهاية فترة الصك، أو لشراء أصل من الأصول في نهاية هذه المدة.

ب- **صكوك ذات عائد جار شهري:** وفي إطار هذا النوع من الصكوك يقوم البنك الإسلامي بدفع عائد شهري سواء فعلي عن ناتج النشاط الماضي، أو تحت حساب هذا العائد وتتم التسوية بالغرق سواء بالزيادة أو النقصان في نهاية السنة المالية عند حساب العائد الذي تحقق ويشعب هذا النوع من الصكوك احتياجات ورغبات العملاء الذين يرغبون في الحصول على عائد شهري، ويتم من خلاله تنظيم إنفاقهم الجاري، وهو يناسب أصحاب الدخل الثابتة والمعاشات .

ج- **صكوك التمويل متراكمة القيمة وذات العائد الجاري:** وهي صكوك تجمع بين مزايا النوعين السابقين، حيث يتم تقسيم مبلغ كل صك إلى قسمين، قسم يعطي عائدا جاريا، والقسم الآخر يعطي عائدا متراكما، ويمكن للبنوك الإسلامية إن تقدم مزايا أخرى في إطار هذه الصكوك¹.

د- **إصدار صكوك استثمار في مشروعات قطاعية (زراعية، صناعية، إسكان):** وهي صكوك ترتبط بالنشاط الاقتصادي الذي سيتم توظيفها فيه، فالبنك الإسلامي باعتباره أولا وأساسا بنك تنمية اقتصادية، يقوم يتقاسم التمويل إلى مشروعات الاقتصادية في الزراعة، والصناعة، والخدمات الإنتاجية، ومن ثم يمكن إصدار صكوك تمويل واستثمار خاصة بهذه الأنشطة القطاعية ، ويرتبط العائد الموزع ها، بالعائد الاستثماري الذي تحقق في هذا النشاط الممول من البنك

و- **إصدار صكوك استثمار المشروع معين بذاته:** وهذا النوع من الصكوك الاستثمارية تعد من أفضل الصكوك على الإطلاق، حيث عادة ما يصدرها البنك لإحدى شركائه أو مشروعائه التي قام بتأسيسها وإنشائها، وتقوم هذه الصكوك عادة بتقاسم جزء من التمويل الذي يحتاج إليه هذا

¹إسارة بن حيزية، مرجع سبق ذكره، ص36

المشروع، ومن ثم فإن قدرة العميل على متابعة أمواله الموظفة في تمويل هذا المشروع تكون مرتفعة، ومن ثم يمكنه الاختيار بين تحويل هذه الصكوك إلى مساهمات في رأسمال المشروع، أو عدم تحديد الصكوك إلى مساهمات في رأسمال المشروع، أو عدم تحديد العملية التمويلية مرة أخرى بعد سداد المشروع المبلغ التمويل وتصيب البنك من الأرباح

ثالثاً: صناديق الاستثمار الإسلامية

صناديق الاستثمار الإسلامية هي عبارة عقد مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل على استثمار رأس المال المجمع من حصيلة الاكتتاب والذي تعطي بموجبه صكوكا للمكتتبين بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال ، ولا يقتصر نشاط هذه الصناديق على دور الوسيط بين المدخرين والشركات الأخرى ، أو الاستثمارات غير المباشرة الممثلة في تكوين محافظ الأوراق المالية وأدارتها وإنما يدخل نشاطها في عمليات استثمارية عقارية أو في أنشطة أخرى كالتأجير والمرابحة والاستصناع وغيرها.

تنقسم صناديق الاستثمار الإسلامية إلى عدة أنواع شأها في ذلك شأن صناديق الاستثمار التقليدية ، و فيما يلي عرض لأهم صناديق الاستثمار الإسلامية الموجودة في المصارف الإسلامية¹:

1-صناديق الأسهم الإسلامية: يمكن تعريف صناديق الأسهم الإسلامية على أنها تلك الصناديق التي يقوم استثمار الأموال فيها على شكل شركة مساهمة مشتركة، حيث يتم تحصيل الأرباح فيها من بيع وشراء الأسهم عند زيادة أسعارها ، كما تحصل على الأرباح أيضاً من عوائد الأسهم المستمر فيها ، وجاءت هذه الصناديق استجابة لرغبات المسلمين الملتزمين الذين يحرصون على الدخل المباح الذي أحله الله تعالى.

2-صناديق السلع: وهي صناديق يتمثل نشاطها الأساسي في شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالأجل ففي هذا النوع من الصناديق يتم استخدام الأموال المكتتبه في شراء السلع المختلفة من أجل إعادة

¹إسارة بن حيزية، مرجع سبق ذكره، ص39

بيعها، وتشكل أرباح هذا البيع دخل الصندوق والذي يوزع على المكتتبين بنظام النسب، ويتم استخدام عقود البيوع المختلفة في تداول السلع مثل بيع المرابحة و السلم و الاستصناع.

3- صناديق التأجير: وهي صناديق تقوم باستخدام الأموال المكتتبه في شراء الأصول وتأجيرها لمدة طويلة إلى العملاء ذوي الملاءة حيث تولد دخلا مستقرا على الاستثمار وتبقى ملكية هذه الأصول للصندوق ويتم تحصيل الإيجارات من المستأجرين أو المستخدمين للأصول وهذه الإيجارات تعد مصدر الدخل للصندوق وتوزع بالنسب على المكتتبين، ويحصل كل مكتب على شهادة تضمن وتحدد نسبة ملكيته في الصندوق، وتسمى هذه الشهادات "صكوك" وهذه الصكوك تكون قابلة للتداول ويمكن بيعها أو شرائها بالمصارف، ومن يشتري هذه الصكوك يحل محل البائعين في احتفاظه بنسبة الملكية الأصول المشتراة وتكون عليه كل الالتزامات وله كل الحقوق التي كانت لمالكها الأول، وتحدد أسعار هذه الصكوك على أساس قوى العرض والطلب في السوق المالي

ثالثا: أموال الزكاة والصدقات واخات والدعم والمنح

موارد الزكاة تتولى الدولة عمليات جمعها وتباشر إنتقاها في مجالات محددة أو في أوجه الإنفاق المختلفة التي تتحقق ها مصلحة المجتمع، وتنشئ للزكاة جهازا خاصا يتولى جمعها وإنفاقها في المصارف المحددة من خلال ميزانية خاصة للزكاة مثل أموال الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح مصدرا خارجيا مهما للمصارف الإسلامية ، و تخص بالذكر أموال الزكاة التي ينفرد بها المصرف الإسلامي عن سائر المصارف الأخرى والتي يقوم بتحميلها من أموال المصرف و على نائج نشاطه و كذلك الزكاة الناجمة عن استثمارات العملاء لأموالهم أو الاحتفاظ ما لدي المصرف بعد موافقتهم طبعا والزكاة المقدمة من قبل الأفراد والمؤسسات والهيئات الأخرى الغير متعاملة مع المصرف، كما تعتبر أموال الدعم والهبات والمنح والصدقات مصدرا من

مصادر التمويل الخارجي للمصرف الإسلامية وهي مقدمة من قبل الأفراد والهيئات والحكومات والدول مدعماً لمركزه المالي أو أداة تمكنه من القيام برسائلته الاجتماعية¹.

المطلب الثالث : المصادر الاخرى لاموال المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية بما يسهم في تيسير معاملات الأفراد المتعاملين معها، وبما يلبي حاجتهم و يحقق رغباتهم في مختلف الأنشطة التجارية و الصناعية و الخدمية، و ذلك مقابل عمولة ووفق المنظور الإسلامي للمصرفية الإسلامية، و تتمثل أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية فيمايلي² :
أولاً: إصدار خطابات الضمان.

خطابات الضمان وتسمى أيضا الكفالة هي تعهد كتابي يتعهد البنك بمقتضاه بكفالة أحد عملائه (طالب الخطاب في حدود مبلغ معين لدى طرف ثالث عن التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وذلك ضماناً لوفاء العميل بالتزامه تجاه الطرف الثالث خلال مدة من الزمن معينة وينص عادة في الخطاب على أن يدفع البنك المبلغ المضمون عند أول طلب من الطرف الثالث يرد خلال مدة سريان خطاب الضمان رغم معارضة العميل إن اعترض و تكمن أهمية خطاب الضمان في تعدد الحاجة إليه، حينما يجد الإنسان نفسه م ضطراً إلى تقديم ضمان نقدي إلى جهة معينة، مثلاً الدخول في مناقصات أو الاشتراك في مزادات عامة، التي تطرحها المؤسسات الحكومية، فخطاب الضمان يهدف إلى إثبات جدية الراغب في تقاسم العطاء و تنفيذ الالتزام الذي قطعه على نفسه، و يعود للبنك من عملية إصدار خطاب الضمان عمولة تتفاوت حسب نوعية خطاب الضمان، إضافة إلى المصاريف التي تحملها مقابل إصداره هذا المستند و يقدم البنك الإسلامي هذه الخدمة لعملائه على أساس الوكالة بالأجر، و يحق له أن تتقاضى الأجر المتعارف عليها بين المصارف و ذلك فيما عدا الفوائد المتحققة بين تاريخ دفع قيمة المطالبة (إذا حدثت) و بين تاريخ تسديد هذه القيمة من قبل العميل.

¹ سارة بن حيزية، مرجع سبق ذكره، ص 48

² ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره ص 26

ثانيا: فتح الاعتمادات المستندية.

الاعتماد المستندي هو "تعهد كتابي يصدره المصرف بناء على طلب عمله (المستورد) لصالح المستفيد (المصدر) يلتزم المصرف بموجبه بالوفاء للمستفيد بقيمة الاعتماد أو بقبول كمبيالة) أو كمبيالات مستندية مصحوبة بمستندات شحن البضاعة المتعاقد عليها بين المصدر والمستورد، و إذا قدمت مطابقة لشروط الاعتماد

وبعد الاعتماد المستندي من أهم وسائل الدفع القيم البضائع و أكثرها انتشارا في عمليات التجارة الخارجية، كما أنه وسيلة نموذجية لتسوية العمليات التجارية لأنها تضمن لكل طرف في عقد البيع تنفيذ الطرف الآخر للالتزامات العقدية، وتحصل المصارف من قيامها بفتح الاعتمادات المستندية على ما يعتبر أجرا، وقد صنفها الدكتور جمال الدين عطية من ضمن المعاملات المصرفية المعاصرة الجائزة وفقا للشريعة الإسلامية.

ثالثا: تحصيل و خصم الأوراق التجارية .

تقوم المصارف الإسلامية بعمليات تحصيل الشيكات عن العملاء و تتقاضى عمولة نظير تقديم تلك الخدمة للعميل (أجرة التحصيل) استنادا لعقد الوديعة بين البنك و العميل، كما تقوم أيضا بخصم الكمبيالات نقدا قبل تاريخ الاستحقاق في مقابل تنازل العميل عن جزء من قيمتها و هو ما يطلق عليه بالخطيطة أوضع و تعجل

رابعا: التحويلات المصرفية.

تقوم المصارف الإسلامية بتحويل الأموال داخليا وخارجيا، و ذلك من حساب إلى حساب أو إلى بنك محلي أو بنك في بلد أجنبي، كما تقوم بتحويل (صرف) العملات المحلية و الأجنبية بحسب سعر البيع و الشراء في اليوم الذي يتم فيه التحويل، و تقدم المصارف الإسلامية هذه الخدمة باعتبارها وكيلا بالأداء و يحق لها أن تتقاضى أجرا عن هذه العملية حسب المصاريف المترتبة عليها¹.

خامسا: عمليات الاكتتاب في الأسهم دون السندات.

¹.ميلود بن مسعودة،مرجع سبق ذكره ص26.

تؤدي المصارف الإسلامية دور الوساطة في عملية الاكتتاب في الأسهم الخاصة بالشركات و المشروعات التي تباشر المعاملات و الأنشطة وفق ما تقتضيه قواعد الشريعة الإسلامية و مقاصدها، "و يكون البنك في حالة قيامه بإصدار الأسهم وكيلا عن الشركة و يمكن أخذ الأجر أو العمولة نظير عمله الذي وكلته الشركة فيه

سادسا: تأجير الخزائن الحديدية.

تقوم المصارف بتأجير خزائن حديدية لعملائها يستخدموها لحفظ الوثائق والمستندات السرية وكل المقتنيات النفيسة و النقود، مقابل أجر يتقاضاه البنك نظير تقديم هذه الخدمة، و يختلف هذا الأجر باختلاف حجم الخزانة و مدة الاستفادة منها، و هناك أنشطة مصرفية خدمية أخرى تقوم بها المصارف الإسلامية، و يترتب على أدائها عوائد مالية منها: بطاقات الائتمان، تحصيل و إنفاق الزكاة، إدارة الممتلكات، ... الخ¹.

المبحث الثالث: صيغ تمويل المصارف الإسلامية

تعتمد المصارف التقليدية في نشاطها المصرفي، على وسيلة واحدة هي القرض بفائدة، وإن تعددت أشكاله، بينما تركز المصارف الإسلامية على التمويل والإستثمار كوسيلتين مهمتين في نشاطها المصرفي، وفق صيغ متعددة هي في الأصل عقود معروفة في الفقه الإسلامي، جرى تطويرها كي تتلاءم وتتسجم مع الرؤية المصرفية الإسلامية الحديثة، و التي سوف يتم التعرض إليها مقسمة حسب الأجل

المطلب الأول: صيغ تمويل الإستثمارات في المدى الطويل

يقصد بصيغ التمويل طويلة الأجل، تلك الصيغ التي تطبقها المصارف الإسلامية في آجال تساوي أو تتعدى الخمس (05) سنوات على الأقل، و من هذه الصيغ نجد كل من المضاربة و المشاركة

اولا: المضاربة

1- مفهوم المضاربة:

¹. ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره ص 26

المضاربة عقد بين طرفين يدفع أحدهما للآخر نقودا ليتجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها ، فالمضاربة يكون فيها المال من جانب طرف ويسمي «رب المال، وفي هذه الحالة رب المال هو البنك) ، والعمل من جانب طرف آخر والمضارب، (وفيه هذه الحالة المضارب هو العميل) ، ويكون الربح بين الطرفين حسبما يتفقان عليه من الربع أو النصف لطرف ، والباقي للطرف الآخر أو نحو ذلك . ويشترك المضارب في الربح فقط ولا يشارك في الخسارة فيكفيه خسارة جهده وعمله ، بشرط الا يكون قد قصر أو خالف ما إشتراطه عليه رب المال وإذا ثبت العكس فإنه يضمن الخسارة حينئذ أي يكون ملزما بردها ¹.

2- أشكال للمضاربة: عدة أشكال تتمثل فيما يلي:²

أ- من حيث الشروط تنقسم إلى قسمين:

-المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة و مقبولة شرعا تقيد بها المضارب للعمل في إطارها.

-المضاربة المطلقة: وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية.

ب- من حيث عدد الشركاء : وتنقسم إلى:

-المضاربة الثنائية: وهي عقد بين إثنين فقط هما رب المال و المضارب بالعمل، وقد يكون رب المال شخصا طبيعيا أو اعتباريا كينك أو مؤسسة أو شركة

- المضاربة المشتركة (المعدة أو الموازية): وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال و المضارب واحد، أو بتعدد المضاربون ورب المال واحد أو بتعدد أرباب الأموال و المضاربون.

3- صيغ شبيهة بالمضاربة

1 الغريب ناصر، مرجع سبق ذكره، ص149

²لبنى بومعزة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط وفق صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ام بواقي، 2017، ص59.

نجد من بينها مايلي:¹

أ-المساقاة :

المساقاة على وزن مفاعلة أي مفاعلة من السفي، هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع النتائج من الأعمار بينهما بنسبة متفق عليها، ويستخدم البنك الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، فيقوم بتوفير المال و أدوات السقي اللازمة ، وبإمكانية وضع أجير يقوم بالعمل، ويقتسم الناتج مع صاحب الأرض. ولقد أجاز الفقهاء هذه الصيغة لأنها عقد شركة بين المال والعمل قياسا على المضاربة

ب- المزارعة

تعرف المزارعة بأنها: "عبارة عن دفع أرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما"، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض و العامل عليها، ولقد أجمع الفقهاء أيضا على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال و العمل قياسا على المضاربة.

4-مراحل المضاربة

ويتم تنفيذ الاستثمارات بصيغة المضاربة وفقا لمجموعة من الخطوات هي:²

- يتقدم طالب التمويل إلى المصرف الإسلامي يطلب تمويل بالمضاربة مرفقا بكافة الوثائق والأوراق التي يطلبها المصرف

-يقوم قسم الاستثمارات بدراسة الطب مع التركيز على المشروعية القانونية، الحدود الاقتصادية ، وسائل وسبل المتابعة، الضمانات و الكفالات، المطابقة مع خطة المصرفي الاستثمارية

- في حالة الموافقة على الطلب يرسل الملف للإدارة العليا للموافقة واعتماد مبلغ التمويل

¹ شوقي بورقية،الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة،مذكرة دكتورا،في علوم اقتصادية،جامعة فرحات عباس سطيف،2011،ص59.

²حسن شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والنطق، ط1،مكتبة النوى، القاهرة، ، 2006،ص65

- يقوم المصرف بإبرام العقد وطلب الضمانات المختلفة حسب الأموال وحسب النماذج الموجودة لدى المصرف

- يتم تنفيذ عقد المضاربة بفتح حساب جاري المضاربة ليستطيع العميل السحب منه حسب الخطة والبرنامج المتفق عليه

- يقوم المصرف بأعمال المتابعة والمراقبة وتقويم أداء المضاربة بواسطة الأجهزة المعنية بذلك وحسب المبين في عقد المضاربة؛

- بعد انتهاء عملية المضاربة يقوم المضارب بإعداد بيان يبين فيه إيرادات عملية المضاربة ومصر وفاقا أو إعداد الحسابات الختامية لعملية المضاربة، ومن ثم توزيع الأرباح أو الخسائر حسب شروط المضاربة الشرعية؛

- يتم إعداد حسابات النتيجة في نهاية مدة المضاربة، كما يحزر إشعار يفيد انتهاء المضاربة وضرورة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها في بنود العقد وهي:

- في حالة الربح: يوزع بين المصرف والمضارب، نسبة للمضارب مقابل العمل والحيرة والإدارة، ونسبة للمصرف مقابل إجمالي تمويل العملية؛ :

- في حالة الخسارة: إذا نتجت عن ظروف لا دخل للمضارب فيها يتحملها المصرف بالكامل ويكفي أن المضارب قد قدم عمله وجهده وإدارته بدون مقابل، أما إذا نتجت الخسارة عن عوامل للمضارب دخل فيها كالتقصير والإهمال وعدم الالتزام بشروط التنفيذ المتفق عليها فللمصرف أن يطالب المضارب بتعويض الضرر الذي لحقه.

5- شروط عقد التمويل بالمضاربة

يجب أن تتوافر في عقد المضاربة مجموعة من الشروط سواء المتعلقة برأس المال أو الربح أو تنفيذ العمل، نوجزها فيما يلي¹:

- أن يكون رأس المال من النقود؛

¹محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط2، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 58

- ألا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب؛
- أن يتم تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد، على أن يكون نسبة مئوية من الربح وليس مبلغاً مقطوعاً؛
- أن يتم تسليم رأس المال للمضارب على أن يكون أميناً عليه لا ضامناً، إلا في حالة التعدي أو التقصير؛
- أن يكون للمضارب الحق في التصرف في المال وإدارته دون تدخل من رب المال.

ثانياً: المشاركة

1- مفهوم المشاركة

تعرف المشاركة على أنها أسلوب تمويلي يشترك بموجبه البنك الإسلامي مع المؤسسة بتقديم المال اللازم لها، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فحسب مساهمة كل طرف في رأس المال، ويقوم بالإدارة صاحب المشروع، و مشاركة البنك تكون بالقدر اللازم لحفظ حقوقه، و الإطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير، كما يحصل صاحب المشروع من البنك على حصة من الربح مقابل إدارته للمؤسسة¹.

2- شروط المشاركة

يمكن تقسيم شروط المشاركة إلى ثلاث مجموعات و هي:²

أ- الشروط المتعلقة برأس المال :

- أن يكون رأس مال المشاركة من النقود المحددة و المعروفة و من العملات المتداولة، و إذا كانت حصة بعض الشركاء عينية فيجب تقييمها بدقة مراعاة للعدل في تقدير و تقييم حصص الشركاء، إذ ستخذ كأساس لتوزيع الأرباح والخسائر بعد ذلك).

- أن لا يكون جزء من رأس مال المشاركة ديناً لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر. ج. لا يشترط التساوي بين حصص الشركاء و لا العمل في رأس مال المشاركة

¹ لبني بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص54

² ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص42.

- يجوز اشتراك أحد الشركاء بشيء معنوي له صبغة مالية كبراءة الاختراع أو الاسم التجاري أو العلامة التجارية، كما يرى أحد الفقهاء المعاصرين.

ب- الشروط المتعلقة بالربح

- أن يكون الربح نسبة شائعة و معلومة و ليس محددًا بمقدار من المال
- في حالة وقوع الخسارة فيتحمّلها الشركاء بقدر حصة كل شريك و مساهمته في رأس المال، و هذا إذا لم يحدث تقصير أو مخالفة من طرف أحد الشركاء القائم بالإدارة و العمل

ج- الشروط المتعلقة بالشركاء

- أن يكون كل شريك متمتعًا بأهلية التوكيل و التوكّل أي أصيلاً في عمله للشركة باعتباره أنه يعمل في ماله، و وكيلاً في آن واحد باعتبار أنه لا يعمل ما له فحسب بل مخلوطاً ما لغيره.
- أن تكون يد كل شريك في كل ما يختص بأعمال و أموال الشركة يد أمانة، فلا يضمن ما أتلّف إلا حيث قصر أو تجاوز حدود الأمانة.

3- أنواع المشاركة

يقسم التمويل بالمشاركة، حسب طبيعة الشيء الممول إلى قسمين رئيسيين¹:

أ- **المشاركة الدائمة (المستمرة):** وهي المشاركة التي يرتبط أجلها بأجل المشروع الممول نفسه، فالمشاركة قائمة طالما بقي المشروع قائماً، ولا يمنع هذا بطبيعة الحال أيًا من الشركاء من بيع حصته أو التصرف فيها بشكل ينهي مشاركته في المشروع، كما يمكن للبنك المشاركة بالمشاركة مع أحد العملاء في صفقة معينة كعملية استيراد أو تصدير كمية من السلع، ويقسم البنك مع شريكه في الصفقة الأرباح والخسائر حسب النسب المتفق عليها وتنتهي المشاركة بمجرد انتهاء الصفقة .

ب- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:** و هي نوع من المشاركة بين البنك والعميل الذي يكون له الحق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسب

¹شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص28

الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية ، وبموجب عقد المشاركة تتناقص حصة البنك في الشراكة بصورة تدريجية كلما قام العميل بتسديد حصص متزايدة من أصل مبلغ تمويل البنك للمشروع، وفي نهاية الأمر يصبح طالب التمويل أو الشريك ممتلك المشروع بصورة كاملة.

المطلب الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات في المدى المتوسط

سيتم التطرق أصيغ التمويل متوسط الأجل في المصارف الاسلامية من خلال النقاط التالية:

أولاً: الإجارة

1-تعريف الإجارة

تعرف الإجارة بانها :عقد يرد على منافع الأعيان المؤجرة -محل العقد- التي يسلمها الموَجِر للمستأجر لينتفع بها مقابل أجر معلومة، ومعه يظل المُوَجِر محتفظاً بملكية العين المؤجرة، التي يلتزم المستأجر يردّها إليه بعد انتهاء مدة الإيجار¹.

2-شروط التمويل بالإجارة: تتمثل شروط الإجارة في مايلي:²

- أن يكون المُوَجِر مالكا للمنفعة، فلا يتعلق بما حق للغير؛
- أن تكون المنفعة معلومة علما نافية للجهاالة
- أن يكون الثمن (الأجرة معلوما جنس و نوع وصفة؛
- أن تكون مدة التأجير معلومة؛
- يتحمل المُوَجِر كامل المسؤوليات المتعلقة بملكية العين المؤجرة وما يتبعها من هلاك، على أن تقع مسؤوليات استخدامها على المستأجر وحده

3-مراحل تمويل بالإجارة

يتم تنفيذ التمويل بالإجارة في المصارف الاسلامية تبعا للخطوات التالية:¹

¹ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، ط2، الفهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ، 2000، ص22.

² آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص63

- أ- يقوم المصرف بشراء أصل معين من أجل تأجيره أو يطلب من العميل المستأجرة
- ب- يقوم المصرف بإيرام عقد استئجار بينه وبين العميل يتفقان فيه على مدة التأجير وكيفية تسديد الأقساط ونوعية استخدام المستأجر للعين المؤجرة وغيرها وقعا للجهالة في العقد
- ج- بعد انتهاء مدة العقد يكون أمام المصرفي والعميل ثلاثة حالات:
- ـ ما أن ينقل المصرف ملكية العين المؤجرة للمستأجر بعد دفع قيمة معينة للمصرف
- ـ أو أن يتم تحديد عقد الاستئجار بين الطرفين
- ـ أو أن يتم تأجير الأصل الطرف آخر .

ثانياً: الإستصناع

الإستصناع من العقود التي تقي بحاجات هذا العصر المتطور، والتي لها قابلية لأن تلبى مطالب اقتصادية مهمة، وتحل بعض المشكلات في التعامل لمن يحرصون على التزام قواعد الشريعة الإسلامية وفقهها في معاملتهم.

1- تعريف الإستصناع

الإستصناع: طلب الصنعة، و اصطلاحاً "هو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له على أن تكون الموارد عند الصانع، و ذلك نظير ثمن معين.

و يتم أسلوب الإستصناع في المصارف الإسلامية بتمويل مشروع معين تمويلاً كاملاً بواسطة التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملاً بمبلغ محدد و مواصفات محددة و في تاريخ معين و من ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، و يمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف وما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول إلى المصرف.

إنّ فالإستصناع المصرفي هو دخول البنك في وساطة بين طالب الصنعة و الصانع (المقاول) التمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين . مواصفات محددة.

2- شروط الإستصناع

¹أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص62.

اشترط فقهاء الحنفية لصحة الاستصناع شروطا ثلاثة و هي كمايلي:¹

- بيان جنس المصنوع و نوعه و قدره و صفته، و كل ما يتعلق به نفيا للراعي.
- أن يكون المصنوع مما يجري فيه تعامل الناس، و التعامل يختلف بحسب الأزمنة و الأمكنة .
- أن لا يذكر فيه أجل محدد، فإن ذكر العاقدان أجلا معيناً لتسليم المصنوع تحول العقد إلى عقد سلم، ويرى أبو يوسف و محمد (صاحباً أبي حنيفة أن الاستصناع جائز مع الأجل ومع عدمه.

3- أنواع الاستصناع

يمكن أن تتم طلبات التمويل بالاستصناع بالصيغتين التاليتين:²

- أ- **الاستصناع العادي:** حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه
- ب- **الاستصناع الموازي:** وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين؛ أحدهما مع

العميل طالب السلعة يكون البنك فيه في دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة، كالمقاول مثلا، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول ويكون البنك هنا في دور المستصنع، ويمكن أن يكون الثمن في العقد الأول مؤجلا وفي العقد الثاني معجاة، فتكون فرصة التمويل للبنك مضاعفة، مما يتيح له فسطا من الربح الوافر. ثم إذا تسلم المصرف السلعة من المنتج ودخلت في حيازته، يقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو بنقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع .

المطلب الثالث صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير

تسعى المصارف الإسلامية إلى تقديم التمويل للاستثمارات التي تكون مدتها أقل من سنة عن طريق الصيغ الآتية: بيع المرابحة، بيع السلم، القرض الحسن.

أولاً: التمويل بالمرابحة.

¹ميلود بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص61

²شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص39

المرابحة هي إحدى صور بيوع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية التي تختلف عن بيوع المساومة و المرابحة واحدة من أكثر أساليب التمويل شيوعا بين المصارف الإسلامية، و يقدر أن ما بين 70% و 80% من إجمالي التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية يتم عن طريق المرابحة.

1- تعريف المرابحة.

المرابحة من الریح و هو النماء، وفي اصطلاح الفقهاء "هي البيع مثل الثمن الأول مع زيادة ربح كأن يشتري الشيء بعشرة دنانير، و يريد بيعه بريح دينار (مقدار مقطوع) أو بنسبة عشرية مثل 1 أو 2%. و يعتمد بيع المرابحة على أمانة و صدق البائع في الإفصاح عن الثمن الأصلي (ثمن شراء السلعة). وعليه فالمرابحة هي نوع من البيوع التي يزيد فيها سعر البيع عن سعر الشراء الأصلي للمبيع ويكون الهدف منها هو تحقيق هامش ربح، و تتجسد صيغة التمويل بالمرابحة في عقد قانوني، يكون طرفيه كل من المصرف الإسلامي الذي يعمل على توفير المتعاقد عليه و العميل طالب التمويل من خلال صيغة المرابحة، و محل العقد المتعاقد عليه- و المتمثل في الأصل أو السلعة المطلوبة.

2-أنواع التمويل بالمرابحة:

تمارس المصارف الإسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين رئيسيتين¹:

أ-بيع المرابحة العادية: وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتحن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق يشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن و ربح يتفق عليه) وتسمى كذلك بالمرابحة الفقهية، ونظرا لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المرابحة للأمر بالشراء

¹عائشة الشراوي المالقي، المصارف الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص440

ب-المرابحة المصرفية المرابحة للأمر بالشراء: وهو من صور المرابحة المنتشرة في واقعنا المعاصر، التي يشتري فيها البنك السلعة بناء على طلب المشتري وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة، وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقساط معينة، وعلى ذلك بتكون عقد المرابحة للأمر بالشراء من وعد بالشراء صادر من الطالب لشراء السلعة بالمرابحة من البائع الأول إذا تحققت الأوصاف المتفق عليها والثمن والريح، وعقد الشراء بين البائع الأول والبنك الإسلامي، وعقد الشراء بين الواعد بالشراء (الزبون) والبائع الأول للمرابحة، وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي الدولي صورة المرابحة للأمر بالشراء إذا وقعت على سلعة بعد دخولها في ملك البنك الإسلامي، وحصول القبض المطلوب شرعا، طالما كانت تقع على البنك الإسلامي مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعية الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع، فالبائع لا بد أن يكون مالكا وحائزا للسلعة ومتمحلا لمخاطرها حتى لا يكون بائعا لما ليس عنده.

3-مراحل بيع المرابحة وتتم خطوات بيع المرابحة في المصارف الاسلامية على النحو التالي: ¹

- يتقدم العميل للمصرف يطلب شراء سلعة يحدد مواصفاتها الكاملة
- يقوم المصرف بدراسة الطلب المقدم إليه من عمله، وفي حالة الموافقة على شراء السلعة لنفسه إذا لم تكن موجودة لديه يوضح للعميل مقدار الثمن الذي سيشتري به السلعة وما تكلفه من مصروفات مختلفة ثم يتم الاتفاق معه على سعر البيع متضمنا الربح
- يقوم المصرف بإبرام عقد وعد بالشراء مع العميل
- يشتري المصرف بعد ذلك السلعة لنفسه طبقا للمواصفات المطلوبة ويتملكها
- بعد تلك المصارف للسلعة واستلامها

¹سعد الدين بن محمد الكيي،بيع المرابحة والتطبيق المعاصر،مجلة البحث العلمي الاسلامي،لبنان،2004،ص87.

- حيث تقع عليه مسؤولية الهلاك قبل التسليم ونبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي يقوم بتحرير عقد البيع بينه وبين العميل، حيث تسري آثاره طبقاً لأحكام البيوع في الشريعة الإسلامية.

5- شروط التمويل بالمرابحة حتى يصح عقد المرابحة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط ندرجها فيما يلي: ¹

- أن يكون ثمن السلعة معلوماً؛

- أن يكون الريح معلومة لأنه جزء من الثمن

- أن يكون المبيع حاضر وجميع المواصفات المتفق عليها في العقد

- أن يكون عقد البيع الأول صحيحاً خالياً من أي ريب.

ثانياً: بيع السلم

1- تعريف السلم: هو " بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، وبعبارة أخرى، هو "بيع أجل يعاجل"، فالعاجل هو الثمن، والأجل هو السلعة الموصوفة في الذمة، ويطلق على السلم السلف في لغة أهل العراق ²

2- أشكال بيع السلم: يتخذ بيع السلم أشكالاً عديدة، منها:

أ- بيع السلم البسيط: وهو الذي يتم توجيه قيام المصرف الإسلامي بدفع الثمن (السلم) للمتعامل عاج، أي حالاً، واستلام السلعة (المسلم فيه) آجلاً

ب- بيع السلم الموازي: وهو الذي يقوم فيه المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم البسيط طرف ثالث و بصيغة بيع السلم كذلك وبذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات الشراء والبيع هذه عن طريق بيع السلم، أي نتيجة المتاجرة بالسلعة.

¹مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دون دار النشر، مصر، 1999، ص202

²حسين حبيبة، بن قولال يسمينة، قرارات التمويل والاستثمار في الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية، مذكرة ماستر في علوم الاقتصاد، جامعة الجليلي بونعمامة بخميس مليانة، 2016، ص12.

ت- بيع السلم بالتقسيط: وهو أن يتم الاتفاق على تسليم المسلم فيه أي السلع بأقساط، أو دفعات وليس دفعة واحدة، وكذلك دفع تسليم السلم أي الثمن بدفعات وليس دفعة واحدة، وذلك بأن يسلم المصرف الإسلامي دفعة معينة من مبلغ بيع السلم، ويتسلم لاحقاً ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم المتعامل دفعة أخرى، ويتسلم لاحقاً ما يقابلها، وتستمر العملية حسب ما هو متفق عليه بين أطراف التعامل.

ث- سندات السلم: هو قيام المصرف الإسلامي بطرح مستندات سلم وعن طريق شركات تابعة له، وينم على أساسها الشراء بالجملة، ثم البيع بطريقة السلم الموازي في صفقات مجزأة لاحقاً بأسعار ترتفع في الغالب تدريجياً مع اقتراب وعد تسليم السلعة محل بيع السلم

3- شروط بيع السلم

اتفق الفقهاء على شروط عامة العقد السلم و اختلفوا في تفاصيل هذه الشروط، فبالإضافة إلى أهلية العاقدین نوجز أهم الشروط فيما يلي:¹

أ- الشروط المتعلقة برأس مال السلم:

- قبض (تسليم) رأس المال أو الثمن في مجلس العقد قبل التفريق.

- أن يكون رأس المال أو الثمن معلوماً للطرفين، ولا يجوز تركه معلوماً

- أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة المسلم إليه أو غيره .

- يجوز أن يكون رأس المال عيناً أو نقداً أو حتى منفعة.

ب- الشروط المتعلقة بالأجل

- أن يكون الأجل معلوماً باتفاق المذاهب، منعا للجهالة المفضية إلى التراجع.

- تأجيل التسليم بالنسبة إلى المسلم فيه، لأن هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع.

ت- الشروط المتعلقة بالمسلم فيه

- أن يكون المسلم فيه ديناً في الذمة بحسب صفات مشروطة في الإتفاق، أي ليس قيمياً بل مثلياً

¹ميلود بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص54

- أن يكون المسلم فيه معلوماً من حيث المقدار عدداً أو كيلاً أو وزناً و يجب أن يكون تقديره مقياساً متعارفاً عليه بين أهل البلد.

- أن يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه.

ثالثاً القرض الحسن

في المصارف التقليدية تفتقر كلمة قرض مباشرة بالتمويل بسعر الفائدة، غير أن معناها في المصارف الإسلامية بصفة خاصة، وفي النظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة معروفة بالبر والإحسان .

1- تعريف القرض الحسن

يعرف القرض الحسن على أنه: "عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما¹.

فالقرض الحسن عقد يختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه المصارف التقليدية للمقترضين، إذ يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ من المصرف الإسلامي على أن يرده أو يرد ما يماثله دون أن يمنح أي زيادة عليه لأنها تعتبر من الربا المنهي عنه. "غير أنه يجوز للمصرف أن يأخذ مقابلاً عن التكاليف الإدارية الفعلية شرط أن لا تكون نسبة من أصل القرض أو زيادة مقابل الأجل، وقد اتجهت المصارف الإسلامية إلى منح القروض الحسنة في ظل ظروف غير عادية لعملائها من مودعين ومساهمين عن طريق خصم الكمبيالة التجارية القصيرة الأجل بدون مقابل، وتقوم أحياناً بمنح قروض حسنة لغايات إنتاجية في مختلف المجالات والمساعدة على تمكين المستفيد من القرض التحسين مستوى دخله ومعيشته².

2- شروط القرض الحسن:

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقات المصرفية، ط2، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 341
² عبد القادر عطر معطر، العمل المصرفي الإسلامي في ظل القوانين السورية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31ماي-3جوان 2009، ص24.

يشترط لصحة القرض أربعة شروط وهي ما يأتي¹:

- أن يكون المقرض أهلا للتبرع: لأن القرض تملك مال، و من عقود التبرع.
- أن يكون المال المقترض من الأموال المثلية: كالمكيات و الموزونات و الدرعبات والعدديات المتقاربة
- القبض: فلا يتم القرض إلا بالقبض، لأن فيه معنى التبرع.
- أن لا يكون قرضا جر نفعا إلى المقرض، و ذلك إذا كان النفع مشروطا أو متعارفا عليه في القروض

3-خطوات التسويل بالقرض الحسن

تتمثل خطوات منح القرض الحسن في المصارف الإسلامية فيما يلي²:

- يتقدم طالب القرض يطلب مكتوب إلى المصرف يسجل فيه بياناته الشخصية والغرض من القرض
- تتم دراسة الطلب للتأكد من كفاءة العميل في عمله وسلوكه الشخصي في الوفاء بالتزاماته، بحيث يتم الاستعلام عنه عن طريق دراسة حالته ميدانيا أو عن طريق طلب بحث اجتماعي من الشؤون الاجتماعية في بعض الحالات
- يتم تقديم الضمانات المطلوبة للمصرف الشخصية والعينية
- تسليم المصرف القرض للعميل بعد استقطاع المبلغ المتفق عليه باعتباره مصاريف إدارة القروض
- يتابع المصرف تسديد أقساط القرض دون الحصول على فائدة


¹ ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص57

² محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 5، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية الجزائر، مارس 2005، ص48

- إذا توقف العميل عن السداد فإننا نميز بين حالتين: إما أن يقدم الضامن له بسداد قيمة الفرض، على أن يتابع المصرف معهم تحصيل كامل المبلغ، أو يقوم المصرف بمساعدة العميل المتعثر و انتظاره إلى أجل آخر

خلاصة الفصل:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، واقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فتعمل إلى جنب المصارف التقليدية، غير أن ما يميزها هو ابتعادها عن التعامل على أساس الفائدة سواء في تقدم الخدمات المصرفية، أو في العمليات التمويلية والاستثمارية، التي أجمع الفقهاء على حرمتها باعتبارها من الربا المحرم في الكتاب والسنة النبوية الشريفة، ولا تعتبر الفائدة الضابط الوحيد الذي يحكم عمل المصارف الإسلامية، فهناك مجموعة أخرى من الضوابط التي يتعين عليها أن تراعيها في أداء مختلف أنشطتها، كالغرر والظلم باعتبارهما يضران مصلحة أحد طرفي العقد. بالإضافة إلى هذا، فإن المصارف الإسلامية تولي اهتماما بالغاً لحفظ أموال المتعاملين معها باعتبارها مطلباً أساسياً في الشريعة الإسلامية، ويكون ذلك من خلال استثماره في المشروعات الحقيقية لا الوهمية، والتي تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية، والابتعاد عن اكتنازه، وهذا يؤدي المال وظيفته في الاقتصاد الإسلامي الذي يعتبره وسيلة لتسهيل المعاملات لا سلعة يتجر فيها.



الفصل الثاني

آليات التوريق في المصارف الإسلامية



FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.GG

تمهيد الفصل

تعتبر الصكوك والسندات من أدوات التمويل المهمة التي تستخدمها الحكومات والشركات والمؤسسات لتوفير السيولة اللازمة لتمويل مشروعاتها وبتكلفة منخفضة نسبياً، إلى جانب ذلك تقدم الصكوك والسندات حماية لمحافظ المستثمرين بمنحهم القدرة على تنويع المخاطر عبر توفير أدوات استثمارية ذات مخاطر أقل وعائد دوري آمن فضلاً عن أنها تساهم في توسيع القاعدة التمويلية وتدفع بتحسين أداء الشركات لتواصل مسيرتها في تنمية أعمالها. وقد أثبتت الصناعة المالية الإسلامية نجاعتها بالنظر لما حققته من نجاحات خاصة على صعيد المصرفية الإسلامية، وتتمثل هذه المنتجات أساساً في الصكوك الإسلامية التي تشهد تطوراً في إصدارها واعتماد الحكومات عليها لتمويل مشاريعها المختلفة. وعلى النقيض من ذلك أثبتت الأدوات المالية التقليدية قصورها في تحقيق ذلك، ولعل مسببات وتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة لخير دليل على ذلك، وتشير الإحصائيات إلى رواج التعامل بالصكوك الإسلامية واعتماد الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام خاصة بعد النتائج الطيبة التي حققتها في العديد من الدول مثل ماليزيا، البحرين، السودان، قطر، الإمارات العربية المتحدة.... هذا وشهدت الصكوك الإسلامية رواجاً كبيراً حتى عند بعض الدول الغربية كبريطانيا وفرنسا نظراً لتنوعها وتعدد خصائصها.

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية

الهندسة المالية الإسلامية تلعب دور مهم في تطور و ازدهار المؤسسات المالية الإسلامية و صمودها وذلك من خلال ادوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية حيث سنتناول من خلال هذا المبحث الى الأهمية و أسس وخصائص الهندسة المالية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

يعد مصطلح الهندسة المالية الإسلامية من المستجدات في الصناعة المالية العالمية الأمر الذي يستوجب علينا التعرف على مفهوم ومدلول الهندسة المالية في إطار الشريعة الإسلامية، إضافة إلى خصائصها و أهميتها.

اولا: تعريف الهندسة المالية الإسلامية

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية بأنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة مع صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية¹.

يعرف أيضا على أنها التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل².

وكذلك أيضا مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي³.

¹العجيلي ساسي زميم، إستراتيجيات الهندسة المالية الإسلامية وإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مجلة دراسات الإقتصاد و

الأعمال، م4، ع1، يونيو 2016، ص 103

²عزوز عائشة الهندسة المالية الإسلامية كخيار استراتيجي لتفعيل السوق المالية الإسلامية مجلة المعيار، جامعة الجزائر، 3،

المجلد 123 العدد 48، 2019، ص 577

³ياسين محمود خضيرات" دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة" جامعة البلقاء

التطبيقية، الأردن ص 14

يعتبر مفهوم الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثاً نسبياً من حيث المصطلح والتخصص، ومعظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه¹. من خلال ماسبق يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي.

ثانياً: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل خصائص الهندسة المالية الإسلامية في مايلي:²

1- المصداقية الشرعية ويقصد بالمصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ويتضمن ذلك الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع فليس الهدف الأساس من الهندسة المالية الإسلامية ترجيح الآراء الفقهية على بعضها البعض وإنما الهدف منها الوصول إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان.

2- الكفاءة الاقتصادية إن التطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يستدعي البحث في المفاهيم التالية الربح القياسي، الربح البديل والتكلفة تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة. والمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ليستا منعزلتين عن بعضهما بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصداقية والعكس صحيح.

¹ من عمر ياسين محمود خضيرات و الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة ، الملحق الدولي

الأول حول الاقتصاد الإسلامي ، الواقع .. ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية، 23-24 فيفري ،ص14

² مرضى بن مشوح العلزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية ، ط1، شبكة الألوكة، 2015 ص 39.

4-الإبتكار الحقيقي بدل التقليدي يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما هو في أدوات الهندسة المالية التقليدية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، وهذا من منطلق أن المقصود من الهندسة المالية الإسلامية هو أن يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية وهو ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

المطلب الثاني: أهمية الهندسة المالية الإسلامية:

تبين أهمية الهندسة المالية الإسلامية في الأمور التالية¹:

- إيجاد أدوات مالية تمويلية منضبطة بالشرع الإسلامي، كي تساهم في تحقيق مرضاة الله سبحانه وتعالى بالتزام أوامره وتجنب نواهيه، واقتفاء شرعه فيما يتعلق بالمعاملات المالية.
- الاستفادة من التطورات التي شهدتها الأسواق العالمية وتصحيحها لتتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية.
- هي البديل الشرعي والعلاج لأزمات المالية التي شهدها العالم بسبب المعاملات غير المنضبطة بضوابط الشرع الحنيف.
- جمعها لعنصري المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية
- تساهم في كسر التبعية للعالم الغربي دون الوقوع في الديون الربوية وأعباءها الثقيلة
- من مقاصد المكلفين الاكتتاب وطلب الرزق وتنمية المال بما يتوافق مع الشرع الإسلامي
- إبراز النظام الاقتصادي، وهذا يشكل دعوة عظيمة لهذا الدين سموه وشموله وعلاجه لمشاكل العالم الاقتصادية.

¹المرضي بن مشوح العنزي فقه الهندسة المالية الإسلامية رسالة دكتوراه في الفقه المقارن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 35، 36

المطلب الثالث: أسس الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل أسس الهندسة المالية الإسلامية في مايلي:¹

- 1- **تحريم الربا بأنواعه** يقصد بالربا في اللغة الزيادة، وهو في الشرع الزيادة على أصل المال من غير عقد تباع قال الله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اجتنبوا السبع الموبقات"، و ذكر منها "الربا"
- 2- **حرية التعاقد** والمقصود بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد ، وهو ألا تشمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع، وحرمتها كأن يشتمل العقد على الربا، أو نحوه مما حرمه في الشرع الإسلامي. فما لم تشمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع و اليقين، فإن الوفاء بها لازم، والعائد مأخوذ بما تعهد به ، وإن اشتملت العقود على أمر رمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها.
- 3- **التيسير ورفع الحرج من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة**، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرخص له في أدائها حسب استطاعته، وفي هذا رفع للحرج عن العباد، وقد العلماء عن هذه القاعدة بقولهم { المشقة تجب التيسير } . يقول الله عز وجل : { لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا } ويقول سبحانه وتعالى أيضا : { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } وقال النبي صلى الله عليه وسلم: { إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية، فالله جل وعلا لم يفرض علي المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم، وفي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها من الاباحة ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل².

¹أحمد الشرباصي المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل بيروت لبنان، 1981 ص 5.

²محمد أبو زهرة، "الملكية و نظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1977، ص41

4-التحذير من بيعتين في بيعة واحدة : تقوم الهندسة المالية الإسلامية أيضا على أساس آخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة ، حيث أن الهندسة المالية ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، لذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه ، فإذا كان مجموع بيعتين يساوي بيعة واحدة من نوع آخر، فلا معنى للجوء إلى البيعتين سوى الالتفاف الأنظمة التي تمنع تلك البيعة الواحدة أو تقيدها، ومن صور بيعتين في بيعة نجد : بيع العينة، وهو أن يبيع شيئا من غيره من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي الصكوك الإسلامية

تعد الصكوك الإسلامية واحدة من أكثر المنتجات الإسلامية تميزا، مما يؤهلها للعب الدور الرئيس في تمويل المشروعات المستدامة وخصوصا الضخمة والكبيرة والتي يصعب تغطية جميع احتياجاتها بأدوات التمويل الإسلامية الأخرى وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول : مفهوم الصكوك الإسلامية

أولا: تعريف الصكوك الإسلامية

تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) (المشاركة في الربح والخسارة) على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك من المعاملات المالية¹.

¹ حسين حسين شحاتة، الصكوك الإسلامية مفهومها ومزاياها وضوابطها الشرعية، متاح على الموقع:

<http://www.darelmashora.com/>، تاريخ الاطلاع: 2024/04/25

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية و التي أطلقت عليها اسم "صكوك الاستثمار" تميزا لها عن الأسهم و السندات التقليدية، بأنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص"¹.

كما عرفت الصكوك الإسلامية على أنها: " شهادات أو وثائق اسمية أو لحاملها متساوية القيمة تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو خليط من بعضها أو كلها، حسب شروط معينة عند إصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاككتاب فيها، ويشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقدا أو دينا محصنا، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية وتقتضي نشرة إصدارها حقوق والتزامات أطرافها"².

ثانيا: الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية

من أهم الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية ما يلي:

-يتكون رأس مال الصكوك (مقدار التمويل المطلوب) من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع موضوع التمويل بنسبة ملكيته من صكوك إلى إجمالي قيمة الصكوك؛

-يشارك مالك الصكوك في الأرباح المترتبة حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون الخسارة بنسبة ما يملكه كل منهم من الصكوك³؛

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعار الشرعية، المعيار الشرعي رقم: 17 (صكوك الاستثمار)، البحرين، 2010، ص: 238.

² معبد علي الجارحي وعبد العظيم جلال أبو زيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 05.

³ أحمد فاروق، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، مركز البحث والتطوير، بدون بلد نشر، 2010، ص: 92.

-تصدر الصكوك الإسلامية على أساس عقد شرعي حسب صيغ التمويل الإسلامي وتحكمها أحكام وضوابط متعلقة بتلك الصيغة¹؛

-يتم تداول الصكوك بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعاً وقانوناً، حيث أن لمالك الصك حق نقل ملكيته أو رهنه أو هبته أو نحو ذلك من التصرفات المالية من خلال شركات الوساطة المالية أو غيرها مما يجيزه القانون.

ثالثاً: أطراف عقد الصكوك الإسلامية

وهي كمايلي:

1-الجهة المصدرة للصكوك: (شركة ذات شخصية معنوية) وتمثل رب العمل، أي الجهة المنوطة بإدارة الصكوك وفقاً لفقهاء المشاركة ويطلق عليها: الشريك بالعمل؛

2-المشاركون في الصكوك: ملاك الصكوك ويمثلون الشركاء بالمال، ويطلق عليهم المستثمرون أو حملة الصكوك، وقد تستعين الجهة المصدرة للصكوك بالخبراء والاستشاريين من التخصصات المختلفة في مجال إصدار الصكوك وتسويقها والتأمين ضد مخاطرها، ونحو ذلك من الأمور الموجبة لإنجاح إصدار وتداول الصكوك في الأسواق المالية. تمثل وثائق متساوية القيمة حيث تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة محددة ومسجلة عليها، لأنها تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك²؛

¹ فؤاد محمد أحمد محسين، الصكوك الإسلامية وتطبيقها المعاصرة، ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، 2009، ص: 19.

² عبد الله منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009، ص: 10.

ثالثاً: دوافع عملية التوريق

تقوم المؤسسات المالية التقليدية بعمليات التوريق لتحقيق عدة دوافع وأهداف، من أهمها ¹

أ . بالنسبة للمؤسسة المالية البائعة:

-زيادة الأموال للاستثمار، أو التمويل، أو الإقراض من جديد، وتحقيق السيولة النقدية للمؤسسة المالية الدائنة وبخاصة المؤسسات المالية الممولة للعقارات . أو زيادتها بحيث يمكنها الدخول في عمليات تمويل جديدة، أو للتوسع في أنشطتها، وذلك لأن المؤسسة قد تلجأ لتحقيق هذا الغرض إلى زيادة رأس المال، غير أن المساهمين قد لا يرغبون في مشاركة غيرهم في أرباح مؤسستهم، كما أنهم لا يرغبون في الاقتراض بفائدة من البنوك بسبب قصر الأجل أو نحوه، لذلك يتجهون نحو التوريق .

-مساعدة المؤسسات ذات العجز المالي، أو المعرضة له في تحسين هيكلها التمويلي عن طريق تحويل الالتزامات قصيرة الأجل إلى التزامات متوسطة، أو طويلة الأجل .

-تحسين قوائمها المالية، وذلك بالتححرر من قيود الميزانية العمومية، وبالتالي تكون صورة المؤسسة أقوى وأكثر جاذبية للتعامل معها.

-رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية، ومعدل دورانها من خلال تحويل الأصول المالية غير السائلة (الديون) إلى أصول سائلة يعاد توظيفها مرة أخرى، أو عدة مرات.

-تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار وفترات سداد افضل.

ب . المنافع والدوافع بالنسبة للشركة ذات الغرض الخاص (S.P.V): وتتمثل هذه المنافع في رسوم الإصدار والتحصيل والأمانة المحصلة من المؤسسة البائعة ومن المكتتبين في الصكوك، إضافة إلى الفروق بين قيمة شراء الديون، وقيمة توريقها.

¹ الفرة داغي، علي محيي الدين، الصكوك الإسلامية "التوريق" وتطبيقاتها المعاصرة، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، 26-30 أبريل 2009، ص15.

ج . بالنسبة للمؤسسات المالية والمستثمرين: فإن عملية التوريق تشجع المؤسسات المالية على الدخول في عمليات التمويل طويلة الأجل، وبالتالي فإنها تستفيد منها في هذا المجال، وهكذا الأمر بالنسبة للمستثمرين الراغبين فيه، إضافة إلى الاستفادة من سرعة تسيلها من خلال بيعها، وبالتالي توفير السيولة في أي وقت مطلوب، وبذلك تتمكن المؤسسات المالية والمستثمرون من إعادة توظيفها بمنح قروض جديدة أو استثمارات أخرى.¹

د . بالنسبة للأسواق المالية: أن توسيع دائرة التوريق يساعد البورصات العالمية والمحلية على تنشيط حركتها من خلال توسيع الأوراق المالية وتنشيطها عبر الموارد المالية وتنوع الأدوات الاستثمارية المتوافرة للمضاربة فيها أو التعامل فيها، كما يؤدي إلى وجود سوق ثانوية للرهن العقاري التي ترغب في شرائها صناديق التأمينات، والتقاعد والمؤسسات المالية وشركات التأمين التجاري وغيرها.

المطلب الثاني: الفرق بين التصكيك الإسلامي والتوريق التقليدي

إن التصكيك اصطلاحاً مفردة تنطوي على معانٍ متعدّدة بحسب مضمون الاستحقاق الذي أشار إليه المعنى اللغوي ومقتضياته، وقد ترادف أو تداخل استخدامه

أولاً: أوجه الاتفاق بين المصطلحين

وهي قواسم مشتركة يمكن استنباطها بناءً على تحليل مفردات التعاريف والمفاهيم المعروضة للمصطلحين:

- كلا الآليتين تهدف إلى تحويل ما هو غير سائل أصول أو قروض أو الاثنتين معاً إلى أصول نقدية تستخدم لتمويل عمليات جديدة وتوظيفات أخرى.²

- في كلا العمليتين تتمتع القروض و أو نوعيتها ودحة تصنيفها.

- الأصول المراد توريقها بدرجة من الجاذبية بالنسبة للمستثمرين من حيث تؤدي الصكوك كمنتج لآلية التصكيك الإسلامي) نفس وظائف السندات التقليدية (كمنتج لآلية التوريق التقليدي القابلة

¹القرة داغي، علي محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص16

²أنظر كلا من بحسين فتحي عنان، "التوريق المصرفي للديون: الممارسة والإطار القانوني"، دار الكتب القاهرة، 1999، ص35.

للتداول من تعبئة الموارد من السوق وحقن السيولة في المؤسسات والحكومات، وتوفير موارد ودخل مستقر للمستثمرين.

- كلا الآليتين ينتج عنهما ورقة مالية قابلة للتداول فور إصدارها أو بتحقيق شروط معينة.
- تتفق الآليتين في الخطوات والإجراءات العملية، فيبدأ كل منهما من وجود أو اقتناء الأصل محل التوريق أو التصكيك، ثم يأتي إجراء النقل لشركة التوريق (ذات الغرض الخاص، ثم إصدار الأوراق أو الصكوك للاكتتاب فيها، تنوع العائد، ثم التصفية¹.

ثانياً: أوجه الافتراق بين المصطلحين

على الرغم من التماثل الكبير الملحوظ بين الآليتين من حيث الإجراءات، إلا أننا نلاحظ . جوهرية كثيرة بينهما، منها الظاهرة ومنها الباطنة، لعل أكثرها قصداً ودلالة²:

- تركز عملية التصكيك الإسلامي على موجودات حقيقية تكون متوافقة تماماً مع أحكام المعاملات الإسلامية الأساسية، وهذا عكس التوريق التقليدي الذي يقوم غالباً على توريق الديون.
- تخضع عملية تداول الصكوك الإسلامية لعددٍ من الشروط المتعلقة بطبيعة الموجودات التي تمثلها عند التداول فمثلاً إذا كانت أعياناً ومنافع، فإنها تتداول حسب الاتفاق من حيث السعر أو التأجيل وهكذا. يصدر التوريق التقليدي في كل الأنشطة التي لا يمنعها القانون وهي مجالات واسعة، أما الصكوك الإسلامية فلا تصدر إلا في أنشطة تتفق وأحكام الشريعة.
- قد تصدر عدة أوراق مالية وبشرائح مختلفة في التوريق التقليدي، بينما تصدر صكوك الاستثمار بمبالغ متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية الموجودات.

- عادة ما تصدر الصكوك بالاستناد إلى صيغة وحيدة وفق النموذج التقليدي ويغلب عليها صيغة القرض الربوي، بينما تصدر الصكوك الإسلامية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية المعلومة المعروفة.

¹ عالم محمد أحمد، "التوريق: الماهية المزاياء. الإجراءات العناصر التوريق في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في بعض الدول العربية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 08.

² عبد الستار الخويلدي "إخفاقات الشكوك"، مجلة الاقتصاد الإسلامي لبنك دبي الإسلامي، المجلد 32، العدد 277، 2012،

- يحدثا لاكتتاب من المستثمرين في الصكوك الإسلامية بينهم مشاركة ويتم بصورة تراكمية، في حين أن الاكتتاب في السندات التقليدية لا يترتب عليه أي مشاركة بين حملة السندات، بل يكون دائنية متوازية لعدم ارتباط حملتها بالمشروع (وهو الوعاء المشترك الذي تمثله الصكوك)، وقد ينتظم حملة السندات عند الحاجة لدى جهة معينة تمثل حقوق الدائنين على مصدري السندات.

- وفقاً للنموذج التقليدي، يتم رد أصل المبالغ المستثمرة من قبل المورق الأصلي وبالقائمة الأولى، في حين يُعطي المصكك الأصلي في النموذج الإسلامي أولوية "حق خيار الشراء"، والأساس أن يتم الرد بسعر السوق.

ثالثاً: الفرق بين الصكوك الإسلامية والأدوات المالية الأخرى

تعد الصكوك الإسلامية البديل الشرعي لأدوات الاستثمار التقليدي الأسهم والسندات، وهي تتفق معها في بعض الأمور وتختلف عنها في أمور أخرى، والجدول الموالي يوضح الفرق بين الصكوك الإسلامية وأدوات الاستثمار التقليدي (الأسهم والسندات).

الجدول رقم (01): الفرق بين الصكوك الإسلامية وأدوات الاستثمار التقليدي

| العناصر | الصكوك الإسلامية | الأسهم | السندات |
|------------------------------|--------------------------|--------------------------|---------------------------|
| تاريخ التطبيق | 1990 | 1600 | 1600 |
| مصدر العائد | العائد من استثمار الأصول | العائد من استثمار الأصول | سعر الفائدة |
| العلاقة بين المصدر والمستثمر | ملكية حق شائع من الأصول | مديونية | ملكية حصة شائعة من الأصول |
| قابلية التداول | يعتمد على طبيعة الأصول | قابلية التداول | قابلية التداول |
| درجة المخاطرة | تعتمد على صيغة استثمار | مرتفعة | حسب نوع السند |

| | | | |
|--|--|--------|--|
| | | الأصول | |
|--|--|--------|--|

المصدر : فؤاد محمد أحمد محيسن، نحو نموذج تطبيقي إسلامي لتوريق الموجودات، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، الأردن، 2006، ص: 66-67.

المطلب الثالث: أساليب وإجراءات التوريق الإسلامي انواعه

أولاً: الأساليب التوريق الإسلامي

يتم التوريق بأحد الأساليب الآتية:¹

1- استبدال الدين، إذ أن تحقيق عملية التوريق من خلال هذا الأسلوب يسمح باستبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة، غير أنه يقتضي الحصول على موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على إمكانية تحويله كلياً أو جزئياً إلى ورقة مالية.

2- التنازل عن الأصول لمصلحة الدائنين أو المقرضين، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها. ففي عقدي الإيجار والبيع، يتم الاستمرار في دفع الأقساط إلى الممول الأصلي الذي يقوم بدوره إما بتحويلها إلى مشتري الذمم المدينة أو تسديدها ضمن سلسلة من الحوالات متفق عليها عند التعاقد على التوريق، وفي المقابل يقوم باسترداد المبلغ من المؤجرين.

3- المشاركة الجزئية، ويتضمن هذا الأسلوب بيع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلى مصرف متخصص بشراء الذمم وتمويلها، فلا يتحمل بائع الدين بعدها أي مسؤولية إذا عجز المدين عن التسديد، لذا يجب على مشتري الدين التأكد من أهلية المدين وجدارته الائتمانية، ويلاحظ أن هناك طرقاً عديدة لحماية هذا المشتري تتراوح بين حصوله على ضمانات عقارية وحقوق إدارة الدين كوصي عليها.

¹ محيسن، فؤاد محمد، نحو نموذج تطبيقي إسلامي لتوريق الموجودات، رسالة دكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006، ص23

ثانياً: إجراءات التوريق

قامت العديد من المصارف الإسلامية بتوريق موجوداتها بهدف ربط الديون الأصلية بالأوراق المالية مباشرة، وتسبق عملية التوريق القيام بالعديد من المهام التي تحتاج إلى عناية وتخصص، أهمها:¹

1. التقييم الواقعي لقيمة الأصول.
2. قيام البنك أو المؤسسة المالية باستطلاع رأي عملائه المدينين فيما ينوي عمله في شأن توريق ديونهم.
3. في حالة موافقتهم فعلى البنك تنظيم تفاصيل العلاقة الجديدة بين المدينين والدائن الجديد.
4. تحديد السعر الملائم للأوراق المالية المزعم طرحها للاكتتاب.
5. التخطيط لبرامج الترويج للاكتتاب.
6. إعداد الدراسات الخاصة بالتدفقات النقدية.
7. قيام البنك بإدارة واستثمار الأصول وضماناتها أثناء إنجاز أو تنفيذ عمليات التوريق.

وتتلخص طريقة التوريق في الخطوات الآتية:

1- المؤسسات المالية التقليدية

أ- تقوم المؤسسة المالية التقليدية ببيع بعض أصولها المضمونة بسعر مخفض لمؤسسة الغرض من انشائها فقط شراء هذه الأصول التي ترغب المؤسسة في توريقها والتي اصطلح على تسميتها "Special Purpose Vehicle (SPV)" وذلك حتى تخرج هذه الأصول من الذمة المالية للمؤسسة بحيث تبتعد عن مخاطر إفلاس المؤسسة المالية البائعة.

ب- تقوم المؤسسة المالية بنقل الأصول بضماناتها والتي هي عبارة عن مديونية على مدينين للمؤسسة المالية مضمونة برهن أو ملكية لدى المؤسسة المالية إلى المؤسسة ذات الأغراض الخاصة.

¹ عبدالله، علي مال الله، وذنون، إسراء يوسف، المحاسبة عن عمليات التوريق (التسديد) وفق المعايير المحاسبية الإسلامية والدولية ودورها في نشوء الأزمة المالية الأخيرة، المؤتمر العلمي الثالث: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول" التحديات والآفاق المستقبلية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2009، ص15.

ج- تصدر المؤسسة ذات الأغراض الخاصة وتسمى (المصدر) سندات بقيمة تعادل الديون محل التوريق للحصول على السيولة عن طريق بيعها للمستثمرين.

د- السيولة المتحصلة من بيع السندات تستخدمها المؤسسة لسداد قيمة الأصول للمؤسسة المالية.

هـ - تكون الفوائد على هذه السندات متطابقة مع فوائد الديون الأصلية.

2-: المؤسسات المالية الإسلامية:

يرى الباحثان أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تختلف من حيث الخطوات عن ما سبق ذكره في عمليات التوريق التقليدية ولكنها تختلف من حيث طبيعة الأصول التي يمكن توريقها، فما كان من هذه الأصول ناتج عن بيع مثل المرابحة أو الاستصناع فلا يجوز بيعها والتوريق بيع، أما الأصول الناتجة عن عقود الاجارة أو المشاركة أو المضاربة فإنه يجوز توريقها حيث أن التوريق يقع على أصول عينية تمتلكها المؤسسة المالية وليست ديون في الذمة.

ثالثا: أنواع الصكوك الإسلامية

تقسم الصكوك الإسلامية إلى قسمين اثنين يتمثلان في الآتي¹:

4-1- صكوك قابلة للتداول: تقسم إلى ثلاث أنواع هي:

1- صكوك الإجارة: وهي تتعلق بالأعيان والأصول المؤجرة، وتحمل قيما متساوية ويصدرها

مالك العين المؤجرة أو وكيله ومقصود المعاملة هو بيع العين المؤجرة عن طريق الصكوك

ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من ريع تأجيرها، بقدر أنصبة الصكوك

التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر، وهي تنقسم إلى:

أ- صكوك ملكية الموجودات المؤجرة: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة

بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصصه الاكتتاب، وتصبح العين بعد ذلك مملوكة لحملة

الصكوك.

ب- صكوك ملكية المنافع: وهي على قسمين:

¹ - أحمد فاروق، المفيد في عمليا البنوك الإسلامية، مركز البحث والطوير، بدون بلد النشر، 2010، ص: 92.

- ب-1- **صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة:** يصدرها مالك عين مؤجرة بغرض إجازة منافعها وتستوفى أجرتها من الاكتتاب، ومنفعتها مملوكة لحملة الصكوك.
- ب-2- **صكوك ملكية الأعيان الموصوفة في الذمة:** تصدر بغرض إجازة أعيان موصوفة بالذمة، وتستوفى الأجرة من الاكتتاب، وتصبح العين الموصوفة، مملوكة لحملة الصكوك¹.
- 2- **صكوك المشاركة:** هذه صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها وكيل استثماري وتمثل مشاريع أو أنشطة يتم تعيين الوكيل الاستثماري كمضارب يقدم بإدارة الاستثمار نيابة عن حملة الصكوك مقابل الحصول على نسبة من الربح².
- 3- **صكوك المضاربة:** تحمل هذه الصكوك قيمة متساوية يصدرها المتعهد بتقديم التنظيم وإدارة المشروع المقترح بغرض تمويل ذلك المشروع أو مجموعة من المشروعات المفصلة أو المفوض له فيها بالعمل، وبموجبه يكون حاملو الصكوك هم أصحاب رأس مال المشروع، ويبقى المشروع مشاركة بينهم وبين المنظم بنسبة متفق عليها من الربح، ويتحملون الخسائر المتوقعة في رأس المال.
- 4-2- **صكوك غير قابلة للتداول:** وتقسم هي الأخرى إلى ثلاث أنواع وهي:
- 1- **صكوك السلم:** هي صكوك تمثل ملكية شائعة في رأس المال لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ثم تسوق على العملاء، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع.
- 2- **صكوك الاستصناع:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها الصانع أو المتعهد أو وكيل أي منهما كمنتج موصوف في الذمة، ويحصل على قيمة الصكوك ثم يباشر بتصنيع المنتج بحسب المواصفات ويقوم بتسليمها خلال المدة المتفق عليها، ويمكن للمتعهد أن

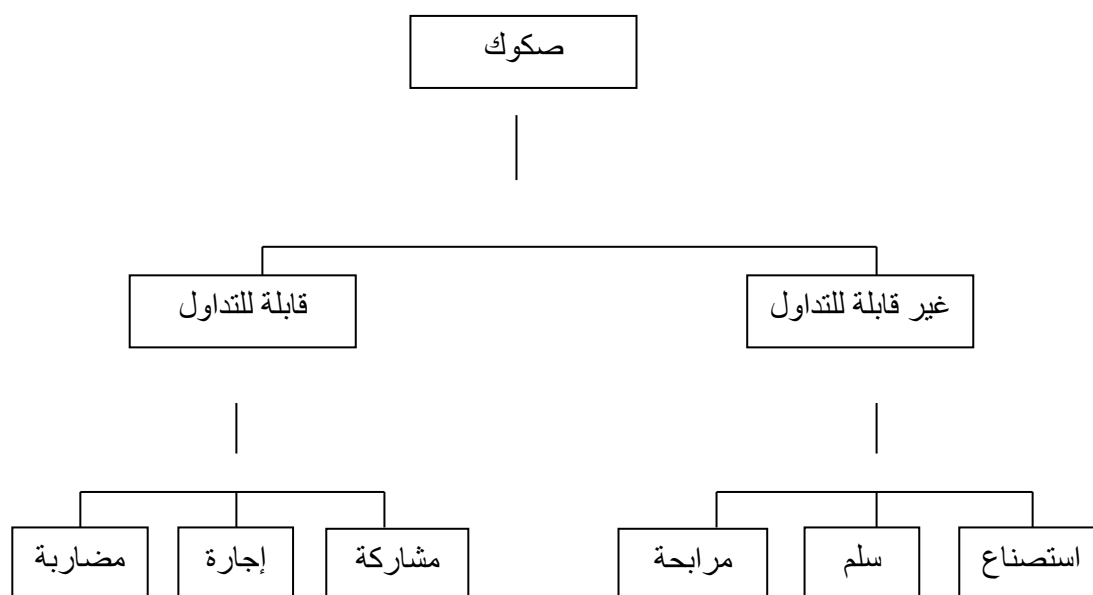
¹ سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) - تجربة ماليزيا - مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد: 10، العراق، 2015، ص: 113

² ربيعة صباغ وهند مهداوي، الصكوك الإسلامية... بين النظرية والتطبيق، الملتقى الدولي الثالث حول: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016، ص: 05.

ينفق مع الصانع على صيغة تمويلية مختلفة مثل الدفع بالأقساط، ويصبح حاملو الصكوك هم ملاك المنتج المستصنع¹.

3- صكوك المرابحة: هذا النوع من الصكوك يحمل قيمة متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة وتصبح السلعة مملوكة لحامل الصكوك.

الشكل رقم (01): أنواع الصكوك الإسلامية



المصدر: سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص: 359.

¹ - عبد الجبار حمد السبهاني، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعيا وإسلاميا، الطبعة: 01، مطبعة حلاوة، الأردن، 2012، ص: 118.

المبحث الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تنويع مصادر تمويل المصارف الإسلامية
 البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر كغيرها من البنوك الإسلامية في الدول الأخرى تقوم بتقديم منتجات مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وسنحاول في هذا المبحث دراسة مدى تطبيق المنتجات المالية في بنكي البركة والسلام الجزائريين والعوائق التي تحول دون تطبيقها، كما نعرض بعض الحلول التي من شأنها تطوير هذه المنتجات مستقبلاً

المطلب الأول: عرض أهم المنتجات المالية المطبقة في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر
 يقوم بنك البركة ومصرف السلام الجزائريين بتقديم منتجات مالية تتسق مع أحكام الشريعة، ومن خلال هذا المطلب سنوضح أهم المنتجات المالية التي يقدمانها هذين البنكين.

أولاً: عرض أهم المنتجات المالية المطبقة في بنك البركة الجزائري

تتمثل أهم المنتجات المالية التي يطبقها بنك البركة الجزائري في ما يلي:

1-المرابحة

تكتسي عملية المرابحة في بنك البركة الجزائري الشكلين التاليين:

-عملية تجارية مباشرة ما بين بائع ومشتري.

-عملية تجارية ثلاثية بين المشتري الأخير مقدم طلب الشراء)، وبائع أول (المورد)، وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء) وهو البنك.

ويسمح هذا النوع من المنتجات بسد الاحتياجات المختلفة للعملاء (مخزونات، مواد، منتجات وسيطة) أو استثماراتهم.

2- الإجارة

التأجير في بنك البركة الجزائري يعتبر تقنية حديثة نسبياً، ويستخدم لتمويل الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة، كما يعتبر من ضمن صيغ التمويل المتوسطة والطويلة الأجل، حيث أنها تتيح للمتعاملين تجديد معداتهم والاستفادة من آخر التطورات التكنولوجية، وعدم تجميد أموالهم على المدى المتوسط والطويل حالة الاقتناء عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق تمويل استثماري،

أما فيما يخص الشركات فإن استفادتها من هذا التمويل يمنحها مزايا جبائية تتمثل في الفرق الايجابي بين مبلغ الإيجار السنوي ومبلغ الاهتلاك.

3- الاستصناع:

يَعْتَبَرُ بنك البركة عقد الاستصناع مثل عقد المقاوله كما هو معرف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري " المقاوله عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"، ويمكن أن يتدخل في صيغة الاستصناع المستخدمة من قبل البنك ثلاثة أطراف إلى جانب صاحب المشروع والمقاول في إطار عقد مزدوج. يساهم هذا النوع من المنتجات في أشغال البناء والتركيب والانتهاه من الأعمال الكبرى، وأيضاً تمويل منشآت الإنتاج والنقل والاستهلاك بناء على طلب المستخدمين و / أو البائعين، بالإضافة إلى كل هذا يوفر حلاً بديلاً يتوافق مع المبادئ الإسلامية لتقنية التسبيقات على الصفقات العمومية بموجب الاستصناع المزدوج.

4- السلم

من بين المنتجات التي يعمل بها بنك البركة الجزائري السلم، حيث أن هذا الأخير يسمح للبنك بتقديم الأموال مباشرة للعميل مقابل شراء السلع ومنحه مهلة لتسليم السلعة المشتراة، كما يعد وسيلة مثلى لتمويل النشاطات الاقتصادية التي لها علاقة بالمجالات التالية الفلاحة الحرف التصدير الاستيراد التعاونيات الشبانية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى قطاع التوزيع. يعتبر أيضاً السلم منتج بديل لتطبيقات الخصم التجاري، كذلك يمكن أن يحل محل التمويلات القصيرة المدى مثل تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف القروض الموسمية والتسبيقات على السلع.

5- المشاركة:

تتم المشاركة في بنك البركة الجزائري في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء، وتتجز حسب الشكلين التاليين:

-المشاركة النهائية تكون من خلال مساهمة البنك بصفة دائمة في تمويل مشروع من خلال استخدام موارده الدائمة (حقوق ملكية، ودائع استثمارية مخصصة وغير مخصصة)، أو يشارك في شركة موجودة من خلال تمويل رفع رأس المال، أو المساهمة في تشكيل رأس مال في شركة جديدة من خلال اكتتاب سندات أو حصص اجتماعية، ويشبه هذا النوع من المشاركات التطبيقات المصرفية التقليدية في الايداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة. - المشاركة المتناقصة: يقوم فيها البنك بتمويل مشروع معين بنية التنازل عن هذا المشروع تدريجيا أو العملية، وطبعاً بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح، وهذا المنتج يشبه المساهمات الطرفية في البنوك التقليدية. المتوسط والطويل، ويمكن أن تكون نوع من مصدر دخل منتظم ومستمر لأنها توفر نسبة أرباح مثيرة لمساهميته ومودعيه، بالإضافة إلى كونها الطريقة الأنسب لتمويل احتياجات دورات إنشاء وتطوير المؤسسات، كما أنها مطلوبة من قبل المطورين لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6-المساومة:

يقوم بنك البركة الجزائري أيضا بتقديم منتج آخر وهو المساومة، ويتم تطبيق هذه الأخيرة في البنك كما يأتي:

-المساومة هي عبارة عن عقد وهي تشبه إلى حد كبير عقد المرابحة، ويقوم البنك بتوظيفها ببيع منقول أو عقار معين للعميل، وذلك بسعر محدد إجمالياً عند إبرام الصفقة. ويتمثل الفرق بين المرابحة والمساومة في كون هذه الأخيرة البنك ليس ملزماً باطلاع العميل بتفاصيل ثمن البيع وخصوصاً ثمن شراء المنقول أو العقار موضوع التمويل، وكذلك مبلغ الهامش المقبوض من البنك.

7 - منتجات أخرى:

يقدم أيضا بنك البركة الجزائري توليفة من المنتجات الغرض منها تقديم يد العون والمساعدة لفئات مختلفة من المجتمع المنتمي إليه وهي:¹

أ- القرض الحسن:

وهذا المنتج موجه لتمويل النشاطات المحلية الصغيرة التي تقوم بها نساء مقيمات بالمنزل ومنظمة في شكل مجموعة متضامنة. ومبلغ التمويل الذي يمنحه البنك في إطار القرض الحسن كحد أقصى 50.000 دينار جزائري، وإذا كان عدد نساء المجموعة يصل إلى 15 امرأة فإن مبلغ التمويل يقدر بـ 750.000 دينار جزائري. من مزايا القرض الممنوح كونه تمويل مجاني بدون هامش ربح بدون عمالات، وأيضا بدون غرامات التأخير، بالإضافة إلى أنه وسيلة فعالة لمحاربة الفقر.

ب- التمويل المصغر عن طريق المشاركة:

ويتمثل هذا التمويل في توجيه قروض صغيرة لفائدة المهنيين والمؤسسات الصغيرة الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات المصرفية لأسباب مختلفة كعدم وجود الضمانات العينية، كما يوجه القرض المصغر للتمويل الاستغلالي أو لتمويل اقتناء عتاد (عتاد متنقل، آلات...).

د- الزكاة

في إطار قيام بنك البركة الجزائري بمسؤوليته الاجتماعية يحرص على تخصيص جزء من أرباحه السنوية للزكاة، بالإضافة إلى تسيير وإدارة صندوق الزكاة لفائدة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

ج- الوقف

أقام بنك البركة الجزائري نوعين من الوقف هما:

¹صفية يخلف، على جبور سايح، دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة الشلف، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 2، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص 73

وقف بمبلغ 10.000.000 دينار جزائري لإنشاء معهد تكوين في التمويل الإسلامي IRFFI -
وقف بمبلغ 100.000.000 دينار جزائري لإنشاء مركز للأبحاث الطبية.

ثانيا : عرض أهم المنتجات المالية المطبقة في مصرف السلام - الجزائر -

تتمثل أهم المنتجات المالية المطبقة في مصرف السلام الجزائر - في ما يلي:

1-المرابحة:

يتم تطبيق هذا النوع من المنتجات في مصرف السلام الجزائر - من خلال ما للواعد بالشراء وتجري خطوات هذه العملية في مصرف السلام كما يلي: - يتقدم العميل إلى مصرف -السلام- الجزائر - ويطلب منه شراء السلعة له، مع وعد بالشراء.

-يقوم المصرف بشراء السلعة من مورد العميل (البائع).

-يتم نقل ملكية الأصل من البائع إلى المصرف.

-يقوم مصرف السلام بتوقيع عقد بيع المرابحة مع العميل بمعنى ينقل الأصل إليه. - الخطوة الأخيرة يقوم العميل بسداد الأقساط المتفق عليها لمصرف السلام.

2-الإجارة

يتم تطبيق الإجارة في مصرف السلام الجزائري بالشكلين التاليين: الإجارة التشغيلية، الإجارة المنتهية بالتملك، وتتمثل مراحل عقد بيع الإجارة بين العميل والمصرف في ما يلي:

-يتقدم المستأجر أي العميل إلى مصرف السلام الجزائر

- من أجل الاستئجار له مع ذكر مواصفات العين المطلوب استئجارها.

-يقوم المصرف بشراء العين من البائع (مالك العين المؤجرة، هذا الأخير يقوم بنقل ملكية الأصل

باسم مصرف السلام الجزائر.¹

3- الاستصناع: يتم تطبيقه في مصرف السلام الجزائر - بالأنواع وللأغراض التالية:

¹صفية يخلف، على جبور سايج، مرجع سبق ذكره، ص74.

-الاستصناع والاستصناع الموازي في المباني: يقوم من خلالها المصرف وبناء على طلب العميل ببناء وتهيئة عقار حسب المواصفات التي يطلبها منه العميل، وقد يكون هنا المصرف صانعا أو مستصنعا.

- الاستصناع والاستصناع الموازي في غير المباني: تكون في تصنيع السلع أو التجهيزات من خلال استصناع موازي.

- الاستصناع مع التوكيل بالبيع هنا يقوم المصرف بشراء السلع من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها، والمصرف يكون مستصنعا والمتعامل صانعا.

4-السلم يعتبر السلم أيضا من المنتجات المالية التي يتم تطبيقها في مصرف السلام - الجزائر -، والتمويل به يعتمد على عقدين هما عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع، تتم خطوات التمويل بهذا المنتج المالي في المصرف كما يلي:

-يقوم المتعامل بتقديم طلب التمويل لمصرف السلام.

-يتم توقيع عقد شراء السلعة سلما بين المتعامل ومصرف السلام، حيث أن المتعامل هو البائع والمشتري هو مصرف السلام.

-يوقع مصرف السلام عقد توكيل للمتعامل في بيع . سلعة السلم بعد قبضها.

-يبيع المتعامل السلعة التي أوكله إياها المصرف إلى المشتري النهائي.

- وأخيرا يتم دفع المتعامل لثمن السلعة للمصرف سواء دفعة واحدة أو بالتقسيط¹.

5-المشاركة: تنفذ المشاركة كمنتج مالي إسلامي في مصرف السلام - الجزائر - من خلال شركة العقد وشركة الملك، وقد تكون مشاركة دائمة أو مشاركة متناقصة، والفرق بين شركة الملك وشركة العقد لدى المصرف هو أن شركة العقد تتم بين المصرف والمتعامل وتعتمد على مساهمة كل منهما في رأس مال أو مشروع والربح يتم اقتسامه بينهما، أما شركة الملك فتتم بين المصرف والمتعامل من خلال التشارك معا في شراء أو تملك عقار، على أن يكون لكل منهما حصة

¹صفية يخلف، على جبور سايج، مرجع سبق ذكره، ص74

مشاعة في ملكية هذا العقار، وعلى أساسه يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل (إجارة منتهية بالتملك)¹.

6- المضاربة

المضاربة أيضا من العقود المطبقة في مصرف السلام يتم هذا العقد بالخطوات التالية:

- عميل مصرف السلام (المضارب) يقوم بالاستثمار في مشروع شرعي.
- يتقدم هذا العميل إلى المصرف من أجل الحصول على التمويل اللازم .
- يتم عقد الاتفاق بينهما بشأن توزيع الربح.
- لما يحقق المشروع أرباح، يتحصل العميل على عوائد المشروع، والمصرف على نصيبه من الربح بحسب الاتفاق.

7- البيع بالتقسيط للسيارات

يقوم المصرف من خلال هذا النوع من المنتجات ببيع السيارات التي تتوفر لديه ويملكها بالتقسيط للمتعاملين يشترط تملك المصرف للسيارات)، حيث يعرض المصرف على المتعاملين شراء السيارات المتوفرة لديه ضمن مخزون السيارات التي اشتراها وقبضها القبض الناقل للضمان (لا يكون الشراء إلا إذا كانت متوفرة ضمن مخزونه

8- البيع الآجل:

يتم تطبيق هذا النوع من المنتجات في مصرف السلام من خلال شراء هذا الأخير سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على المواصفات المطلوبة من العميل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالآجل.

¹ صافية يخلف، على جبور سايج، مرجع سبق ذكره، ص75.

المطلب الثاني: مناهج استخدام الهندسة المالية لتطوير المنتجات المالية الإسلامية

تتبع الهندسة المالية الإسلامية عدة مناهج لتطوير منتجاتها المالية التي تختلف حسب طريقة استخدامها من طرف المصارف الإسلامية، وتتمثل هذه المناهج كما يلي:

اولاً: منهج المحاكاة:

تقدم الهندسة المالية التقليدية عدة منتجات وهي على الأغلب ذات طابع ربوي، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن جميع المنتجات المطروحة من قبل هذه الصناعة غير مناسبة للتمويل الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن إن وجدها أخذ بها، إلا أنه يجب التنويه على وجوب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية، حيث يقوم منهج المحاكاة على تقليد المنتجات المالية التقليدية، حيث يتم تحديد النتيجة المطلوبة من منتج الهندسة المالية الإسلامية مسبقاً، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي، حيث تثير هذه المنتجات الكثير من الجدل بخصوص الحكم الشرعي لها¹.

إذا كان من أبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إلا أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسط السلع، فإن سلبياتها كثيرة منها :

- أن تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة تحتها ولا قيمة اقتصادية من ورائها، وهذا ما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية ويجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة، بل وتصبح تلك الضوابط عبئاً وعائقاً أمام المؤسسات المالية، إذ هي لا تحقق أي قيمة مضافة، بل مجرد تكلفة إضافية، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تحمل المؤسسات المالية هذه التكلفة

¹ أحمد مداني، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية"، عين الدفلى الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5، 6 ماي 2009، ص 16. وم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات جامعة فرحات عباس سطيف 2017/2018، ص 16.

على العميل، لتكون المنتجات المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها.

- حيث أن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشاكلها، فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الهندسة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأزمات التي تعاني منها الهندسة المالية التقليدية.¹

ثانياً: منهج الأصالة والابتكار

المنهج الثاني لتطوير المنتجات المالية الإسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، بشرط أن تكون متوافقة ومبادئ الشريعة الإسلامية، هذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء، والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لهندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية.

إن العمل على تصميم منتجات مالية مناسبة لاحتياجات العملاء يتطلب ما يلي:²

- دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التي تضمن الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية.

- وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية.-

- المحافظة على أصالة الصناعة المالية الإسلامية، والسماح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية، ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية.

- يؤدي هذا المنهج إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته التطورات الحاصلة في العلوم المالية.

¹ حسام بن فريجة، معاشو داني الكبير ، استخدام منهج المحاكاة في الهندسة المالية الإسلامية "، مجلة نور للدراسات الاقتصادية الجزائرية، المجلد 4، العدد 7 ديسمبر 2018، ص26

² عائشة بنو جعفر، الهندسة المالية الإسلامية كأداة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، دس، ص 126

ثالثا منهج التحوير:

المقصود بالتحوير هو البدء من منتج مقبول شرعا ثم تحوير بعض عناصره أو أجزاءه محاولة للوصول لمنتج جديد، مثال ذلك لو اشترط في عقد المضاربة أن يكون تسليم المال بعد بدء العمل بدلا من أن يكون عند التعاقد، كما يمكن تطبيق هذه الإستراتيجية في اشتقاق منتج جديد من منتجين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك الاستصناع، فهو عقد يمكن اعتباره مشتقا من عقدين: الإجارة والسلم، ولكنه يمتلك سماته التي ينفرد بها عن كل منهما. ويمكن تطبيق هاتين الصيغتين من خلال تحوير منتج تم دمج مع آخر، وبهذه الطريقة يمكن توليد ما لا حصر له من المنتجات وبطبيعة الحال لن تكون كل هذه المنتجات مقبولة شرعا، لكن نظرا لأن نقطة البداية هي منتجات مقبولة، ونظرا إلى أن الأصل الحل، فستكون نسبة كبيرة منها حرة القبول.

المطلب الثالث: آفاق تبني المنتجات المالية الإسلامية (المزايا والتحديات)

تساهم المنتجات التمويلية الإسلامية في تنمية الإقتصاد الجزائري من خلال تمويل مختلف قطاعات الإقتصاد بالصيغ المعتمدة لها، خاصة وأن الجزائر تبذل جهودا كبيرة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية، كم أن أهمية صيغ التمويل المصرفي تكمن في الإضافة التي يقدمها القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللاقتصاد الوطني بشكل عام، وأيضا تواجه تحديات كبيرة، ومن جملة المزايا التي تقدمها مايلي¹:

أولا: مزايا المنتجات المالية الإسلامية في القطاع الفلاحي

إن القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري يكتسي أهمية كبيرة ضمن الإقتصاد الوطني وذلك راجع إلى أهمية وحيوية هذا القطاع، ويتجلى ذلك من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتكوين الدخل الوطني، لهذا فإن الاهتمام بهذا القطاع وتطويره يؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية على الإقتصاد الوطني وتظهر إيجابية ومساهمة صيغ التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي فيما يلي:

¹ - ليوسفات على وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر الحقيقة، أدرار، العدد الحادي عشر، جوان 2012، شعبان 1433 ، ص 136

1- مزايا تمويل القطاع الفلاحي بصيغة المزارعة يضمن البنك للفلاح الجزائري البسيط الذي يملك الأرض والاستعداد للعمل وينقصه التمويل غالبا بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور وبعد الحصاد وعملية التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين من الربح الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي أرباح من خلال هذه التقنية التمويلية يمكننا أن نضمن تمويل مناسب للقطاع الفلاحي ومناصب شغل تتميز بالاستقرار مما يؤدي إلى تطور النشاط الزراعي بتوجيه الأيدي العاملة إليه، كما ساهم في زيادة الدخل القومي والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة والقضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية التي تهتم بالقطاع الفلاحي.

2- مزايا تمويل القطاع الفلاحي بصيغة المساقاة إن شركة المساقاة كشركة المزارعة تلتقي فيها القوى المالية المعطلة. مع القوى البشرية العاطلة في حركة تفاعلية من أجل تنمية الثروة الزراعية في مجال التشجير وهي تسهم إسهاما كبيرا في عملية التنمية الإقتصادية وتحريك الأموال وعدم تجميدها في صورة أشجار في حقيقتها ثمرة وفي الواقع ليست ثمرة يعجز أصحابها من الاستفادة منها.

يقوم البنك بهذه الصيغة بتوفير آلات الري وملحقاته ويقوم بترتيبها في المزرعة، كما يوفر لأصحاب الأشجار الذين يحتاجون إلى من يقوم بعملية السقي لهذه الأشجار التي عادة ما تكون بعيدة عن الماء فتقوم البنوك الإسلامية بتوفير الماء الكافي عن طريق نقله واستخراجه من باطن الأرض مع الإتفاق مع صاحب الأشجار على اقتسام ثمار هذه الأشجار بنسبة يتم الإتفاق عليها بينهما.

يساهم التمويل بهذه الصيغة بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الخام وتخفيض معدلات البطالة التي عرفت ارتفاعا في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية من خلال توفير مناصب شغل جديدة ومحاولة تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي وتوفير الثمر ومختلف الخضر والفواكه خاصة ذات الجودة العالية للقيام بتصديرها إلى الخارج وبالتالي التقليل من استيرادها وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري.

3-مزايا تمويل القطاع الفلاحي بصيغة السلم يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بتطبيق هذه الصيغة في تمويلها للفقراء الذين يمارسون خاصة النشاط الزراعي والذين يكونوا في حاجة إلى الأموال قبل نضوج منتوجاتهم، من خلال توفير التمويل لشراء المواد الأولية التي تحتاجها المؤسسات وذلك بقيام البنك الإسلامي بشراء جزء من المنتج النهائي سلماً بتعجيل الثمن وتأخر تسلم المنتج، ويحقق هذا الأسلوب التمويلي عائد للبنك الإسلامي من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسلعة المسلم فيها.¹

4-مزايا المنتجات التمويلية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن استخدام صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يلعب دوراً إقتصادياً هاماً فهي تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات ومن ثم المساهمة في تنمية الإقتصاد وذلك من خلال:²

4-1تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات فلا يشترط في عدد من هذه الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يتوافر في عدد آخر توافر المنتج في الحال فإذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطية فإن عدم توافر قيمة تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات على شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط، أيضاً يمكن إتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدماً على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقاً للشروط المتفق عليها، وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على مع منتجات هذه المشروعات ولا يقف عدم توافر الثمن أو المنتج عائقاً يحول دون إتمام عقد الصفقات . هذه المشروعات، ولا شك أن تشجيع الطلب يؤدي إلى إستغلال الموارد ورفع مستوى النشاط

¹عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ص184

²رحيم حسين وميلود زكري، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من وجهة نظر رقابية، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات الشلف يومي 25-26، نوفمبر 2008، ص04.

الإقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالي تنشيط الطلب على منتجات هذه المشروعات وإحداث الرواج الإقتصادي¹.

4-2 توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات توفر هذه الصيغ تمويل التكاليف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ففي المراجعة يقوم المصرف بتمويل هذه المؤسسات عن طريق توفير إحتياجات النشاط إما من الأصول الثابتة (تمويل رأسمالي) أو من مستلزمات الإنتاج والتشغيل مثل مواد الخام (تمويل رأس المال العامل)، كما تلعب المراجعة دورا حيويا في تطوير النشاط الإستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنشيط حركة التصدير والإستيراد، حيث يمكن إستخدامها كصيغة لتوفير إحتياجاتها وتصريف منتجاتها وبذلك تحقق درجة أعلى من الترابط بين قطاعات الإقتصاد الوطني وهي أيضا من الصيغ المفضلة لتمويل السلع الرأسمالية للحرفيين وصغار المنتجين والصناع الجدد الذين تنقصهم الخبرة الكافية والملاءة المالية التي تسمح بتمويلهم وفق صيغة المشاركة كما تعتبر من أكثر السياسات التمويلية سهولة من حيث إجراءاتها التنفيذية وعدم حاجتها إلى إجراء الدراسات والأبحاث وسهولة حساب التدفقات النقدية المتولدة عنها، وفي التأجير يتم توفير معدات المشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العام، أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس مال ثابت أو عامل لذا فإن تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع فرص العمل².

ثانيا: التحديات التي تواجهها

بالرغم من النجاحات التي تحققتها الصيرفة الإسلامية والإنتشار الواسع لها في كل من الدول الإسلامية ومنها الجزائر وكذا دول العالم الأخرى إلا أن هذه المصارف الإسلامية وبكل ما تتميز به عن نظيرتها التقليدية تعترض طريقها مجموعة من التحديات والعواقب تحول ونجاح مجموعة الآليات والمنتجات التي تقدمها في تحقيق ما تطمح إليه.

¹ حميد عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، مارس 2010 / ربيع الأول 1431ء، العدد 8، ص 15

² نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2012 م، ص 55.

1- **عدم توفير الغطاء القانوني** من أهم العقبات التي تعترض تقدم المصارف الإسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها من قبل الحكومات في الدول الإسلامية كالجزائر والمشكلة أن القوانين التي تحكم أنشطة المصارف الإسلامية وخاصة التي تنظم علاقتها بالبنك المركزي مثل معدل الإحتياطات والسيولة النقدية وقيود التمويل قد وضعت على نمط القوانين الغربية والتي لا تلائم طبيعة الاستثمار الإسلامي، ويتم التغلب على هذه المشكلة من خلال منح المصارف الإسلامية لتراخيص العمل من قبل الحكومة ودعمها بسن القوانين الإيجابية التي تلائم طبيعتها المصرفية.

2- **الافتقار إلى الكفاءات والكوادر المؤهلة** يتطلب العمل المصرفي تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة تكون على إلمام بطبيعتها المصرفية على إلمام بطبيعتها المصرفية على اعتبار أنها تختلف عن المصارف التقليدية، كما أن كل العاملين بالبنوك الإسلامية في الجزائر قد أتى بهم من البنوك التقليدية فهم عديمي الخبرة بطبيعة العمل في هذه المصارف، ويتم علاج هذه المشكلة من خلا تنظيم الدورات المتخصصة وورش العمل بالتعاون مع الهيئات الدولية مثل المجلس العام للبنوك الإسلامية ومعهد التدريب بالبنك الإسلامي للتنمية.

3- **قلة الأدوات والأساليب المصرفية** رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية في هذه المرحلة إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الأدوات والتحديات الذي يواجه المصارف الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية وإعمار الأرض والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسييل الودائع مع قلة المخاطر وأن نقص الأدوات الملائمة ترتب عليه مشكلتين كبيرتين :¹

-**الأولى:** الإحتفاظ بجزء كبير من الودائع في حالة سيولة لمواجهة رغبات السحب المفاجئة مضحية في ذلك بالعائدات نظير كسب ثقة عملائها.

¹ أرعد محمد نجم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع والتحديات مجلة القادسية

للعولم الإدارية والإقتصادية، المجلد، 12، العدد، 2، 2010، ص ص 144 145

الثانية: الإتجاه إلى المنتجات قليلة المخاطر وقصيرة الأجل مثل المرابحة مما أبعدها ذلك عن رسالتها ونهجها التتموي وللتغلب على هذه المشكلة على المصارف وابتكار منتجات استثمارية طويلة الأجل.

4-ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية: تواجه المصارف الإسلامية تحدي كبير يتمثل في ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية ومما ينتج عنه تضارب الفتاوى الفقهية في معاملاتها فمثلا بعض المصارف تجيز أعمال التورق والبعض الآخر لا يجيز العمل به لذا على المصارف الإسلامية إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهد الجماعي من خلال الندوات التي تضم متخصصين مصرفيين وشرعيين والتنسيق فيما بينها وتوحيد الفتاوى حتى لا تضعف تواجدها وبروزها في العمل المصرفي العالمي في أوساط الصناعة المصرفية التي بدأت تأخذ وتيرة سريعة وعالية في النمو في السنوات الأخير.

خلاصة الفصل الثاني:

تحدثنا في هذا الفصل عن الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها، حيث استخلصنا أن للهندسة المالية الإسلامية مجالات عدة تمثلت في ابتكار أدوات وعمليات مالية جديدة وإيجاد حلول لمشاكل تمويلية على أن يكون متوافقا مع أحكام الشرع الإسلامي، بمعنى أن على هذه الابتكارات أن يجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. لقد جاءت الهندسة المالية الإسلامية كبديل شرعي لنظيرتها التقليدية، قد قامت الهندسة المالية الإسلامية بإيجاد منتجات عملت على تطوير العمليات المالية والمصرفية للمصارف الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى إقبال الكبير من المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في مثل هذه المعاملات، قد تميزت الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من المنتجات المالية قسمت إلى قسمين، منتجات مالية مستحدثة والتصكيك الإسلامي، فالمنتجات المالية المستحدثة تمثلت في منتجات تمويلية التورق المصرفي، الإجارة الموصوفة في الذمة وشهادات الإيداع القابلة للتداول منتجات مشتقة الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط، المستقبلات في إطار عقد الاستصناع، العقود الآجلة في إطار عقد السلم (ومنتجات مركبة (بيع المرابحة للأمر بالشراء المغارسة المشتركة المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة ، الإجارة المنتهية بالتمليك) أما التصكيك الإسلامي فيعتبر من الأدوات أو المنتجات المالية الإسلامية الأكثر انتشارا واستعمالا في المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث

" دراسة حالة بنك البركة "



FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

تمهيد

تم التطرق في الفصل الأول فيه توضيح ماهية المصارف الإسلامية، خصائصه و أهدافه ، طرق تمويله أما الفصل الثاني تم التطرق الى الهندسة المالية من خلال بيان ماهيتها، خصائصها ، أهميتها، و أشكالها، بالإضافة إلى اطار مفاهيمي حول الصكوك الإسلامية وصولاً إلى أنواعها وأهميتها ، وكذلك افاق المنتجات الإسلامية في البنوك العاملة في الجزائر والتي من بينها هي بنك البركة ، حيث ان استخدام صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يلعب دوراً إقتصادياً هاماً فهي تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات ومن ثم المساهمة في تنمية الإقتصاد ومن أجل ربط الفصلين السابقين - الدراسة النظرية - مع الفصل الثالث - الدراسة التطبيقية- تم إختيار بنك البركة الجزائري - فرع وكالة عين مليلة بإعتباره فرع حديث النشأة لإسقاط عليه ما أستخلص في الجانب النظري والتعرف على افاق تبني المنتجات المالية الإسلامية على المؤسسات على مستوى بنك البركة فرع عين مليلة لمعرفة مدى استخدام صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي في تمويلاتها ومن بينها الصكوك الإسلامية (الترويق الإسلامي)

المبحث الأول: أساسيات حول بنك البركة - فرع وكالة عين مليلة -

تمت الدراسة ببنك البركة - فرع وكالة عين مليلة و من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على هذا البنك من خلال نشأته و تعريفه، وعرض مبادئه التي يلتزم بها في مزاوله أنشطته المختلفة بالإضافة إلى سرد وظائف الوكالة و أهدافها و كذا أهم مصالح أقسامها.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة و مبادئها و هيكلها التنظيمي .**1- نشأة بنك البركة الجزائري.**

لقد تم تأسيس بنك البركة بعد 06 ديسمبر 1990 بعد أشهر من صدور قانون النقد و القرض، وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية و يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الجانب السعودي شركة دلة البركة القابضة الدولية بجدة، وقد تم توزيع حصص رأس المال بشكل يعطي للجانب الجزائري 51% بينما تعود ملكية 49% من رأس المال للجانب السعودي في البداية، وقد تم تغيير الحصص بعد زيادة رأس مال البنك، حيث أصبح يعطي للجانب الجزائري 56% و 44% للجانب السعودي

و بنك البركة هو عبارة عن بنك تجاري تخضع نشاطاته إلى قواعد الشريعة الإسلامية، و تطور البنك الذي يوجد مقره المركزي بالجزائر العاصمة تطورا ملحوظا في مجال التمويل غير الربوي، وبقي بنفس التسمية إلى يومنا هذا، و لكنه لا يوجد في كل ولايات ودوائر القطر الجزائري بل في القليل منها فقط، منها وكالة عين مليلة.

2- معلومات عن بنك البركة.

أ- ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية و التي تتكون من 10 بنوك، وبنك تحت التأسيس و مكتب تمثيلي بإندونيسيا، وهي بذلك موزعة على 12 بلدا، حيث يبلغ رأسمالها 1.5 بليون دولار أمريكي، تقدم خدماتها لعملائها عن أكثر من 240 فرعا.

ب- يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، بحي بوتليجة هويدف، فيلا رقم 01 و 03 الجهة الجنوبية بن عكنون، الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له.

ج- بلغ رأسمال البنك عند الإنشاء 500 مليون دج، مقسمة بالتساوي على 500000 سهم، أي ما يعادل 1(0)0(0) دج للسهم الواحد، يشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بنك عمومي جزائري) و مجموعة دلة البركة القابضة الدولية.

د- بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص). أنشأ في 20 مايو 1991، برأس مال إجتماعي قدره 500000000 دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991

د- المساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و شركة دلة البركة (السعودية). مسير بموجب أحكام القانون رقم 10/190 لمؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، وهو مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل و الإستثمار، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية . |

و - بلغ عدد موظفيه 908 موظف، من بينهم 345 على مستوى الهياكل المركزية و 563 على مستوى شبكة الإستغلال وذلك إلى غاية نهاية سنة 2013.

ز- يعد بنك البركة الجزائري البنك الوحيد من بين البنوك العاملة في الجزائر، الذي يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية إلى غاية 2015 مع إمكانية ظهور بنوك أخرى تقدم خدمات بنكية إسلامية.

3- التعريف بالوكالة محل الدراسة.

يعود فتح وكالة عين مليلة وهي دائرة تابعة لولاية أم البواقي حديثا إلى جويلية 2015، وكالة 410، حيث يقع مقرها بقرب حي 750 مسكن، وبالرغم من حداثة هذه الوكالة إلا أنها تحاول قدر المستطاع تقديم الخدمات المصرفية اللازمة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

4 - مبادئ التمويل بينك البركة.

يمكن سرد هذه المبادئ في النقاط التالية:

- يجب أن تكون جميع التمويلات الممنوحة من قبل البنك مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- يجب أن يكون تدخل البنك مطابق للأعراف المصرفية الرامية إلى توظيف و إستغلال الموارد الممنوحة له من قبل زبائنه من جهة، ومن جهة أخرى الإحتراز و الحيطه من المخاطر و

خاصة تلك المتعلقة بعدم توظيف الأموال و عدم تسديدها. وعلى هذا الأساس يجب على البنك التأكد من أن تكون العمليات الممولة ذات مردودية و تذر تسديدها بنفسها. لا يجب تقديم التمويلات حسب الشروط المحددة من طرف السلطات النقدية الواردة أساسا ضمن القواعد الإحترازية.

-يجب أن تخضع كل طلبات التمويل المقدمة من العملاء إلى دراسة المخاطر، حتى ولو كانت مغطاة جزئيا أو كليا بضمانات مالية (دراسة وجيزة في هذه الحالة). من أجل تفادي الطلبات المتكررة،

-يجب دعوة العميل لتحديد مجمل إحتياجاته المتعلقة بعملية الإستغلال أو الإستثمار.

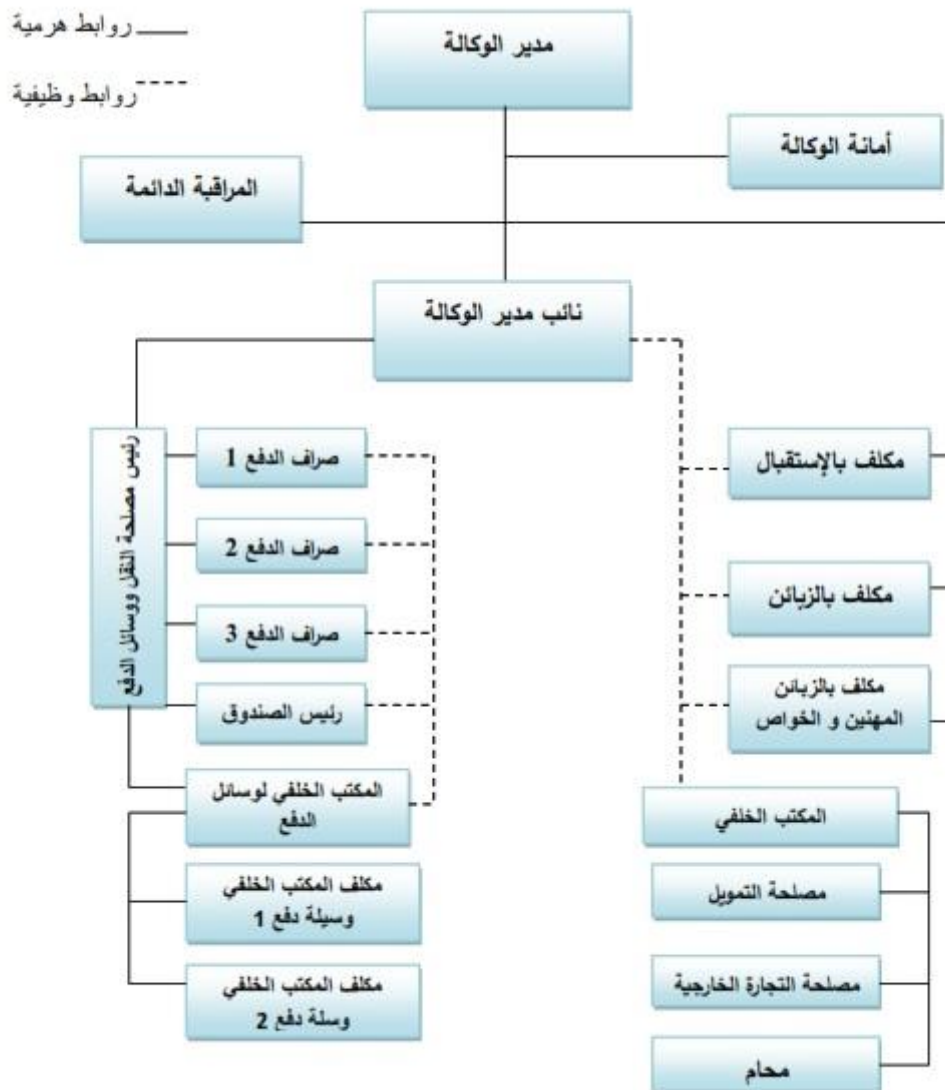
و أهم معيار يجب الإعتماد عليه في إتخاذ القرار هو المهنية.

5- الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة عين مليلة

الهيكل التنظيمي لبنك البركة فرع وكالة عين مليلة " يأخذ الشكل العام الذي تأخذه أي

مؤسسة ذات اسهم

الشكل رقم 02: هيكل التنظيمي لبنك البركة عين ميليلة



المصدر: بنك البركة عين ميليلة

المطلب الثاني: وظائف الوكالة و أهدافها

يتمتع بنك البركة - فرع وكالة عين مليلة- بمجموعة من الوظائف و الأهداف.

1- وظائف الوكالة.

طبعاً وظائفها لا تخرج عن الإطار القانوني و التشريعي المعمول به في الجزائر، ووفق فلسفتها و برامجها المسطرة، نذكر منها :

• فتح الحسابات للأشخاص الطبيعيين و المعنويين (حسابات البنك، حسابات تجارية). تحصيل الودائع بمختلف أنواعها.

• منح القروض بمختلف أشكالها (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).

2- أهدافها.

إن أهداف بنك البركة هي نفسها تقريبا أهداف البنوك التجارية المماثلة لها، لكن في إطار شرعي إسلامي و أهمها ما يلي:

- تحقيق الربح بالإعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية
- تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع و التي تشكل أكبر حصة من موارد البنك.
- جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن و تقديم أرقى الخدمات لهم للمحافظة عليهم و كسب المزيد .
- تلبية جميع إحتياجات الزبائن و العملاء و العمل من أجل تحقيق الربح و المساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية الوطنية
- مواكبة الإصلاحات النقدية و البنكية الحاصلة، و إرسال بعض الإطارات للتكوين المتخصص للرفع من قدراتهم و كفاءاتهم¹.

¹ معلومات مقدمة من طرف البنك.

المطلب الثالث: مهام أهم مصالح الوكالة.

1-المدير: هو المسير الأول للوكالة و المسئول الرئيسي عن نتائجها أمام مجلس الإدارة ومن مهامه

- تنشيط و ربط و متابعة و مراقبة كل نشاطات الوكالة.
- المعرفة الجيدة للمحيط الإقتصادي للوكالة و العمل على التكيف معه.
- العمل على رفع حصة الوكالة في السوق.
- السهر على تطبيق القواعد الداخلية للوكالة وفقا لقانونها الخاص-
- السهر على جودة الخدمات المقدمة مع الدقة في المواعيد و إحترام آجال تطبيق العمليات.
- التوقيع على مختلف الوثائق.
- عقد و رئاسة اللقاءات الرسمية و العادية لمجلس إدارة الوكالة ومع مختلف الزبائن.
- إتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له.

2- نائب المدير: هو المدير المساعد و المسئول الثاني بعد المدير و بعوضه عند غيابه ومن مهامه:

- النيابة عن المدير في بعض مهامه أو عند غيابه.
- الإشراف على عمليات التكوين للموظفين.
- ضمان السير الحسن لمختلف العمليات بين المصالح و الأقسام الخاضعة لسلطته.

3- رئيس الصندوق: يقوم بمعالجة العمليات الخاصة بالدينار أو العملة الصعبة ومن مهامه

- فتح مختلف الحسابات
- إستقبال الزبائن.

- معالجة العمليات المتعلقة بالإدارات و توظيف الأموال -
- تحصيل الشيكات في نفس المكان و خارج المكان.
- المبادلات اليدوية دفع، تسليم التي يقوم بها المصرفيين
- 4- مصلحة التجارة الخارجية:**و يتمثل مهامها في :

- تأمين عمليات الإستيراد و التصدير، و القيام بالتصفية، فتح و إرسال و تحقيق الإعتمادات المستندية .

تسيير العقود، و تأمين الضمانات.

5- مصلحة التمويل : وهي من أهم المصالح في البنك و من مهامها ما يلي:

- إنشاء ملف القرض.

- دراسة القرض من جميع النواحي مع تحديد مختلف الأخطار التي يمكن أن تحيط به.

- منح القروض

بمختلف أنواعها .

- متابعة إستغلال القروض.

المبحث الثاني: مصادر تمويل بنك البركة لتمويل المؤسسات

يلعب بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية دورا مهما في تمويل المؤسسات و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مصادر أموال بنك البركة.

يرتبط تطور أنشطة البنك بتعبئة موارد تمويل عملياته، ولذلك يسعى بنك البركة وبصفة

مميزة إلى توفير الموارد المالية والتي تمثل فيمايلي:

أولا: رأسمال البنك : وهو رأس المال الخاص الذي بدأ به البنك نشاطه وكان يقدر في البداية

500 مليون دج واصبح اليوم يقدر ب 2.5 مليار دج سنة 2006 ورفع رأس المال كان بناءا

على نظام 1/04(*) المؤرخ في 2004/03/04 والتي تقضي تحديد الحد الأدنى لرأس مال

البنوك ب 2.5 مليار دج و 500 مليون دج للمؤسسات المالية بعد ما كان 500 مليون دج

للبنوك و 10 ملايين دج للمؤسسات المالية

(*) هذا النظام يزيد من تحكم السلطات النقدية والسياسية في النظام المصرفي والمالي بحيث إن كل مؤسسة مالية او مصرفية لا تستجيب لهذه الشروط ينزع منها الاعتماد ابتداء من سنتين من صدوره هذا القانون 2006/12/31.

ثانيا: الإيداعات تحت الطلب : وتتمثل في الودائع التي يضعها الزبائن(**) لدى البنك من خلال فتح الحسابات الجارية، والتي لا تعطي أي عائد لأصحابها، حيث بإمكانهم سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق، فمهمة البنك هي المحافظة على أموال المودعين، ويأخذ مقابل ذلك عمولة بسيطة تغطي بها تكاليف إصدار دفاتر الشيكات.

ثالثا: حسابات الادخار.

وهي حسابات خاصة تفتح لكل شخص وتحقق هذه الحسابات أرباحا ناتجة عن العمليات التمويلية التي يقوم بها البنك ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون حساب التوفير(***) مدينا، ويصل المبلغ المخصص لفتح دفتر ادخاري 2000 دج أو ما يعادلها بالعملة الصعبة، ويتحول الحساب إلى حساب إيداع تحت الطلب بمجرد تقلص هذا المتوسط، ويستثمر بنك البركة الجزائري هذه الحسابات في مشاريع قصيرة، ولا يحق له المشاركة في الأرباح الناتجة عن الإستثمار.

رابعا: حسابات الاستثمار: ويوجد نوعان من هذا الحساب:

1- حساب الإيداع الاستثماري المخصص: هذه الحسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع خاصة يختارونها حسب طلبهم وتتحصل هذه الحسابات على أرباح حسب ما يتفق عليها مسبقا ويتحمل الخسائر دون حدوثها.

حسابات الإيداع الإستثماري غير المخصصة: يفوض المودعون لأموالهم في هذه الحسابات على الأرباح حسب المبلغ المودع ومدة إيداعه، وفي حالة الخسارة لا يستطيع البنك توزيع الأرباح، لكن في هذا النوع لا يحق لأصحاب هذه الحسابات أن يختاروا المشاريع التي يستثمرون فيها أموالهم فالبنك الحرية في انتقاء المشاريع، وحدد المبلغ الأدنى الذي يودع في هذا النوع من الحساب ب 10.000 دج.

(**)الزبائن هم كل شخص طبيعي أو معنوي فتح حسابات الإيداع تحت الطلب، كما يمكن للبنك أن يسلمهم دفتر الصكوك الاستعمال العادي بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية
(***)يقدم البنك لكل صاحب حساب توفير دفتر يسجل فيه كل عمليات السحب والإيداع

المطلب الثاني : واقع الأنشطة التمويلية لبنك البركة (فرع وكالة عين مليلة).

ضمن عقود المشاركات توجد مجموعة من العقود المالية الإسلامية التي يمكن أن تمارس في العمل البنكي الإسلامي، وفي هذا المجال وبطبيعة بنك البركة فرع وكالة عين مليلة يعتمد مجموعة منها كان و لابد الإشارة إليها ببيان تعريفها و شروط مطابقتها مع الشريعة الإسلامية، و كذا خطوات التطبيق العملي الخاصة بها.

أولاً: صيغ التمويل القائمة على المشاركة**1-صيغة التمويل بالمشاركة.**

يمارس "بنك البركة " فرع وكالة عين مليلة صيغة التمويل بالمشاركة من خلال إتباع الخطوات التالية:

- يقدم العميل ملف التمويل يتضمن الوثائق اللازمة، بالإضافة إلى دراسة مفصلة للمشروع أو العملية المقترحة على البنك.

- بعد دراسة الملف من ناحية المخاطر، مهنية العميل، الضمانات المقترحة، مطابقة و نظامية العملية، و بعد موافقة الجهات المختصة، يفتح البنك التمويل للمدة الخاصة بالعملية، حيث يمثل مبلغ التمويل حصة البنك في رأس مال المشروع.

- يجب أن توضع كل العمليات المتعلقة بعقد المشاركة لدي شبابيك البنك بالإضافة إلى العمليات التي تجري على حصة المشارك، كما يقوم البنك بتسديد كافة التقاقات المسجلة في إطار عملية وضع المشروع أو العملية الممولة في حدود التمويل المفتوح، حيث تتم التسديدات مباشرة لصالح مورد الخدمات و المستفيدين الآخرين، إلا في بعض النفقات مثل تسديد مصاريف المستخدمين، التنقلات و المصاريف الأخرى، حيث تكون الشديداً مشروطة بتقديم طلب تسديد موقع من طرف المشارك مع الوثائق المبررة اللازمة لكل فئة من النفقات (فواتير، وضعية الرواتب، وثائق جبائية، شبه جبائية أو جمركية).

- توضع إيرادات البيع في حساب تسديد المشاركة، هذا الأخير يسير كحساب جاري غير مؤهل للأرباح.

- في حالة مشاركة متناقصة يمكن للطرفين الإتفاق بتخصيص جزء من الإيرادات الناتجة عن المشاركة الإهلاك رأس مال البنك، حيث تعود ملكية المشروع للعميل عند التسديد الكلي لحصة

البنك و الأرباح العائدة له، حيث يمكن أن تتم عملية تحويل الملكية بعدة طرق، بيع الأسهم أو الحصص الإجتماعية، تسديد رأس المال المستثمر من طرف البنك.

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على البيوع

1- صيغة التمويل بالمرابحة

يمارس بنك البركة ' فرع وكالة عين مليلة صيغة التمويل بالمرابحة التالية:

- يوقع البنك و العميل على عقد التمويل الذي يمكن أن ينص على فتح خط التمويل، أو عملية مرابحة ظرفية، يمكن تفسير الإتفاقية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية على أنها وعد بالبيع الشامل على أصول يتم التفاوض بشأنها عملية بعملية.

- يوكل البنك عميله للتفاوض مع المورد حول شروط شراء السلع من طرفه، القيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة و أخيرا إستلام السلع، و تبعا لما سبق ذكره بتدخل العميل بصفته وكيفا عادلا، وفي هذه المرحلة من العملية يتدخل البنك بصفته المشتري الحقيقي للسلع و عليه يتحمل كل المصاريف و التكاليف غير المحددة في عقد المرابحة.

- يقوم المشتري الأخير (العميل) بتوجيه لمورده طلبية بالسلع التي يحتاجها.

- يقدم العميل للبنك طلب (أمر) شراء السلع، مدعوم بالفاتورة الأولية يجب أن يوضح في طلب الشراء بالخصوص مبلغ العملية، هامش الربح العائد للبنك و تاريخ إستحقاق مبلغ المرابحة (التسديد).

- بعد مراقبة مدى مطابقة العملية مع أحكام عقد التمويل و الترخيص المتعلق بها يسدد البنك مبلغ الفاتورة بشيك أو بطرق أخرى مباشرة لفائدة المورد، و يعتبر قبول البنك الورقة التجارية ك شراء السلع بتمويل.

- تتحقق العملية التجارية للمرابحة (تحويل ملكية السلع من البنك للعميل) عند تسليم الفاتورة النهائية و تسليم السلع.

- بالنسبة لعمليات المرابحة المبرمة في إطار عمليات التجارة الخارجية، يسدد مبلغ التمويل للمورد عن طريق بنك البركة عند إستلام الإشعار بالسحب من هذا الأخير (إنجاز الإعتماد المستندي)، تجر المرحلة الثانية من المرابحة (إعادة بيع السلع المستوردة لفائدة المستورد)، عند

وصول الوثائق و توطئتها من طرف البنك أو إذا إقتضى الأمر عند إصدار خطاب ضمان لفائدة مصالح الجمارك.

- يمكن أن تتجز العمليات التي تستفيد من تمويلات خارجية في شكل مرابحة دون شديد (شراء و إعادة بيع السلع التمويل من طرف البنك)، غير أنه لا يمكن أن يحتسب في هذه العمليات نسب فائدة، بل يجب إدراج هامش الربح في المبلغ المحدد من طرف المورد في فاتورة الشراء .

- من المهم الإشارة إلى أن إعادة بيع السلع بالمرابحة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تحويل ملكية السلع الصالح البنك، يجب أن يكون عقد شراء السلع (المبرم من طرف العميل بصفته وكيل البنك)

و الفاتورة النهائية (محررة بإسم البنك لحساب العميل ملحقة لعقد المرابحة بإعتبارها جزءا لا يتجزأ منها.

- يجب أن تحدد تواريخ التسديد حسب الدورة الاقتصادية للنشاط الممول و تحدد عند تحديد ملف التمويل .

- صيغة التمويل بالمساومة يمارس بنك البركة ' فرع وكالة عين مليلة صيغة التمويل بالمساومة من خلال إتباعه للخطوات التالية:

- يتقدم العميل بطلب شراء سلعة معينة من المصرف.

- يشتري المصرف من طرف ثالث (المورد السلعة بسعر لا دخل للعميل بتحديد و بريح لا بعلمه العميل تبعا لذلك.

- يقوم المصرف بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي.

- العميل له الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك المصرف لها.

بالأقساط على النحو الذي ينفق

- في حالة قبول العميل للبضاعة يقوم بتسديد قيمتها للمصرف عليه.

3- صيغة التمويل بالسلم

التطبيق العملي لعقد التمويل بالسلم في بنك البركة التالية:

- يقوم البنك بإجراء طلبية لحساب عميله لكمية من السلع بكمية تطابق حاجياته التمويلية .

- يسلم العميل (البائع) للبنك فاتورة تحدد طبيعة و سعر السلع المطلوبة.
- بوقع الطرفان عند الإنفاق على شروط عقد السلم، يحدد فيه الشروط المتفق عليها (طبيعة السلع، الكميات، السعر، آجال و كفاءات التسليم، والبيع لحساب البنك).
- كما يوقع الطرفان على عقد البيع بالوكالة الذي من خلاله يسمح البنك للبائع بتسليم أو بيع السلع إلى شخص آخر، حيث يلتزم البائع تحت مسؤولياته الكاملة بتحصيل و تسديد مبلغ البيع للبنك.
- إضافة إلى الضمانات العادية المطلوبة من البنك في نشاطاته التمويلية (كفالات، رهن حيازي، رهن عقاري) يمكنه المطالبة بإكتتاب تأمين على القرض لتجنب خطر عدم التسديد من طرف المشتري النهائي مع إكتتاب تأمين ضد جميع المخاطر على السلع مع الإنابة لصالح البنك.
- عد تاريخ الإستحقاق، وفي حالة إختيار البنك العميل لبيع السلع لحسابه يفوتر هذا الأخير الحساب البنك و يسلم الكميات المباعة، وهذا إذا رأى البنك حاجة في ذلك.
- الأرباح التي يحصل عليها البائع يمكن أن تمنح في شكل عمولة، أو في شكل تخفيض، أو مساهمة في هامش الربح المتحصل عليه من طرف البنك في عملية بيع السلع، كما يمكن إحتسابها عند بداية الصفقة و إدراجها في مبلغ التسبيقة (تمويل السلم)، وفي كل الحالات يجب إحتساب مبلغه مقارنة بالهامش المطبق في السوق على عمليات مشابهة.
- يجب تحقيق ربح صافي من عملية بيع السلع من قبل البائع لحساب البنك بعد خصم العمولاتو المصاريف الأخرى و يجب أن يكون هذا الربح مساويا على الأقل لنسبة المردودية السنوية الدنيا كما هي محددة في سياسته التمويلية.

4- صيغة التمويل بالإستصناع

- يمكن أن تتم طلبات التمويل بالإستصناع تحت الصيغتين التاليتين:
- تمويل إنجاز منقول أو عقار بطلب من العميل، و أيضا من البنك (مثال بناء محل أو إنجاز
- تمويل إنجاز مشروع في إطار صفقة عمومية.
- يمكن أن يتدخل البنك في إحدى الصيغتين التاليتين:
- يكون العميل في وضعية مستصنع (صاحب المشروع).

- يتدخل البنك بصفته صانع (المقاول) و العكس صحيح.

و تمويل إنجاز مشروع بطلب من العميل يمكن أن يتدخل البنك في إحدى الصيغتين التاليتين:

أ - البنك صانع و العميل مستصنع:

- يكلف البنك مقاولا محترفا لإنجاز المشروع المطلوب طبقا لعقد الإستصناع ثاني الذي من خلاله

يلعب البنك دور صاحب المشروع (المستصنع) و المقاول (الصانع)

- يتم تسديد الخدمات المقدمة من طرف المقاول على أساس تقديم الوثائق المبررة (وضعية

الأشغال ، فوائير ، وضعية الرواتب)، كما يمكن أن يكتسي صيغة تسبيقات على الأشغال .

- يمكن أن يسدد صاحب المشروع الخدمات المقدمة من طرف البنك في أي وقت من العملية

في شكل مؤونات جزئية و متزايدة في حساب الإستصناع في هذه العملية تحتسب الأرباح العائدة

للبنك من التمويل بالإضافة لتكلفة الإنجاز (مجموع المصاريف المسددة للمقاول و كل النفقات

المجرات من إطار العقد)، و كذا هامش ربح متفق عليه مع صاحب المشروع،

ب- البنك المستصنع و العميل صانع:

- البنك هو صاحب و مالك المشروع يكلف العميل بإنجاز المشروع لحسابه موضوع التمويل .

- يرسل العميل (المقاول) للبنك فاتورة أولية أو كشف يحدد فيه تعيين المشروع المراد إنجازه و

المبالغ الواجب دفعها (مبلغ التمويل).

- يسدد البنك للعميل مبلغ الفاتورة أو الكشف و هذا بوضع تحت تصرفه التمويل المتفق عليه عند

التوقيع على العقد، و هذا حسب تقدم الأشغال أو عند تسليم المشروع.

- يستلم البنك المشروع من العميل بموجب وصل الإسلام، و يوكله لغرض بيع المشروع لحسابه

على أساس سعر أدني يشمل مبلغ التمويل الممنوح مضافا إليه هامش ربح البنك المعتاد، في

المرحلة الثانية من هذه العملية يتم توقيع على عقد بيع المصنوعات بالوكالة. و تمويل الصفقات

العمومية

- في حالة طلب التمويل من طرف العميل، و الذي يكون أساسا مقاولا في إطار إنجاز الصفقة،

يجب إضافة بند خاص في عقد الصفقة يتعلق بالمساهمة المباشرة للبنك في إنجاز جزء أو كل

الأشغال موضوع هذه الصفقة، و بالتالي يلعب دور الصانع المكلف من طرف صاحب المشروع الإنجاز كل أو جزء من الصفقة بالتعاون مع المقاول.

- عقد إستصناع ثاني يوقع مع المقاول، يتدخل من خلاله كمساهم مع البنك في إنجاز الأشغال.
- بمنح البنك تسبيقات للمقاول من طرف محاسب بموجب إجراء ات رهن الصفقة العمومية المذكورة أعلاه
- عند إختتام العملية توزع الأرباح الإضافية ما بين البنك و المقاول على أساس معيار توزيع يضمن للطرف الأول هامشه العادي في الربح مقارنة مع مدة تعبئة تمويله. - في مجال الضمانات يمكن أن يطلب البنك رهنا عقاريا أو رهنا حيازيا للأصل المنجز، و هذا عندما يتعلق الأمر بالإستصناع العادي (البنك العميل)، أو في حالة إستصناع مبرم في إطار صفقة عمومية فيجب تحصيل رهن الصفقة العمومية.

ثالثا: صيغة التمويل التأجيري

التطبيق العملي لعقد التمويل بالإيجار في "بنك البركة" فرع وكالة "عين مليلة" يتم تبعا للخطوات التالية:

- يختار عميل البنك من المورد العتاد الذي يحتاجه و يتفاوض حول شروط شراؤه (السعر، التسليم، الضمان، ما بعد البيع...الخ).
- يقدم للبنك طلب التمويل لشراء العتاد، مدعوم بالفواتير الأولية، عقود أو وثائق أخرى مطلوبة.
- بعد دراسة ملف التمويل من جانب المخاطرة، المردودية، الضمانات المطابقة، و في حالة موافقة الهيئات المختصة، يمنح البنك التمويل لصالح العميل بمبلغ الفواتير الأولية، و يعلم مورده بان العتاد سيشتري بإسم البنك بالشروط المتفق عليها بين المورد والعميل.
- يوكل البنك العميل لإستلام و تركيب العتاد، و القيام بكل الإجراءات الإدارية أو غيرها عند إستلام العتاد يوقع البنك و العميل عقد تأجير الأصل مع مواعدة بالبيع لهذا الأخير إذا رغب في ذلك.
- يجب أن يحدد بوضوح في عقد التأجير تعيين مدة التأجير، مبلغ الإيجارات الواجب تسديدها ، إلزامية تأمين الأصل مع الإنابة لصالح البنك إضافة إلى البنود الأخرى المتعلقة بالإيجار .

- بعد التوقيع على العقد، يوقع العميل على السندات الأمر بمبلغ الإيجارات المتفق عليها .
- لاحتساب الإيجار الدوري فإن الصيغة المطابقة لمبادئ البنك تتمثل في إضافة هامش ربح مقبول من الطرفين لقيمة شراء الأصل.
- عند نهاية عقد التأجير و تسديد الإيجارات المتفق عليها، يتنازل البنك لصالح العميل على الأصل مقابل الدينار الرمزي، و هذا في حالة التأجير المنتهي بالتملك.
- أما إذا تعلق الأمر بالاعتماد الإيجاري مع حق الشراء ، فهناك ثلاثة أوجه:
- يرجع العميل الأصل للبنك.
- يشتري العميل الأصل بقيمته المتبقية.
- يتفق البنك و العميل على إعادة تجديد عقد التأجير لمدة جديدة، و في هذه الحالة يتفاوض الطرفان على شروط العقد من جديد.
- إذا تعلق التأجير بعقار في طور الإنجاز و سينجز مستقبلا، يمكن للبنك توكيل لإنجاز أشغال البناء لحسابه و تمويل العملية بصفة صاحب المشروع.
- في حالة إذا ما كانت القطعة الأرضية ملك المستعمل يمكن لهذا الأخير إما بيعها للبنك بموجب عقد بيع أو تأجيرها له مدة تساوي المدة المحددة في عقد التأجير.

ثالثا: واقع التمويل من خلال الترويق الإسلامي

بنك البركة الجزائري يُعتبر بنكا إسلامياً، ويتبنى مبادئ التمويل الإسلامي، بما في ذلك التصكيك الإسلامي. التصكيك الإسلامي هو نوع من أنواع التمويل الإسلامي يستند إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بدلاً من دفع الفوائد كما في التمويل التقليدي. ولم يتم تطبيقه في بنك البركة الجزائري، فقد يكون هذا الأمر نتيجة لسياسات محددة تتبعها البنك أو لقيود قانونية أو تنظيمية في السوق المحلية.

رابعاً: واقع تمويل بنك البركة لمؤسسات الاقتصادية

بالنظر إلى طبيعته الخاصة و إنفتاحه على القطاع الخاص و اكب البنك مسيرة الإنفتاح الاقتصادي التي عرفتها البلاد في بداية التسعينات حيث إستقطب العديد من المؤسسات الإقتصادية الصغيرة و المتوسطة التي إستفادت من الأدوات المالية و التمويلية الجديدة التي يقدمها البنك. كما إستقطب البنك الكثير من الموارد و الإدارات التي كانت تنمو خارج المنظومة البنكية بسبب تحفظ أصحابها من مسألة

التعامل بالفوائد، ومن ثم يمكن القول أن بنك البركة ساهم في صيرفة جزء معتبر من الأنشطة الإقتصادية و الموارد المالية. أما فيما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيشكل جزء هاماً من محفظة البنك، و إذا كان عدد المؤسسات الموطئة بالبنك قد يبدو ضئيلاً مقارنة بالعملاء الآخرين و هو أمر طبيعي إذا أخذنا بعين الإعتبار كثرة المتعاملين في قطاع التجارة و الإستيراد لغرض إعادة البيع حيث أن المؤسسات المعتبرة هنا هي التي تقوم بنشاط تحويلي أو خدمي ذو قيمة مضافة فقط، فإن تطور نسبة التمويلات المعبئة لفائدة هذا القطاع تدل على مكانته المتزايدة في نشاط البنك. و يبين الجدول و الشكل التالي هذا التوجه حيث أن نسبة التمويلات المعبئة.

كما شارك بنك البركة الجزائري مؤخرًا في برنامج البركة للمسؤولية الإجتماعية للسنوات 2013، 2014، 2015، حيث شارك في أنشطة برنامج البركة للعمل الخيري، و برنامج البركة للفرص الإقتصادية، و برنامج البركة للقرض الحسن، و برنامج الإلتزام الزمني.

تضمن برنامج العمل الخيري لبنك البركة الجزائري مساهمات في مجال التعليم و تنمية المجتمع عن طريق توفير الدعم المالي للمشروعات الخاصة بالسكن الإقتصادي و الرعاية الصحية و خدمات ذوي الإحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى دعم العمل البحثي و العلمي حيث بلغت هذه المساهمات حوالي 619 ألف دولار أمريكي سنة 2013، و 753 ألف دولار أمريكي سنة 2014، و 4564 ألف دولار أمريكي سنة 2015.

كما قام البنك بتوفير القرض الحسن النشاطات مختلفة لتصل قيمتها إلى 973 ألف دولار أمريكي سنة 2013 و بلغت 977 ألف دولار أمريكي في نهاية سنة 2014، و في إطار جهود بنك البركة الجزائري الدعم برنامج الفرص الإقتصادية، قام البنك بتوفير التمويل بالمراجحة و المشاركة و القرض الحسن لعدد من الأنشطة وفق الشريعة الإسلامية،

1- تطورات أنشطة البنك حسب الأجل و الصيغة.

أ- حسب الأجل : من الملاحظ عمليا أن معظم البنوك الإسلامية تعتمد في تمويلاتها على الأجل القصير لتقليل حجم المخاطرة و تقادي تجميد الأموال، و بالنسبة لبنك البركة الجزائري يمكننا ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): قروض قصيرة الأجل

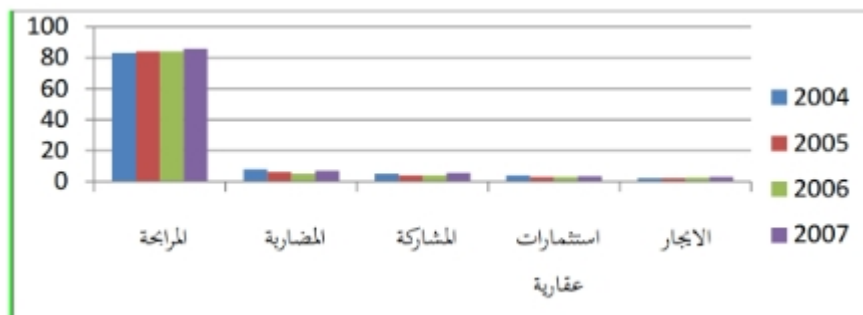
| الصيغة السنة | 2015 | 2009 | الفارق % |
|--------------|------------|-------------|----------|
| السلم | 6579872091 | 7487066591 | 14 |
| المربحة | 2308045781 | 4913448583 | 113 |
| الاستتصاع | 738519735 | 910668961 | 23 |
| المجموع | 9626437607 | 13311184135 | 38 |

من خلال الجدول نلاحظ أن القروض الممنوحة للأجل القصير شهدت تزايد سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 بنسبة 38% و أغلبها ممنوحة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي شهدت تطور ملحوظ و تنمية نسبية في الإقتصاد الجزائري، و هذا يدل على أن بنك البركة الجزائري هو كذلك يعتمد في تمويلاته بكثرة على التمويل قصير الأجل خاصة إتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يلائمها هذا النوع من التمويل

ب- حسب الصيغة: إذا درسنا صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي و كيفية تطبيقها حسب الأجل لوجدنا أن صيغة المربحة تطبق خاصة في الأجل القصير، لذلك و بالإعتماد على النتيجة السابقة نجد أن البنك يعتمد على تطبيق صيغة المربحة في تمويلاته أكثر من غيرها من الصيغ وهي مشكلة معظم البنوك الإسلامية أيضا، و ذلك لقصر أجل هذه الصيغة من جهة و دخلها المضمون من جهة أخرى،

و بالنسبة لبنك البركة الجزائري يمكننا ملاحظة هذه الظاهرة من خلال ما يلي:

الشكل رقم (03): تطور نسب مختلف صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007-2004



المصدر: مجلة المناجير، مجلة دورية تصدر عن المدرسة التحضيرية في العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر (حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (1990-2013)، دراية الجزائر، العدد 02 جوان 2015، ص 159

يتبين من الشكل السابق أن صيغة المرابحة تمثل أكثر من 85% من الحجم الكلي لمختلف صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر، بينما مجموع الصيغ الأخرى تتمثل في أقل من نسبة 15% من الحجم الكلي لمختلف صيغ التمويل الإسلامية، و هذا ما يتبين أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد على صيغة المرابحة بنسبة كبيرة للتمويل وذلك لكونها تتمتع بدرجة مخاطرة أقل من الصيغ الأخرى.

بعد التطرق إلى مردودية و درجة مخاطرة الصيغ التمويلية المستخدمة في بنك البركة الجزائري سنة 2015 سنتطرق الآن إلى ترتيب إستعمالها

الجدول رقم (03): ترتيب إستعمال الصيغ التمويلية المستخدمة في بنك البركة الجزائري

سنة 2015.

| النسبة % | درجة الاستعمال | الصيغة |
|----------|----------------|-----------|
| 100 | 1 | المربحة |
| 0 | 2 | |
| 0 | 3 | |
| 0 | 4 | |
| 100 | المجموع | |
| 0 | 1 | السلم |
| 0 | 2 | |
| 0 | 3 | |
| 100 | 4 | |
| 100 | المجموع | |
| 0 | 1 | الاستتصاع |
| 0 | 2 | |
| 0 | 3 | |
| 100 | 4 | |
| 100 | المجموع | |
| 0 | 1 | الاجازة |
| 0 | 2 | |
| 100 | 3 | |
| 0 | 4 | |

| | |
|-----|---------|
| 100 | المجموع |
|-----|---------|

من خلال الجدول رقم (03): نلاحظ أن بنك البركة الجزائري يعتمد في نشاطه على أربعة صيغ تمويلية وهي المرابحة و السلم و الإستصناع و الإجارة، حيث تختلف مردودية و درجة مخاطره هذه الصيغ من صيغة إلى أخرى.

ففيما يتعلق بتحديد مردودية المرابحة فنسبة 50% تشير إلى أن مردودية المرابحة عالية و 50% تشير إلى أن مردودية المرابحة متوسطة، الوقت نفسه التي إتجهت نسبة 75% إلى أن درجة مخاطرة هذه الصيغة متوسطة و ال 25% الأخرى تشير إلى أنها عالية.

و بخصوص صيغة السلم فقد إختلفت آراء أعضاء لجنة التمويل و الإستثمار في البنك في تحديد مردوديتها و درجة مخاطرتها، حيث أشارت أنها ذات مردودية متوسطة ذلك بنسبة 75% و ال 25% ذهبت إلى أنها عالية، نفس النسبة أشارت إلى أن درجة مخاطرة السلم متوسطة إذ تركزت جل النسبة في كونها ذات درجة مخاطرة عالية، و في الإستصناع تشير النسبتين إلى أن كل من مردودينه و درجة مخاطرته متوسطتين.

و أخيرا و فيما يتعلق بتحديد مردودية و درجة مخاطرة صيغة التمويل بالإجارة فقد إنقسمت النسبة مناصفة بين أن المردودية عالية و متوسطة أي بنسبة 50% لكل منهما.

أما بالنسبة لدرجة المخاطرة فقد أشارت 75% من النسبة إلى أنها متوسطة، بينما ذهبت 25% الباقية إلى وصفها بالضعيفة.

أما ترتيب هذه الصيغ حسب درجة الإستعمال، يعكس لنا أهمية كل منهما لدى البنك حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) ما يلي:

حظيت صيغة المرابحة برقم (1) ما يشير إلى أنها الصيغة الأهم أو الأكثر إستعمالا في البنك على غرار جل البنوك الإسلامية الأخرى التي تشكل فيها هذه الصيغة أهم صيغة لتوظيف الأموال، تليها صيغة السلم ثم الإجارة فالإستصناع ،وهنا نستنتج أن المرابحة تتصدر قائمة الإستعمال في البنك أي بيع المرابحة لأمر بالشراء، فعلى حد قول سامي حسن حمود أنه ليس لبيع المرابحة العادية قيمة في البنوك الإسلامية بقدر أهمية بيع المرابحة الأمر بالشراء ، وهو ما تعمد البنوك الإسلامية اليوم إلى إستعماله و التمويل به، و رغم حداثة هذه الصيغة مقارنة بالصيغ

الأخرى المضارية، المشاركة إلا أنها إستطاعت أن تصبح في الذروة بين غيرها من صيغ البدائل الإسلامية للإستثمار المصرفي الإسلامي في مجال التطبيق العملي و تشير الأدبيات في هذا الصدد إلى أن هذه الصيغة تستخدم بإفراط في كافة البنوك الإسلامية لتبلغ قرابة 90% من حجم التمويل و الإستثمار بها.

المطلب الثالث: الصعوبات التمويلية التي تواجه بنك البركة

باعتبار أن بنك البركة الجزائري بنك من البنوك الإسلامية فهو يتعرض إلى مجموعة من التحديات و الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية.

1- تعدد الآراء و هيئات الرقابة الشرعية و عدم وجود جهة تعمل على توحيد الفتاوى فيما يخص المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية و الذي أدى إلى تشتت أفكار المسؤولين عن إدارة المصرف وهذا راجع إلى مجموعة المشاكل التي تعاني منها هذه الهيئات و التي من بينها:

أ- نقص خبرة و معرفة هؤلاء الفقهاء بالمسائل المالية و المصرفية الحديثة و هذا يعني صعوبة الوصول إلى فتوى شرعية محددة.

ب- التطور السريع و المتواصل في المعاملات الإقتصادية و خاصة منها المصرفية أدى إلى صعوبة متابعتها بإصدار الفتاوى المناسبة لها.

ج- عدم التعاون مع هذه الهيئات من قبل مسؤولي و إدارة المصرف مما يسمح بوجود مخالفات شرعية من قبل موظفي البنك تؤدي في النهاية إلى رقابة شرعية صورية لا معنى لها.

د- عدم الإلمام من طرف هذه الهيئات بالمعاملات المصرفية و المالية الحديثة، قد يجعلها محل إستغلال من قبل إدارة المصرف كلجوء هذه الأخيرة مثلا إلى صياغة السؤال و تكييفه تكييفاً معيناً أو حذف جزء منه، و عليه فإن إباحة المعاملة محل التساؤل يتوقف على ما تقدم للهيئة من تفاصيل عنها.

2- يعاني بنك البركة الجزائري نقصاً شديداً في الكوادر و الإطارات المؤهلة للقيام بالأعمال المصرفية القائمة على أسس إسلامية، فهي إما تتوافر على إطارات لها الخبرة المصرفية دون المعرفة بأحكام الشريعة الإسلامية أو العكس، أي توافر فقهاء مختصين من الناحية الشرعية، ضعفاء فيما يخص المعاملات المصرفية الحديثة.

3- معظم اللوائح و القوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية ذلك لأنها وضعت لتتاسب عمل البنوك التقليدية، و عليه فإن الكثير من هذه القوانين تتضمن أحكام لا تتاسب على الإطلاق عمل البنوك الإسلامية.

4- يلزم البنك المركزي كافة البنوك بما فيها البنوك الإسلامية بالإحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه، مقابل منحها فوائد على تلك الودائع، و هذا يعني أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الإستفادة أو الحصول على مقابل لتلك الودائع، بإعتبارها لا تتعامل بالفائدة، كما لا يمكنها اللجوء إليه في حالة نقص السيولة لديها، و هذا يعني عدم إستفادتها من وظيفته بإعتباره الممول الأخير لكافة البنوك لأنها ستدفع فوائد مقابل التمويل الذي سيمنحه لها.

5- تتعامل البنوك الإسلامية أكثر بصيغ التمويل ذات العائد الثابت مثل المرابحة، على حساب الصبغ ذات العائد المتغير مثل المضاربة و المشاركة، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها تفضيل عملائها للصيغ الأولى على حساب الثانية بإعتبار أن الأخيرة تضطربهم إلى كشف سجلات مفصلة عن أعمالهم إضافة إلى عدم قدرتهم على تملك المشروع إلا بعد فترة طويلة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمشاركة المتناقصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعاني الصيغ ذات العائد المتغير من مجموعة من المعوقات تجعل التعامل بها أمرا صعبا، كل هذه الأمور تجعل البنوك الإسلامية تركز عملها في الصيغ ذات العائد الثابت على حساب الصيغ ذات العائد المتغير و هذا يعني زيادة تعرضها للمخاطر الناجمة من عدم تنوع محفظتها الإستثمارية.

6- بشم معظم مودعي البنوك الإسلامية بعدم القدرة على فتح حسابات إستثمار لهم، و ذلك راجع إلى انخفاض دخولهم، أما القادرين منهم و هم قلة، فهم يفضلون الربح السريع مما يجعل البنوك الإسلامية نحصر عملها في الإستثمارات قصيرة الأجل و التي لا تحقق تنمية إقتصادية شاملة للمجتمع على المدى الطويل، و هذا يعني أن إجتذاب المودعين للتعامل معها خاصة في مجال الإستثمار يعتبر أكبر تحدي بالنسبة للبنوك الإسلامية.

7- توجد صعوبة كبيرة في إستخدام الأدوات المالية الإسلامية لسد الإحتياجات المؤقتة للسيولة النقدية للمصرف الإسلامي و ذلك لعدم توافر سوق للإقتراض قصيرة الأجل فيما بين المصارف الإسلامية.

8- إن معظم منتجات البنوك الإسلامية هي منتجات تقدمها البنوك التقليدية تم تعديلها وفقا للأحكام و الضوابط الإسلامية، و إن لم تصل البنوك الإسلامية إلى مرحلة الإبداع و الابتكار فإن ذلك سيجعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة.

9- هناك مسألة أخرى تعاني منها البنوك الإسلامية وهي تأخر المدينين عن السداد، حيث يشكل هذا الأمر عائقا كبيرا أمام البنوك الإسلامية، بإعتبارها لا تستطيع أخذ أي فوائد على مدة التأخير لأن الشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على رأس المال في حين هذه المشكلة غير واردة لدى البنوك التقليدية التي تلجأ إلى زيادة الفائدة كلما تأخر المدين عن السداد.

10 - إن مودعي البنك التقليدي يشملهم الضمان و هذا يعني أنهم يتحملون مجازفة أقل مما يتحملها مدعوا البنك الإسلامي، لذا تتوقع هذه البنوك معدلا أعلى للعائد لتعويض المجازفة الإضافية و قد تتحمل البنوك الإسلامية بعض هذه الخسائر طوعيا في سنوات تكون فيها الربحية منخفضة بغية حماية نصيبها من السوق،

11- في حالة مشاركة نهائية يجب أن يخضع تسيير و إدارة المشروع النفس الإجراءات القانونية و المحاسبية المسيرة للمؤسسات و بالخصوص تعين إداري أو أكثر كممثل للبنك.

خاتمة الفصل :

لقد تطرقت في هذا الفصل إلى معرفة مدى تطابق الدراسة النظرية مع الدراسة الميدانية، هذا ما سمح لي بالتعرف على بنك البركة الجزائري " فرع وكالة عين مليلة و كيفية التعامل فيه، بنك البركة الجزائري يُعتبر بنكاً إسلامياً، ويتبنى مبادئ التمويل الإسلامي، بما في ذلك التصكيك الإسلامي. التصكيك الإسلامي هو نوع من أنواع التمويل الإسلامي يستند إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بدلاً من دفع الفوائد كما في التمويل التقليدي. حيث يركز على عدة صيغ التمويل المؤسسات تتمثل في صيغة المرابحة، المشاركة، المساومة الإستصناع، السلم، الإيجار، حيث تأتي صيغة المساومة في الدرجة الأولى من قائمة التمويلات في البنك، تليها صيغة المرابحة و ذلك لكونهما يتمتعان بدرجة مخاطرة أقل و مردودية عالية، أما بالنسبة الباقي الصيغ فنظراً لحدثة الوكالة فهي لم تتعامل بها حالياً، كما تختلف شروط و إجراءات تطبيق هذه الصيغ من صيغة إلى أخرى على مستوى الوكالة.

خاتمة

FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

ان آلية التوريق تمثل أحد الأدوات الرئيسية لتطوير المنتجات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية. إنها تعكس الروح الحقيقية للتمويل الإسلامي وتعزز الشفافية والعدالة المالية. من خلال دراسة هذه الآلية وتحليل تأثيرها، يمكننا فهم كيف يمكن تحسينها وتطويرها لتلبية احتياجات السوق وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للمصارف الإسلامية، فقد أتاح الابتكار المالي الإسلامي أمام المصارف الإسلامية أدوات ومنتجات مالية جديدة ومبتكرة متوافقة مع أحكام الشرع الإسلامي الذي نهانا عن التعامل بالفوائد والاقتراب من الربا.

تتلخص أهمية المنتجات المالية الإسلامية في كونها قادرة على استقطاب عدد كبير من المستثمرين والمتعاملين الراغبين في المعاملات المالية الإسلامية والرافضين لتلك المرتبطة بعمليات أسعار الفائدة والربا.

يجب أن تكون المصارف الإسلامية على استعداد دائم للابتكار وتطوير منتجاتها المالية بما يتماشى مع تطلعات العملاء وتطلعات السوق والمتطلبات الشرعية. ومن خلال الاستثمار في تحسين آليات التوريق وتوجيه الجهود نحو تعزيز فعاليتها وشفافيتها، يمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دوراً أكبر في تحقيق التنمية المالية المستدامة وتوفير حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بالتالي يجب أن تكون دراسة آلية التوريق مستمرة ومتواصلة، مع التركيز على تحليل الاتجاهات السوقية والتطورات الشرعية واستكشاف الفرص الجديدة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية. من خلال هذا الجهد المستمر، يمكننا تعزيز دور القطاع المالي الإسلامي كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم.

من خلال هذه الدراسة التطبيقية ، تم التركيز على أهمية تطوير وتحسين آليات التوريق لتلبية احتياجات العملاء ومتطلبات السوق، وتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية في الجزائر . إن تحديث هذه الآليات وتوجيه الاستثمارات نحو المنتجات ذات الجودة والشفافية يعزز دور المصارف الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر.

وفي النهاية، يتعين على الجهات المعنية، بما في ذلك المصارف والسلطات الرقابية، العمل بشكل مستمر على تعزيز البنية التحتية المالية الإسلامية وتطوير السياسات واللوائح التي تدعم استخدام آليات التوريق بطريقة فعالة ومستدامة. من خلال هذا الجهد المشترك، يمكن تعزيز الثقة في النظام المالي الإسلامي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والمالية المستدامة في الجزائر.

نتائج الدراسة:

- المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تتعامل بأموال الغير كغيرها من البنوك، فتقوم بجمع الأموال وتوظيفها لكن وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - تختلف المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية باستخدامها لأدوات مالية بعيدة كل البعد عن التعامل بأسعار الفائدة كالمرابحة، المشاركة والمضاربة.
 - تعمل الهندسة المالية الإسلامية على ابتكار أدوات مالية جديدة وتطوير أخرى قائمة في إطار الشريعة الإسلامية.
 - تعتبر الهندسة المالية الإسلامية بديلا شرعيا لنظيرتها التقليدية التي ساهمت كثيرا في ظهور الأزمات المالية العالمية وتآزم الأوضاع الاقتصادية العالمية.
 - ازدياد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية لاستنادها على مبادئ الشفافية والضوابط الشرعية.
 - استخدمت المصارف الإسلامية استراتيجيات ومناهج لتطوير منتجاتها المالية، لكن مع غياب مسؤولين وموظفين ماليين مختصين يتمتعون بخلفية فقهية إلى جانب كفاءتهم العلمية تساعدهم في تطوير هذه المنتجات هو ما أدى إلى عرقلة انتشار والتوسع في استخدام الهندسة المالية الإسلامية.
 - بين الدراسة أن الهندسة المالية الإسلامية تشكل بديلاً شرعياً للأدوات المالية التقليدية، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويحد من مخاطر الأزمات المالية.
 - يعكس الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية الثقة المتزايدة في مدى شفافتها ومطابقتها للقواعد والضوابط الشرعية.
- التوصيات:**

- ينبغي على المصارف الإسلامية الجزائرية الاستثمار في توظيف وتدريب موظفين ماليين متخصصين في الهندسة المالية الإسلامية، الذين يمتلكون معرفة قوية بالشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المعرفة الفنية والمالية.
- ينبغي على المصارف الإسلامية الجزائرية الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير منتجات مالية

خاتمة

إسلامية جديدة تلبي احتياجات السوق وتتناسب مع الشريعة الإسلامية.

- يجب على المصارف العمل على تعزيز شفافية منتجاتها المالية الإسلامية وتوعية الجمهور بمزاياها وفوائدها، مما يساهم في زيادة الطلب عليها وتعزيز نمو السوق.

- على المصارف الإسلامية إنشاء فترات تدريبية فقهية لموظفيها من أجل تمكينهم من المساهمة الفعالة في تطوير منتجاتها المالية.

- على المصارف الإسلامية الابتعاد عن منهج المحاكاة الذي يجعل من منتجاتها المالية تتشبه بنظيرتها التقليدية، والتركيز على مبدأ الأصالة الذي يعمل على تصميم منتجات مالية تناسب الاحتياجات الفعلية للمتعاملين.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للمصارف الجزائرية تعزيز دورها في تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتلبية احتياجات السوق المالي الجزائري بشكل فعال ومستدامة.

آفاق الدراسة:

عند تناولنا لهذا الموضوع واجهنا صعوبات بسبب قلة الدراسات السابقة التي تناولته، ولذلك نقترح ونؤكد على ضرورة تناول مثل هذه المواضيع الحساسة خاصة تجاربها في الدول الإسلامية لتفادي الوقوع في نفس المصاعب و يُعد موضوع التوريق المصرفي من المواضيع الهامة والشيقة التي تستحق البحث فيه، لما له دور فعال في تنظيم سيولة المصارف الإسلامية وتوظيفها، وقد تضمن هذا البحث عناصر جد مهمة يمكن للباحثين استخدامها واعتمادها كمواضيع لبحوثهم ومن أمثلتها:

- دور المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب الاستثمارات

- دور التوريق المصرفي في تنظيم سيولة المصارف الإسلامية

- مساهمة التوريق المصرفي في رفع مردودية المصارف الإسلامية

- دور المنتجات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع



FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

- أحمد فاروق، المفيد في عمليا البنوك الإسلامية، مركز البحث والتطوير، بدون بلد النشر، 2010،
- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004
- مرضى بن مشوح العلزي، فقه الهندسة المالية الاسلامية دراسة تأصيلي تطبيقية ، ط1، شبكة الألوكة، 2015
- أحمد فاروق، المفيد في عمليات البنوك الاسلامية، مركز البحث والتطوير، بدون بلد نشر، 2010
- الغريب ناصر، اصول المصرفية الاسلامية وقضايا التشغيل، ط1، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997
- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن عمان، ط1، 2010
- حسن شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والنطق، ط1، مكتبة التقوى، القاهرة، ، 2006،
- سعد الدين بن محمد الكيي، بيع المرابحة والتطبيق المعاصر، مجلة البحث العلمي الاسلامي، لبنان، 2004،
- عائشة الشرقاوي المالقي، المصارف الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000،
- عبد الجبار حمد السبهاني، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعيا وإسلاميا، الطبعة: 01، مطبعة حلاوة، الأردن، 2012،
- عبد الحميد الفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامي، ط1، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة السعودية، 2004

قائمة المصادر والمراجع

- عبد الستار الخويدي "إخفاقات الشكوك"، مجلة الاقتصاد الإسلامي لبنك دبي الإسلامي، المجلد 32، العدد 277، 2012
- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، ط2، الفهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ، 2000
- عماد عزازي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010
- فؤاد محمد أحمد محسين، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، 2009
- محمد أبو زهرة، "الملكية و نظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1977،
- محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2015،
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقات المصرفية، ط2، دار المسيرة، عمان، 2008،
- محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط2، دار المسيرة، عمان، 2008
- مرسي سلامة، فلسفة البنوك الإسلامية في التنمية الشاملة، بحث مقدم الى مؤتمر دور البنوك الإسلامية في بمصر، جامعة المنصورة، مصر، 1981
- مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ،دون دار النشر، مصر، 1999،
- مذكرات والرسائل العلمية
- اسمهان يعيش تمام ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2015

قائمة المصادر والمراجع

- المرضي بن مشوح العنزي فقه الهندسة المالية الإسلامية رسالة دكتوراه في الفقه المقارن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2015
- امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012،
- رحاب بودراجي ، مريم ميظالي، البنوك الإسلامية اساليب التمويل فيها وتجاربها، مذكرة ليسانس في علوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2007
- سارة بن حيزية ،اساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي مهدي ام بواقي، 2012
- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، مذكرة دكتوراه، في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011
- عادل حسيني علي رضوان، البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير ، معهد الشريعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 1996
- لبنى بومعزة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط وفق صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ام بواقي ، 2017
- محمد جمال محمود شبانة، آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي ، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخابية وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016
- محيسن، فؤاد محمد، نحو نموذج تطبيقي إسلامي لتوريق الموجودات، رسالة دكتوراه ، الإكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006
- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ،مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008
- مجلات والمؤتمرات**

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد مداني، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية"، عين الدفلى الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5، 6 ماي 2009، ص 16.وم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات جامعة فرحات عباس سطيف 2017/2018،
- العجيلي ساسي زميم، إستراتيجيات الهندسة المالية الإسلامية وإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مجلة دراسات الإقتصاد و الأعمال، م4، ع1، يونيو 2016،
- القرة داغي، علي محيي الدين، الصكوك الإسلامية "التوريق" وتطبيقاتها المعاصرة، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، 26-30 أبريل 2009
- حسام بن فريحة، معاشو داني الكبير ، استخدام منهج المحاكاة في الهندسة المالية الإسلامية "، مجلة نور للدراسات الاقتصادية الجزائر، المجلد 4، العدد 7 ديسمبر 2018
- رحيم حسين وميلود زكري، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من وجهة نظر رقابية، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات الشلف يومي 25-26، نوفمبر 2008
- رغد محمد نجم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع والتحديات مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010،
- رفيقة صباغ وهند مهداوي، الصكوك الاسلامية...بين النظرية والتطبيق، الملتقى الدولي الثالث حول: إشكالية إدماج المنتجات المالية الاسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016
- سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الاسلامية (التمويل بالصكوك) - تجربة ماليزيا- مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد:10، العراق، 2015
- صفية يخلف ،على جبور سايح، دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة الشلف ،مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 2 ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.

قائمة المصادر والمراجع

- عائشة بنو جعفر، الهندسة المالية الإسلامية كأداة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، دس،
- عبد القادر عطر معطر، العمل المصرفي الإسلامي في ظل القوانين السورية، مؤتمر الصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31ماي-3جوان 20094.
- عبد الله منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009
- عبدالله، علي مال الله، وذنون، إسرائ يوسف، المحاسبة عن عمليات التوريق (التسنيدي) وفق المعايير المحاسبية الإسلامية والدولية ودورها في نشوء الأزمة المالية الأخيرة، المؤتمر العلمي الثالث: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول" التحديات والآفاق المستقبلية، جامعة الإسرائ، عمان، الأردن، 2009
- عزوز عائشة الهندسة المالية الإسلامية كخيار استراتيجي لتفعيل السوق المالية الإسلامية مجلة المعيار، جامعة الجزائر، 3، المجلد 123 العدد 48، 2019،
- عمر ياسين محمود خضيرات و الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري
- محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 5، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية الجزائر، مارس 2005، ص 48
- نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2012 م، ص 55.

قائمة المصادر والمراجع

- يوسف كمال محمد ،مراجعة علمية قصرية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصادية، المجلد 10، 1998
- يوسفات على وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر الحقيقة، أدرار، العدد الحادي عشر، جوان، 2012 شعبان 1433



ملخص

في الوقت الحالي، تتمتع المنتجات المالية الإسلامية بشعبية متزايدة، خاصة بعد أزمة الرهن العقاري عام 2008، التي كشفت عن عيوب الأدوات المالية التقليدية ذات الفوائد المرتفعة والمخاطر العالية. في حين تمكنت الدول الإسلامية من تجنب تأثيرات هذه الأزمة، بفضل استخدامها لأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تعتمد على المبادئ الإسلامية في تصميمها وتنفيذها.

من بين الآليات التي تعزز تطوير ورفاهية المصارف الإسلامية هو التوريق المصرفي الإسلامي، الذي يقوم بتحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة، مما يمكّن هذه المصارف من الحصول على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها وإدارة مخاطرها بفعالية. ويتم ذلك من خلال الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية وتجنب المحاكاة، بل من خلال الابتكار والتميز في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، مما يعكس روح الأصالة والابتكار في هذا المجال.

باستخدام التوريق المصرفي الإسلامي، تصبح المصارف الإسلامية قادرة على تحقيق التوازن بين الالتزام بالمبادئ الشرعية وتلبية احتياجات السوق المالية العالمية، مما يساهم في تعزيز استقرارها ونموها المستدام في ظل التحديات الاقتصادية المتغيرة. إن هذا الدور الفعال للتوريق المصرفي الإسلامي يعكس القدرة على التكيف والابتكار التي تتمتع بها المصارف الإسلامية في بيئة اقتصادية متغيرة ومتطورة.

الكلمات المفتاحية : المنتجات المالية الإسلامية، آلية التوريق المصرفي

summary

Currently, Islamic financial products are enjoying increasing popularity, especially after the 2008 subprime crisis, which exposed the drawbacks of traditional financial instruments with high interest and high risks. While Islamic countries were able to avoid the effects of this crisis, thanks to their use of financial instruments compatible with Islamic law, which rely on Islamic principles in their design and implementation. Among the mechanisms that enhance the development and prosperity of Islamic banks is Islamic banking securitization, which converts illiquid assets into liquid assets, enabling these banks to obtain sufficient liquidity to meet their obligations and manage their risks effectively. This is done by adhering to Islamic legal provisions and avoiding imitation, but rather through innovation and excellence in developing Islamic financial products, which reflects the spirit of originality and innovation in this field.

By using Islamic banking securitization, Islamic banks are able to achieve a balance between adherence to Sharia principles and meeting the needs of the global financial market, which contributes to enhancing their stability and sustainable growth in light of changing economic challenges. This effective role of Islamic banking securitization reflects the ability to adapt and innovate that Islamic banks enjoy in a changing and evolving economic environment.

Keywords: Islamic financial products, banking promotion mechanism